

جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

العلاقات الأردنية البريطانية

1951-1922

إعداد

سلطان محمد حميد الرصيفان

إشراف

الاستاذ الدكتور عيسى سليمان أبو سليم

رسالة مقدمـــة إلى كليـــة الدراســـات العليا

إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في التاريـــــــــخ/ قســـــم التاريـــــــــخ

جامعة مؤتة 2017

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

نموذج رقم (١٤)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب سلطان محمد الرصيفان الموسومة بـ:

العلاقات الاردنية البريطانية ١٩٢٢-١٩٥١

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ.

القسم: التاريخ.

	التوقيع	التاريخ	
د. عيسى سليمان ابو سليم		6/9/2017	مشرفاً ورئيساً
أ.د. محمد سالم الطراونة		6/9/2017	عضواً
أ.د. محمود محمد الرويضي		6/9/2017	عضواً
د. ابراهيم احمد الشياب		6/9/2017	عضواً

عميد كلية الدراسات العليا

أ.د. محمد عبدالرحيم المحاسنه

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
sedgs@mutah.edu.jo dgs@mutah.edu.jo e-mail:
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤتة – الكرك – الأردن
الرمز البريدي: ٦١٧١٠
تلفون: ٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فرعي 5328-5330
فاكس 375694 ٠٣/٢
البريد الإلكتروني
الصفحة الإلكترونية

الإهداء

إلى دمع عيني .... والدتي رحمها الله

إلى الطود الشامخ في حياتي .... والدي حفظه الله

إلى زهرتي ..... رغد

إلى عالمي الصغير .... مُليكة ، محمد ، ملاذ ، مُرهف

الشكر والتقدير

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان إلى أستاذي الاستاذ الدكتور عيسى أبو سليم الذي كان لي معلماً وأخاً أكبر وناصحاً أميناً، موجهاً ومشرفاً ، جزاه الله خير الجزاء وألبسه ثوبي الصحه والعافية ، وشكر رقيق إلى الأستاذ الدكتور محمود الرويضي رئيس قسم التاريخ على إضاءات أرسلها لي من فترة إلى أخرى .

أشكر أيضاً أساتذة قسم التاريخ الأفاضل الذين ما بخلوا بمعلومة وما احتكروا علم يستفاد به فلهم جزيل الشكر، كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة الكريمة لتفضلهم بمناقشة الرسالة وهم السادة الاستاذ الدكتور عيسى ابو سليم والاستاذ الدكتور محمد الطراونة والاستاذ الدكتور محمود الرويضي والاستاذ الدكتور ابراهيم الشياب جزاهم الله خيراً .

اشكر الاستاذ الدكتور محمد عدنان البخيت والاستاذ الدكتور مصطفى حمارنة على توجيهاتهم الثمينة .

وأتقدم بالشكر لموظفي مكتبة جامعة مؤتة ومكتبة عبدالحميد شومان ومكتبة جامعة اليرموك ومكتبة جامعة آل البيت وموظفي المكتبة الوطنية ، وأشكر ايضاً السادة حمزة الرحامنة من مكتبة الجامعة الأردنية وموظفي شعبة المصغرات الفلمية (المايكرو فيلم) والسيد أحمد خريسات من مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية والسادة لؤي النعامنة وفهمي الخمايسة ومنعم الربابعة من الحرس الملكي الخاص على وقفتهم التي أثمّن ومساعدتهم وتعبهم معي .

وأشكر السيدة منتهى العبدالات من الديوان الملكي الهاشمي العامر حيث زودتني بالقائمة الكاملة للوثائق الهاشمية وبعض المراجع الأخرى .

فهرس المحتويات

قائمة المختصرات

الرمز	المختصر
ج	جزء
ط	طبعة
ص	صفحة
م	ميلادي
ع	عدد
مج	مجلد
P	صفحة
F.O	Foreign office
C.O	Colonial office

الملخص

العلاقات الأردنية البريطانية

(1922 – 1951)

سلطان محمد الرصيفان

جامعة مؤتة – 2017 ميلادي

تسلط هذه الدراسة الضوء على العلاقات الأردنية البريطانية من عام 1922 – 1951 حيث تناولت العلاقات السياسية بين شرق الأردن وبريطانيا العظمى والإتفاقيات التي وقعت أعوام 1923، 1928، 1946، 1948 ، والزيارات التي قام بها الأمير عبدالله إلى لندن واجتماعاته مع المسؤولين في الإدارة البريطانية وكذلك العلاقات الثنائية في قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والمالية والضرائب والمواصلات والمشاريع المختلفة.

تم التطرق أيضاً إلى دور بريطانيا في إنشاء وتطوير الجهاز الإداري لحكومة شرق الأردن ودور الموظفين البريطانيين في الإدارة في أروقة صنع القرار الأردني، كذلك العلاقات العسكرية بين شرقي الأردن وبريطانيا في تأسيس الجيش العربي ومراحل تطوره وتشكيلاته والضباط البريطانيين الذين عملوا في الجيش العربي.

كما تطرقت الدراسة أيضاً إلى المعارك التي خاضها الجيش بإمرة الضباط البريطانيين وعمليات الأمن الداخلي التي نفذها الجيش في مناطق متعددة من البلاد ، والدور البريطاني في مواجهة الطموحات الوهابية للتمدد على حساب شرق الأردن ، وتأتي أهمية الموضوع لبيان الجوانب المختلفة للعلاقات بين شرقي الأردن وبريطانيا وتناولها لفترة من تاريخ الأردن تتجسد بإقرار صك الإنتداب على الإمارة ، وقد اعتمدت هذه الدراسة على عدة مصادر مثل الوثائق البريطانية لوزارة المستعمرات ووزارة الخارجية والتقارير الإدارية البريطانية ووثائق رئاسة االوزراء ووثائق المعتمد البريطاني والصحف والجريدة الرسمية بالإضافة إلى المذكرات التي عاصرت أحداث تلك الحقبة والكتب المختلفة التي عالجت مختلف المواضيع وكذلك الوثائق الهاشمية (أوراق عبدالله بن الحسين)

Abstract

Jordanian British relations

1922-1951

Sultan M. Al Rusifan

Mutah university-2017

This study sheds light at the Jordanian British relations between 1921-1951 ‘ where it dealt the political relations between trans –jordanand great British and the agreements signed at 1923-1928-1946-1948 and the visits by the prince to London and his meetings with officials on the British administrations and the economic relations between trans-jordan and great Britain in the sectors of industry , trade agriculture , finance , Taxes,transportation and Various projects also addressed to the Role of great Britain in the emergence of the administrative apparatus of trans-jordans government and the Role of British employees in the administration in decision making of trans-jordan ,and the military relations between trans Jordan and great Britain and the role of the British in establishing the army and the stages of its development and configurations and the British officers that served in the army the study also dealt with the battles fought by the army under the command of the British and internal officers carried out by the army in various areas of the country and the British role in the face of wahhabism to expand at the expense of eastern trans-jordan , the importance of the subject to show the aspects of trans – Jordan and Britain and address them for a period of Jordan .

The study was based on a number of sources, such as the British documents of the ministry of colonies , the ministry of foreign affairs the british administrative reports, the documents of the prime minister ,the documents of the events of that area , in addition to its official notes addressed various topics as well as the Hashemite documents

المقدمة

تناولت الدراسة العلاقات بين شرق الأردن وبريطانيا في عهد الإمارة لغاية استشهاد الملك عبدالله الأول وذلك منذ توقيع صك الإنتداب البريطاني على فلسطين وشرق الأردن، وجاءت أسباب اختيار الدراسة لمعرفة طبيعة العلاقات الأردنية البريطانية ومدى عمقها على مختلف الأصعدة وخاصة على الصعيد الإقتصادي والإداري والعسكري ، والكشف عن وثائق جديدة لم تنشر من قبل، وجلها بريطانية، وكذلك بيان العلاقة بين الموظفين الإنجليز وأصحاب القرار في شرق الأردن ومحاولة الموظفين تحييد بعض أصحاب القرار في حكومات شرق الأردن المتعاقبة وتقريب البعض الآخر الموالي لسياستهم في فرض الهيمنة البريطانية على مقدرات البلاد.

أما منهج البحث التاريخي المعتمد فقد تم الرجوع للوثائق المختلفة سواء البريطانية وهي وثائق وزارة المستعمرات ووثائق وزارة الخارجية وكذلك الوثائق الأردنية المتمثلة بأوراق عبدالله بن الحسين (الوثائق الهاشمية) ووثائق رئاسة الوزراء ، وتم تحليل المادة الموجودة داخلها واستنباط المعلومة والعمل على ترجمة النصوص والمراسلات المختلفة وصياغتها للخروج بصورة تتوافق والنص التاريخي بحيث تخدم النص ايضاً.

وقد واجهت الدراسة مشكلات متعددة أهمها ترجمة بعض نصوص الوثائق البريطانية حيث استنفذت الجهد والوقت فضلاً عن مشكلة تأثر الوثائق بعوامل البيئة وسوء الحفظ الذي أدى إلى فقدان بعض أطرافها والذهاب ببعض الفقرات والكلمات وبالتالي أعاق سير المنهج في الوصول إلى الحقيقة وإظهار الواقع وما تتضمنه الوثيقة.

أما الدراسة فقد تكونت من أربعة فصول وخاتمة بالإضافة إلى قائمة المصادر والمراجع. فجاء الفصل الأول ليتناول بدايات إتصالات الهاشميين مع بريطانيا ومجريات الثورة العربية الكبرى والمؤتمر السوري وما قامت به دول الإنتداب والقوى العظمى آنذاك (بريطانيا وفرنسا) من إجراءات لإجهاض مقررات المؤتمر وكذلك فترة الحكومات المحلية وقدوم الأمير عبدالله إلى شرق الأردن

ومحأولاته لكسب ود السوريين للوقوف معه في حركته ضد الفرنسيين ولقاءه مع وزير المستعمرات البريطاني في القدس ومخرجات اللقاء وفترة الستة أشهر التي أعطيت للأمير، وركز الفصل على العلاقات السياسية بين شرق الأردن وبريطانيا وبدايات تشكيل الإمارة وإخراج شرقي الأردن من نصوص وعد بلفور، والوزارات الأردنية التي بدأت تدير الأمور في البلاد وبيان العلاقات السياسية والمعاهدات التي وقعتها بريطانيا مع شرق الأردن 1923 و 1928 و 1946 و 1948 وإنتخابات المجلس التشريعي ثم زيارة الأمير الثانية إلى بريطانيا .

أما الفصل الثاني فقد تناول العلاقات الإقتصادية بين شرق الأردن وبريطانيا وبعض مواد معاهدة 1928 والنواحي الإقتصادية والهدف الإستراتيجي لبريطانيا الذي قلص من إمكانيات بريطانيا في تقديم مساعدة أوسع من الناحية الإقتصادية حسب نظرة المسؤولين البريطانيين في ذلك الوقت ، والتطرق للزراعة والمشروعات التي إنتهجها المندوب السامي في القدس لدعم الزراعة وكذلك المخصصات اللازمة للنهوض بالزراعة والصناعة والتعدين والتسهيلات المالية والتجارة والنفقات والمواصلات ولمحة عن ميناء العقبه والتطرق إلى الخط الحديدي الحجازي والمحادثات بين الأمير ورجال الإدارة البريطانية حول بعض المواضيع في إدارة الخط .

وتناول الفصل الثالث العلاقات الإدارية بين بريطانيا وشرق الأردن من خلال دار المندوب السامي والمعتمد البريطاني في عمان وعملية إعارة الموظفين ومحاولات السيطرة على كافة إجراءات الحكومة ومهامها وأسماء الموظفين المعارين ووظائفهم وواجبات المعتمد البريطاني في عمان وسلطاته الواسعة وكذلك تم البحث في بدء توافد الموظفين والضباط السياسيين البريطانيين على شرق الأردن والمعتمدين في دار الإعتماد وكذلك المندوبين الساميين والمعاهدات التي صادقت عليها شرق الأردن.

أما الفصل الرابع فقد تناول العلاقات العسكرية بين شرق الأردن وبريطانيا وبقايا الجيش البريطاني القادم من العقبة باتجاه الشمال (دمشق) ومحاولات الأمير إنشاء فرقة عسكرية وسط التقاعس البريطاني المتعذر بالمصاريف وتشكيل قوة

حدود شرق الأردن ووضع قوات شرق الأردن ضمن معاهدة عام 1928 وإنشاء قوة البادية وقدوم كلوب إلى شرق الأردن والسجون من خلال التقارير الإدارية البريطانية وكذلك التنظيم والقيادة والتدريب والدورات والمحاضرات ونشاطات دائرة التحقيق في الجرائم وكذلك شعبة الجوازات والترخيص والضباط الإنجليز في الجيش العربي ووظائفهم والعمليات التي قام بها الضباط الإنجليز مع مرؤوسيهم ووحداتهم وكذلك التشكيلات العسكرية واساس نظام الرتب.

الفصل الأول

العلاقات السياسية بين شرق الأردن وبريطانيا العظمى

1.1 بدايات إتصال الهاشميين مع بريطانيا

بدأت إتصالات الشريف حسين[1] مع بريطانيا عندما كلف نجله الأمير عبدالله الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية في حكومة الحجاز الهاشمية بجس نبض السلطات البريطانية ومعرفة موقفها تجاه الحجاز، فقام بمراسلة رونالد ستورس Ronald Storrs السكرتير الشرقي في دار الإعتماد البريطاني في القاهرة في 20 تشرين أول 1914 وبين موقف والده بأنه متمسك بالخلافة الإسلامية وحريص على إستقلال إمارته ، وعرض على ستورسRonald Storrs التحالف بين الحجاز وبريطانيا على أساس الحفاظ على حقوق البلاد وشخص الأمير وصد العدوان

([1]) الشريف حسين : (1854-1931م) (1270-1350هـ)

الحسين بن علي بن محمد بن عبدالمعين بن عون، من أحفاد نميّ بن بركات الحسني الهاشمي: أول من قام في الحجاز باستقال العرب عن الترك وآخر من حكم مكة من (الأشراف) الهاشميين، ولد في الأستانة وكان أبوه منفياً بها وانتقل معه إلى مكة وعمره 3 سنوات، فتأدب وتفقه ونظم الشعر الملحون "الحميني" ومارس ركوب الخيل وصيد الضواري وأحبه عمه الشريف عبدالله باشا "أمير مكة" فوجهه في المهمات فدخل نجداً وأحكم صلته بالقبائل .

نفي إلى الإستانة سنة 1309، عين أمير لمكة سنة 1326هـ وعاد إليها وهاجم الإدريسي في بلاد عسير، ولم يكن على وفاق مع موظفين الدولة في الحجاز وحارب مع الإنجليز ونصّب نفسه ملكاً على العرب، غدر به الإنجليز وآل به المآل منفياً إلى قبرص سنة 1925م فأقام بها ستة سنين إلى أن مرض وعاد إلى عمان وتوفي ودفن في المسجد الأقصى.

انظر، الزركلي، الإعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي، الجزء الثاني، ط3، دار العلم للملايين، بيروت، 1979م، ص271-272 وسيرد لاحقاً، الزركلي، الأعلام.

الخارجي العثماني،[1] لأن الشريف حسين كان يعلم بأن العثمانيين قد يهاجموا الحجاز لذا كان يلمح لإيجاد حالة من الدفاع المشترك مع بريطانيا في حربها ضد الدولة العثمانية.

ولذلك عندما دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى 1914 – 1918 بجانب دول الوسط " ألمانيا والنمسا " ، دخل الشريف حسين بالإتفاق مع رجال الحركة العربية في دمشق بمباحثات مع بريطانيا عن طريق إرسال رسائل متبادلة مع المندوب السامي البريطاني في القاهرة السير هنري مكماهونH.Mecmahon ، إستمرت من 14 تموز 1915 وحتى 30 كانون الثاني 1916 ، وقد أطلق على هذه الرسائل مجتمعة ، مراسلات الحسين – مكماهون، وانتهت بالإتفاق على إعلان الثورة العربية الكبرى لطرد الأتراك من آسيا العربية على أن تحل محلها دول عربية مستقلة تضم بلاد الشام والعراق وشبه الجزيرة العربية عدا عدن.[2].

وقد انتهجت بريطانيا سياسة واضحة المعالم إزاء الدولة العثمانية قبل عام 1914 كانت تقوم على المرتكزين الآتين:

1. الحفاظ على كيان الدولة العثمانية ضد أي عملية توسعيه أوروبية على حسابها.
2. تقوية نفوذ بريطانيا وتواجدها في الدولة العثمانية خاصة في عُقد المواصلات الاستراتيجية وذلك عن طريق السيطرة على قناة السويس والسيطرة على العراق عسكرياً وتجارياً . ووضع حماية على إمارات الخليج العربي مع وضع عدن تحت الإستعمار البريطاني.[3].

([1]) انظر المحافظة ، علي، الفكر السياسي في الأردن منذ بداية الثورة العربية الكبرى وحتى نهاية عهد الإمارة 1916 – 1946 ، ط1 ، مركز الكتب الأردني ، عمان ، ج1 ، 1990 ، ص 38 ، وسيرد لاحقاً، محافظة ، الفكر السياسي، ج.

([2]) محافظة ، محمد احمد ، إمارة شرق الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن 1921 - 1946 ، ط1 ، دار الفرقان ، عمان – الأردن ، 1990 م ، ص 28 وسيرد لاحقاً ، محافظة ، إمارة شرق الأردن نشأتها وتطورها.

([3])محافظة ، إمارة شرق الأردن ص 296

ولذلك عندما سيطرت جمعية الاتحاد والترقي على زمام الأمور في الدولة العثمانية كانت عنصر رئيسي في تأزيم الأمور مع العرب وبخاصة بعد أن وقعت الجمعية تحت تأثير آلة الحرب الألمانية ودعايتها لتقحم الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا ضد الحلفاء ولذلك أعلنت الدولة العثمانية " الجهاد الأكبر " داعية كافة المسلمين لحرب مقدسة غير أن الأحداث العظام المنتظرة من ملايين المسلمين الواقعين تحت سيطرة الدول المتحالفة والأمل في ثورتهم ومقاومتهم لم تتحقق بل إن العاطفة الدينية لدى العرب أنفسهم داخل أراضي الدولة العثمانية قد استقطبها الإنجليز من قبل بشكل أقوى نحو أقطاب سياسية ومادية.[1] .

أدرك الشريف حسين بأن جماعة الإتحاد والترقي قد أخذوا يتحكمون بزمام الأمور في كافة مفاصل الدولة وأن دخول الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا والنمسا سيكون له انعكاسات خطيرة على وضع الدولة العثمانية ، فكتب رسالة إلى السلطان محمد رشاد وبعث بها إلى البلاط الملكي (المابين همايون) ذكر فيها حالة أوروبا وصور الإتفاق الثنائي بين روسيا وفرنسا والمعاهدة الثلاثية بين المانيا والنمسا وبريطانيا والتفاهم الثلاثي بعد دخول انجلترا الحرب إلى جانب الفرنسيين والروس، بسبب اجتياح الالمان لبلجيكيا قال فيها " تعلمون جلالتكم أن الحرب البريطانية قد انتهت على ما انتهت عليه وأن الدولة الآن في حاجة إلى تجهيزات واستكمالات حربية لم تتم إلى الآن ، وأنه في الدخول إلى جانب المانيا الخطر العظيم حيث اسلحة الدولة كلها من ألمانيا ، وكذلك عتاد هذه الاسلحة ، وأن المعامل العثمانية لا تكفي لإمداد الجيوش بالعتاد اللازم ، ولا تستطيع إمداده بما يمكن أن تخسره من مدافع وأنواع الأسلحة الكبرى ، ثم أن الاقطار المترامية إلى الجنوب من جسم الدولة كالبصرة واليمن والحجاز محاطة من كل ناحية بقوات مستعدة من الدول المعادية البحرية وستصبح في أحرج المواقف وربما اتكلت الدولة في الدفاع على حمية أهلها وهم ليسوا منظمين ولا مسلحين بالشكل الذي يستطيعون معه مقابلة جيوش أوروبا

---

(1)أنظر أوغلو ، أكمل الدين إحسان ، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، نقله إلى العربية صالح السعدأوي ، ط2، مكتبة الشروق الدولية ، 2010 ،ج1 ، ص 133 ، وسيرد لاحقاً أوغلو الدولة العثمانية تاريخ وحضارة.

المنظمة ، وعليه فأني أستحلف جلالتكم بالله أن لا تدخلوا الحرب وأن تعلموا بأنني إعتقد في كل من يرى الحرب إلى جانب الألمان عدم التمييز أو الخيانة الكبرى "[1].

وبعد شهور قليلة من آخر رسالة مع الشريف حسين وقعت بريطانيا إتفاقية جديدة مع فرنسا (16 أيار 1916) أطلقت عليها إتفاقية سايكس بيكو[2]. قسمت فيها خارطة الدول العربية المتفق عليها إلى ألوان ورموز واستثنيت شبه الجزيرة العربية من هذه الألوان والرموز، واعتبرتها منطقة عربية مستقلة لا يوجد لفرنسا أو بريطانيا أو أي طرف آخر نفوذ ومكتسبات فيها والباقي تم تقسيمه بين بريطانيا وفرنسا مع وضع فلسطين تحت الوصاية الدولية[3].

بقيت منطقة شرق الأردن ضمن الدولة العربية التي كان الشريف حسين يطمح في تأسيسها ، وقد لعبت شرق الأردن دوراً محكماً عندما أعلنت الثورة العربية الكبرى في مساندة الثورة والقيام ضد الظلم والإستبداد وقد تمثل هذا الدور

([1])أنظر الملك عبدالله بن الحسين ، الآثار الكاملة ، ط4 ، مطبعة السفير ، 2008 ، ص 109 وسيرد لاحقاً ، الملك عبدالله بن الحسين ، الآثار الكاملة

([2]) سايكس بيكو (16 أيار 1916) هما المبعوثان الخاصان عن بريطانيا مارك سايكس وفن جورج بيكو التي تقاسمت بموجبها فرن وبريطانيا أراضي الإمبراطورية العثمانية في الشرق الأوسط.

أدت هذه الإتفاقية وتعديلاتها في وقت لاحق إلى وضع العراق وفلسطين إلى تحت الإنتداب البريطاني وسوريا ولبنان وكيليكية وولاية الموصل تحت الإنتداب الفرنسي.

بقي هذا الإتفاق سراً حتى 8 تشرين الثاني 1917 عندما كشف نروتسكي مفوض الشؤون الخارجية الروسي بعد نجاح الثورة البلشفية في جملة ما كشف من الوثائق السرية في وزارة خارجية القيصر.

انظر، الزمل، ناصر بن محمد، موسوعة أحداث القرن العشرين، المجلد الأول، 1900-1930، مكتبة العبيكات، ط1، 2005/1426م، الرياض، العليا، ص42 وسيرد لاحقاً، الزمل، موسوعة أحداث القرن العشرين.

([3])الملك عبدالله بن الحسين ، الآثار الكاملة ،ص 29

في عمليات الجيش الشمالي الذي كان يقوده الأمير فيصل بن الحسين[1]، حيث إتخذ من شرق الأردن مسرحاً لعملياته العسكرية بمساندة القوات البريطانية بعد أن إقترح الجنرال اللنبي على الأمير فيصل أن ينفصل بالجيش الشمالي عن بقية جيوش الثورة من ناحية التموين والتمويل وتنسيق الخطط العسكرية واللوجستية وأن يتعأون معه بعد أن ينتقل إلى العقبة وشرقي الأردن مع جيش الجنرال اللنبي[2].

أدت العمليات العسكرية التي قام بها جيش الثورة الشمالي إلى الإستيلاء على شرق الأردن كاملة، حيث سقطت العقبة في تموز **1917** بيد الجيش الشمالي الذي قاده الأمير فيصل وأصبحت شرق الأردن بعدها وفي آخر سنة من سنوات الثورة مسرحاً لأعنف المعارك وأهمها حيث اعتبرت الطريق الذي يوصل إلى دمشق والتي بسقوطها سيخرج الأتراك نهائياً من المنطقة هذا بالإضافة إلى أن هذه الجبهة ستخفف العبء على الجيش البريطاني في فلسطين بقيادة الجنرال اللنبي والذي سيندفع شمالاً باتجاه دمشق[3].

إضطرت الدولة العثمانية إلى نقل جزء كبير من قطعات جيشها من فلسطين لإمتصاص ثقل الهجوم المندفع باتجاه دمشق ، ولذلك أخذت قوات الثورة العربية في شرق الأردن بتشديد الحصار على قلاع ومراكز الأتراك في المنطقة وشهدت شرق الأردن المعارك في جرف الدراويش و الطفيلة و الحملة البريطانية الأولى على

([1]) الأمير فيصل بن الحسين (1883-1933) هو فيصل بن الحسين بن علي ولد بالطائف ورحل مع أبيه حين أبعد إلى الأستانة عام 1891 وعاد معه عام 1909 واختير نائبا عن مدينة جدّة في مجلس النواب العثماني عام 1913،، ثار والده على الأتراك سنة 1916 فتولى فيصل قيادة الجيش الشمالي ثم سمّي(قائداً عاماً للجيش العربي) المحارب في فلسطين إلى جانب القوات البريطانية ودخل سوريا عام 1918 بعد إجلاء الأتراك عنها ونودي به (ملكاً دستورياً) على البلاد السورية عام 1920 وعندما احتل الجيش الفرنسي سوريا، ذهب إلى لندن فعين "ملكاً للعراق" سنة 1921.

الزركلي، الاعلام، ص3

([2])أنظر الموسى ، سليمان ومنيب ماضي ، تاريخ الأردن في القرن العشرين 1900 – 1959 ، ط2،عمان – الأردن، 1988 ،ص 41 ، وسيرد لاحقاً الموسى ، تاريخ الأردن

([3])محافظة ، إمارة شرق الأردن ، ص 31

السلط وعمان والمعارك التي جرت حول معان " الجردانه ، عنيزة ، تل الأحمر ، الحسا ، المدورة "هذا عدا عن عمليات التفخيخ والتدمير للقناطر والجسور وقضبان السكة الحديدية وهكذا فأن نتيجة هذه الانتصارات التي تحققت على الساحة الأردنية والتي ساندت تحركات اللنبي على الساحة الفلسطينية إنتهت بسقوط دمشق في 31 أيلول 1918.[1].

أعلن الأمير فيصل في 25 تشرين أول 1918 تشكيل حكومة عسكرية في دمشق بإسم الشريف حسين ، وعهد برئاستها إلى الفريق علي رضا الركابي ،وكان مقصده أن تتولى حكومته السيطرة على جميع أنحاء سوريا ولكن بريطانيا أعلنت عن طريق اللنبي الذي أصدر بيان تضمن تقسيم سوريا الطبيعية إلى ثلاثة مناطق عسكرية، وكانت منطقة شرق الأردن تحت إشراف الإدارة العسكرية العربية كونها من ضمن المنطقة الشرقية (سوريا الداخلية وشرقي الأردن) والتي أصبح يديرها الأمير فيصل بإعتبارها جزءاً من أرض بلاد الشام.[2]

بقيت تشكيلات العهد العثماني الإدارية سارية المفعول حتى 15 أيلول 1919 والذي تم بموجبه تقسيم سوريا إلى ثمانية ألوية، ضمت منطقة شرق الأردن ثلاثة منها لواء الكرك ولواء البلقاء ولواء حوران، وحاول الأمير فيصل ورجال الحكومة إنشاء دولة واحدة في كافة مناطق سوريا الطبيعية ومن أجل هذه الغاية تقرر عقد مؤتمر يمثل المناطق ويعبر عن آراء قاطنيها،

([1])الموسى ، تاريخ الأردن ، ص 104

([2])انظر، المفتي، عبدالعزيز، الأردن من الإمارة إلى الدولة (تجربة حكم في نصف قرن) 1921-1973م، آمنة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ص195، وسيرد لاحقاً ، المفتي ، الأردن من الإمارة إلى الدولة.

وقد أفتتح المؤتمر السوري في يوم 7 حزيران 1919 ومثل شرقي الأردن فيه عدد من المندوبين منهم سعيد الصليبي[1] وسليمان السودي وناجي ذيب وعيسى المدانات وعبد المهدي محمود المرافي وناصر الفواز الزعبي وغيرهم [2]. وقد أعلن أعضاء المؤتمر بإجماع الرأي على :

1. إستقلال البلاد السورية بحدودها الطبيعية (ومنها فلسطين) إستقلالاً تاماً لا شائبة فيه على الأساس المدني النيابي.
2. حفظ حقوق الأقليات .
3. رفض مزاعم الحركة الصهيونية في جعل فلسطين وطن قومي لليهود.
4. اختيار سمو الأمير فيصل ملكاً دستورياً على سوريا[3].

غير أن بريطانيا وفرنسا قامتا بفرض الإنتداب الفرنسي على سوريا الداخلية ولبنان، والإنتداب البريطاني على العراق وفلسطين وشرقي الأردن وبدأت الثورات في المنطقة وتصاعدت وتيرة الأحداث إلى أن زحف الجنرال غورو الفرنسي[4]

([1]) سعيد باث الصليبي الفاعوري : 1878-1951) ولد في السلط، تعلم القراءة والكتابة وأتم المرحلة الراشدية فيها تولى رئاسة بلدية السلط ثلاث مرات عام 1918-1951 وانتخب عضواً في مجلس الشورى في العهد الفيصلي وعضواً في مجلس شورى حكومة السلط عام 1920 وعضواً في أول مجلس تشريعي أردني عام 1929 وتوفي عام 1951م

للمزيد انظر،العمد، هاني صبحي، أحسن الربط في تراجم رجالات السلط، البنك الأهلي، عمان، 2007، ص191-192 وسيرد لاحقاً، العمد، أحسن الربط.

([2]) المفتي، الأردن من الإمارة إلى الدولة، ص195

([3])محافظة ،إمارة شرق الأردن ، ص 50

([4]) الجنرال غورو: هنري جوزيف اوجين غورو (1867-1946) ولد في باريس وتلقى علومه، انتسب إلى المدرسة العسكرية في سان سير وتخرج منها برتبة ملازم عام 1888، خد بسلاح القناصة، قاد الجيش الفرنسي في نهاية الحرب العالمية الأولى، اشتهر كونه المندوب السامي للانتداب الفرنسي على لبنان وسوريا، انظر، فراي، بلانتاجيت سومرسيت، 1000 شخصية عظيمة ترجمة مازن طليمات، دار طلاس، سوريا، دمشق، ط3، 1999، ص70، وسيرد لاحقاً، فراي، 1000 شخصية عظيمة.

على دمشق واصطدم جيشه بقوات الجيش السوري في معركة ميسلون يوم 24 تموز 1920 ، وتغلبت فرنسا ، ودمر الجيش السوري ، وأنذر فيصل بضرورة مغادرة البلاد[1].

تخلت الدولة العثمانية عن حقوقها وسيادتها عن فلسطين وشرقي الأردن بموجب معاهدة سيفر(Severs) [2] في 10 آب 1920 وبذلك أصبحت انجلترا وفرنسا وريثتي السلطنة العثمانية في المنطقة [3].

أشار عوده القسوس في مذكراته " في سنة 1920 حضرت أوراق دعوه من حكومة فلسطين إلى كبار المشايخ من كافة انحاء شرقي الأردن تدعوهم الحضور إلى السلط للاجتماع بالمندوب السامي السير " هربرت صموئيل" الذي سيحضر خصيصاً لمقابلتهم في الوقت المعين وحضر المندوب السامي ونزل في بيت يوسف

([1])الوثائق الهاشمية ، أوراق عبدالله بن الحسين ، سوريا الكبرى ، 1437 – 2016م ، م 3 ، ق 2 ، ص 18 وسيرد لاحقاً ، الوثائق الهاشمية

([2]) معاهدة سيفر: 10 آب 1920، تضمنت إعترافاً مبدئياً باستقلال سوريا الطبيعيـــة والعــراق شرط تقديم المشورة والمساعدة من قبل دولة منتدبة حتى يحين الوقت الذي تستطيع أن تقف فيه وحدها ومنحت الأكراد حق إقامة دولة.

انتدبت فرنسا على لبنان وسوريا بينما انتدبت بريطانيا على فلسطين والعراق كما منحت فرنسا 25% من نفط الموصل مقابل سماحها لأنابيب النفط بالمرور عبر ســوريا ولبنــان إلـــى المتوسط.

اعترفت الولايات المتحدة بالإنتدابين البريطاني والفرنسي بينما رفض الأمير فيصل الإنتــدابين وفصل فلسطين عن سورية وأكد في رسالة لم ترد عليها الحكومة البريطانية إنه ســيحمي حقوق اليهود المقيمين في تلك البلاد بمستوى المحافظة على حقوق السكان الأصليين.

نصت الإتفاقية على قيام جمهورية ارمينية ومنطقة الحكم الذاتي في كردســتان والتخلــي عــن قبرص لبريطانيا وضم اليونان وغرب الأناضول وتم وضع المضائق تحت الإشراف الدوليّ

انظر، الزمل، موسوعة أحداث القرن العشرين، ص222

([3])أنظر القسوس، عودة سلمان الهلسا 1877 - 1943 ، مذكرات عودة ، تحقيق وشرح نــايف جورج القسوس الهلسا ،غسان سلامة الشواربةالهلســا ، الأردن – عمــان 2006 ، ص 120 ، وسيرد لاحقاً القسوس مذكرات عودة ا

السكر في السلط وبعد الظهر صار الإجتماع في ساحة دير اللاتين وكان المندوب السامي مرتدياً ألبسته الرسمية وجلس على الكرسي المعد له ومن ثم تلى خطاباً بالإنكليزي قام بترجمته إلى العربية أحد الرجال الذين كانوا بمعيته[1].

إن الفكرة التي أراد المندوب السامي إيصالها للمجتمعين هي فك ارتباط بلاد شرق الأردن عن الحكومة السورية وضمها للإنتداب البريطاني مع تقديم وعد بتشكيل حكومة عربية فيها بمساعدة بعض الضباط السياسيين البريطانيين والذي يعرفون اللغة العربية ، مع استعداد الحكومة البريطانية لإرسال الارزاق التي تم رفع الحظر عنها نتيجة الحرب مثل الأرز والسكر والكاز وخلافه ، وقد انتهى الإجتماع وعرف الناس أن الإنتداب البريطاني حل محل الحكم العربي مع اختلاط المشاعر عند القوم فمنهم الساخط ومنهم الجاهل بمعنى الإنتداب [2].

شكلت حكومات محلية في الكرك والسلط وإربد وكان المرجع الأعلى لها الضابط السياسي الذي يمثل بريطانيا ثم تألفت بعد ذلك حكومة عجلون برئاسة القائم مقام العسكري علي خلقي الشرايري بعد الإجتماع مع الميجر سمرست (smerst) وذلك فيما يعرف باسم " معاهده ام قيس " وأخذت حينئذ الإنشقاقات عن حكومة عجلون وانشطرت إلى حكومات عنقودية صغيرة مثل حكومة دير يوسف " قضاء المزار" وحكومة ناحية عجلون وحكومة جرش وناحية الوسطية وناحية الرمثا[3].

لم تستطيع هذه الحكومات فرض نفسها في مناطق مسؤوليتها ، وظهرت فيها بوادر التمرد ولم تستطيع أن تجبي الضرائب من الأهالي بصورة منتظمة واتصفت بخصائص عامة يمكن تلخيصها بما يلي :

1. لم يكن لأي منها صفة دولية.
2. كانت كل حكومة تأتمر بأمرة ضابط سياسي بريطاني.

([1])القسوس ، مذكرات عودة ، ص120

([2])القسوس ، مذكرات عودة ، ص120

([3])انظر، عبده، ميادة ، الحكومات المحلية في شرق الأردن ونشوء الإمـــارة آب 1920- آذار 1921، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 1996، ص58، وسيرد لاحقاً، عبده، الحكومات المحلية.

3. كان رؤساء الحكومات أقوى شيوخ العشائر سطوه ونفوذاً.
4. لم تتلق أية منها معونة مالية أو عسكرية من بريطانيا[1].

إن بريطانيا لم تكن تود تنفيذ سياسة موحدة في فلسطين وشرقي الأردن لأنها لم ترغب في الانفاق على قوات مسلحة كبيرة لحفظ الأمن في المنطقة اذا هي شاءت أن تحكم البلاد كما فعلت في فلسطين كما إنها كانت تريد ان تجعل من شرقي الأردن موطن للعرب الذين سينزحون من فلسطين بعد تكاثر إليهود فيها[2].

قدوم الأمير عبدالله إلى الأردن

كان لمعركة ميسلون وخروج فيصل من سوريا وسياسة "فرق تسد" التي إنتهجتها بريطانيا في شرق الأردن بتأسيس الحكومات المحلية من زعامات شيوخ القبائل وتحت إشرافها وقع الأثرعلى الملك حسين وإبنه الأمير عبدالله وبخاصة بعد أن بدأت البرقيات تتهافت والوفود تتوافد على الحجاز من أحرار العرب تطالب الشريف حسين لتخليص سوريا من الحكم الفرنسي ، وكان الأمير عبدالله اقوى المرشحين للمهمة وتوجه صوب معان ووصلها في 1920/11/21 ووجه نداء للسورين يدعوهم إلى الثورة وحمل السلاح بوجه فرنسا وتجشم المصاعب والسير إلى معان لمقابلته ومذاكرته في الخطة الواجب إتباعها[3].

يقول عودة القسوس في مذكراته " ورد خبر بأن سمو الأمير عبدالله قادم من الحجاز وقد وصل إلى معان قاصداً أن يجرد الناس ويهاجم الفرنساويين في الشام ويسترد عرش فيصل المغصوب ، فهب كثير من الناس لاستقباله في معان والتحقوا به وعندما بلغ حكومة فلسطين قدوم سمو الأمير استدعاه وزير المستعمرات

([1])أنظر محافظة ، علي ، العلاقات الأردنية – البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة 1921 - 1957، دار النهار للنشر ، لبنان – بيروت ، 1973 ، ص 50 ، وسيرد لاحقاً محافظة ، العلاقات الأردنية البريطانية

([2])محافظة ، امارة شرق الأردن ، ص 49

([3]) انظر، منصور، اسماعيل حسن، التطور السياسي في شرقي الأردن في عهد الملك عبدالله ، رسالة ماجستير، الجامعة السورية ، 1955، ص10 ، وسيرد لاحقاً ، منصـــور ، التطـــور السياسي في شرقي الأردن

تشرتشل الذي كان موجوداً في فلسطين فأرسل يدعوه للحضور إلى القدس وقابل الوزير والمندوب السامي واتفق معهما أن يترأس حكومة شرقي الأردن لمدة سته اشهر كفترة تجريبية ويعطى له مقابل هذه المدة ستة وثلاثون ألف جنيه مخصصات وبعد مرور هذه المدة يتم التباحث معه مجدداً وبناءاً على ذلك جاء سمو الأمير عبدالله إلى عمان وأعلن توحيد الحكومات الوطنية برئاسته وباشر الحكم في البلاد[1].

يذكر ظبيان في كتابه (الملك عبدالله كما عرفته) : بأن الحكومة البريطانية حاولت اعتراض سبيل الأمير وتنحيته عن عزمه بالإيعاز إلى ممثليها في فلسطين والأردن بأن يشيروا عليه بالعودة وعدم القيام بعمل عدائي ضد فرنسا ولكنه رفض واتجه إلى عمان[2].

قوبل الأمير بحفاوة من الأردنيين وتقدم لاستقباله السير أليك كيركبرايد حاكم مؤآب الذي قال في مذكراته " أمتطيت جوادي" ومعي سائر أعضاء المجلس (حكومة الكرك) لنلتقي الأمير في اقرب محطة قطار ،حيث كانت أرتال جنوده تتقدم تجاهها ، لقد كان الأمير رائعاً خاصة عندما أدرك أننا لا ننوي خلق متاعب له ، وعندما أصبحنا بين يديه قدمت نفسي معرفاً علي وعلى رفاقي وأخبرته رسمياً إننا نرحب به في هذه المنطقة التي تخضع لسيطرتنا " [3].

صادف وجود الأمير في معان ثورة في العراق ضد الإحتلال البريطاني، فإضطر الإنجليز لترشيح فيصل لعرش العراق مع قرار الحكومة البريطانية استحداث دائرة الشرق الأوسط للإشراف على البلاد الواقعة تحت الإنتداب البريطاني في المنطقة ، كذلك انعقاد مؤتمر القاهرة لبحث مستقبل الوضع في البلاد العربية الواقعة تحت

([1])القسوس ، مذكرات عودة ص121

([2])أنظر ظبيان ، تيسير، الملك عبدالله كما عرفته، ط3، مجلة الشريعة ، الأردن – عمان ، 2009، ص35 وسيرد لاحقاً ، ظبيان ، الملك عبدالله كما عرفته

([3])أنظر كركبرايد، السير أليك سيث ، خشخشة الاشواك ، ترجمة أحمد عويد العبادي ،ط1 ،دار الفدين للنشر والتوزيع ، المفرق – الأردن ، أيلول 1987 وسيرد لا حقاً ، كركبرايد ، خشخشة الأشواك ص36

النفوذ البريطاني الذي فوجئ المؤتمرين فيه بدخول الأمير عبدالله إلى عمان، وبعد المشاورات برزت ثلاثة اراء للوضع في الأردن وهي اخراج الأمير بالقوة أو الإتفاق معه على حكم البلاد، والثالث كان محاولة قلب الحكومات المحلية عليه، وفي النهاية تم الإتفاق على الرأي الثاني، وكان تشرتشل ولورنس من انصار فكرة الإتفاق مع الأمير عبدالله [1].

وبناءً على ذلك التقى الأمير عبدالله بتشرتشل في القدس بحضور لورنس وصموئيل وويندهام ديدس وكان مع الأمير سكرتيره الخاص عوني عبد الهادي[2] ، وأتفق على اقامة حكومة وطنية في شرق الأردن برئاسة الأمير عبدالله تكون مستقلة ادارياً وتساعدها بريطانيا مادياً لتوحيد الأمن مع الاسترشاد برأي مندوب بريطاني مقيم في عمان ، وإنشاء قأعدتين للطيران في عمان وزيزياء، والحفاظ على حدود سوريا واعتبرتها بريطانيا إتفاقية مؤقتة ولمدة ستة شهور[3].

([1])المحافظة ،تاريخ الأردن المعاصر ، ص23

([2]) عوني عبدالهادي: (1305-1390هـ/1888-1970م)

تعلم ببيروت والاستانة وأنهى دراسة الحقوق بباريس وكان فيها من مؤسسي الجمعية (العربية الفتاة) سنة 1911، شارك في أعمال الوفد العربي لمؤتمر الصلح في القدس سنة 1919م، اسندت له رئاسة الديوان الأميري في إمارة شرقي الأردن عند تأسيسه عام 1921م عمل محامياً في القدس (1925-1955) تولى وزارة الخارجية الأردنية عام (1956)

للمزيد، انظر، الزركلي، الاعلام، ص98

([3])منصور، التطور السياسي في شرقي الأردن، ص14

تم تكليف رشيد طليع [1] بتشكيل الحكومة الأولى في شرقي الأردن ، وبعد تأليف الحكومة زار هربرت صموئيل عمان للمساعدة في إنشاء الإدارة الجديدة وكان أغلب أعضاء الحكومة من قادة حزب الإستقلال الذين تسببوا بإشعال التوتر مع الفرنسيين وبريطانيا والأمير والإطاحة بوزارة رشيد طليع بعد حادثة الإعتداء على المندوب السامي الفرنسي الجنرال غورو[2].

ثم عهد إلى مظهر رسلان بتأليف حكومة جديدة وجاء هربرت صموئيل إلى عمان في نهاية الفترة التجريبية وطلب من الأمير توقيع مشروع الإتفاقية الحجازية البريطانية ، ثم جاء لورنس لعمان واتخذ العديد من الاجراءات مثل عزل الموظفين الإنجليز مع اقتراحه تعيين جون فلبي معتمداً بريطانياً في الأردن وإستقلال الموظفين في الأردن عن فلسطين وزيادة القوة الجوية البريطانية في الأردن وفي غضون ذلك أعدت الحكومة البريطانية على ضوء قرارات مؤتمر القاهرة (آذار 1921) ومحادثات تشرتشل والأمير عبدالله نصوص صك الإنتداب البريطاني على شرقي الأردن[3].

بناءً على الإتفاق بين تشرتشل و الأمير عبدالله على تأسيس حكومة عربية وطنية في شرقي الأردن – قدمت بريطانيا مذكره رسمية إلى مجلس عصبة الأمم يوم 16 أيلول 1922 تطلب إستثناء شرقي الأردن من أحكام وعد بلفور وفقاً لشروط المادة 25 من صك الإنتداب على فلسطين بحيث يصادق على القرار التالي:

([1])رشيد بن علي بن حسن بن ناصيف طليع ، درزي ولد عام 1876 في قرية جديدة في جبل لبنان ، عضو في مجلس المبعوثان العثماني عن لواء حوران ، من ابرز شخصيات حزب الإستقلال العربي وأصبح وزيراً للداخلية في الحكومة العربية الفيصلية ، حكم عليه بالإعدام من قبل الفرنسيين الا انه توارئ عن الانظار ، شكل حكومته في شرق الأردن في نيسان 1921 وتموز 1921 ، توفي عام 1926 ودفن في جبل العرب جنوب سوريا ، انظر الشياب ، سلطان ، اصحاب الدولة سيرة حياة رؤساء الحكومات الأردنية (1921 – 2015) ط1 ، مطبعة السفير ، 2016 ، ص 37 – 43 ، وسيرد لاحقاً ، الشياب ، اصحاب الدولة

([2])انظر ، العساف ، عبدالله مطلق ، ثورة البلقاء ومشروع الدولة الماجدية، محرم1342هـ/ أيلول 1923، ط1، عمان الأردن ، 2015، ص85، وسيرد لاحقاً ، العساف، ثورة البلقاء .

([3])المحافظة ،تاريخ الأردن المعاصر ، ص28

لا تطبق هذه المادة من نظام الإنتداب الفلسطيني في القطر المعروف بشرقي الأردن الذي يشمل جميع المقاطعات الواقعة إلى شرق خط ممتد من نقطه واقعه على خليج العقبة على بعد ميلين إلى الغرب من بلده العقبة ماراً بمنتصف وادي عربه والبحر الميت ونهر الأردن حتى المنطقة التي يلتقي بها هذا النهر بنهر اليرموك فمنتصف هذا النهر حتى الحدود السورية[1]

إعتقد رجال السياسة البريطانيين بأنه إذا ما تم لهم إستثناء شرقي الأردن من أحكام وعد بلفور الواردة في صك الإنتداب البريطاني على فلسطين فانهم سيتمكنون من ارضاء العرب والأمير عبدالله[2].

بدأت مفاوضات الأمير عبدالله مع بريطانيا بشأن رسم حدود إمارة شرق الأردن، وإستقلالها، زار بريطانيا وبرفقته علي رضا الركابي و المعتمد البريطاني المستر جون فيلبي في شهر تشرين أول عام 1922 م و بدأت مفاوضاته مع جلبرت كلايتون وجون فيلبي وقد تقدم الأمير بعده طلبات للجانب البريطاني حول مجموعة من المرتكزات الأساسية لضمان بريطانيا باستمرارية حكومة شرق الأردن ، وقد تمثلت بإستقلال شرقي الأردن إستقلالاً تاماً وعقد معاهدة مع بريطانيا تضمن إستقلال شرق الأردن وتعيين حدودها وأن يكون لها منفذ بحري على البحر الابيض المتوسط وتقديم اقتراحات بشأن فلسطين وسوريا ، إلا ان هذه المرتكزات لم تر النور لأن المباحثات تعثرت بسبب إستقالة وزارة لويد جورج[3].وتشكلت وزارة جديدة برئاسة بونارلو[4] ، خسر الأمير عبدالله المستر تشرتشل الذي كان من مناصريه داخل اروقة الوزارة البريطانية تعثرت المباحثات وعاد الأمير إلى عمان وبقي الركابي في لندن لينوب عن سموه في اتمام المباحثات ، فوجه كلايتون مذكرة

([1])منصور، التطور السياسي في شرقي الأردن، ص20

([2])محافظة ، تاريخ الأردن المعاصر ، ص 32

([3])لويد جورج : 1863 – 1945 احد زعماء حزب الاحرار البريطاني كان رئيساً للـوزراء اثناء النصف الاخير من الحرب العالمية الأولى.

([4])بونارلو : 1858 – 1923 سياسي بريطاني تولى رئاسة الوزراء في بريطانيا من 1922 – 1923

إلى الركابي بتاريخ 18 كانون أول 1922 تضمنت تأخير الإعتراف بحكومة مستقلة في شرقي الأردن حتى ختام مؤتمر لوزان وتأجيل البحث في إبرام إتفاقيه أردنية – بريطانية إلى موعد لاحق مع الاقتراح أن تكون المعاهدة المراد إبرامها قائمة على الأسس الآتية:

1. حسن إدارة شرق الأردن من قبل الأمير عبدالله وبإعتراف حكومة جلالة ملك بريطانيا بحكومة نيابيه مستقلة في شرق الأردن تحت حكم الأمير عبدالله
2. تخويل الأمير السلطة التنفيذية وحق إعلان القوانين وتعهد الأمير بوضع قوانين وأنظمة وأومر طبقاً لما تقتضي الحاجة للقيام بالمسؤوليات وعدم اقتباس قوانين تحول دون تلك المسؤوليات
3. تعهد الأمير بإتباع خطه قويمة في الإدارة والمالية وبوضع ميزانيه ثابته للمالية
4. تعهد الأمير بقبول ومراعاة التدابير التي تراها حكومة جلالته ضرورية في الشؤون القضائية لصيانة مصالح الأجانب(1).

جاء الرد الأردني على مذكرة كلاييتون بمذكرة مؤرخه بتاريخ 19 كانون الأول 1922 أرسلها رضا الركابي وأكد فيها تمسك الأمير بقضية التمثيل الخارجي والسعي لإدخال شرق الأردن في عصبة الأمم ، وتوضيح تلك المطالب أمام مجلس الوزراء البريطاني مع التأكيد على إبلاغ الأمير بنتائج المباحثات والمذكرة البريطانية(2).

---

(1)الموسى ، تاريخ الأردن ص 195

(2)الموسى ، تاريخ الأردن ، ص 196

عاد الركابي إلى عمان في 16 كانون الثاني 1923 وقدم إستقالته للأمير وتم تشكيل حكومة جديدة برئاسة مظهر رسلان[1].في شباط 1923 حاولت أن تستأنف المفاوضات مع بريطانيا ولكنها أخفقت في ذلك[2].

إتبع الإنجليز سياسة رمادية غير واضحة تمثلت بالرفض والتعنت من جهة والقبول من جهة أخرى فبعد توقف المفاوضات وفي 25 نيسان من نفس العام أعلن (المندوب السامي) هربرت صموئيل في عمان عزم حكومة صاحب الجلالة البريطانية منح الأردن الإستقلال ضمن شروط معينة من ضمنها أن تكون تلك الحكومة دستورية[3] ، فالإنجليز يفضلون التعامل مع مجلس الشعب أو مجالس الشورى على التعامل مع الحكم الفردي ، وأصبحت الحكومة الأردنية تخاطب الحكومة البريطانية بشكل مباشر دون اللجوء إلى المندوب السامي أو المعتمد البريطاني وكان التباين في الموقف الإنجليزي من شرقي الأردن نابعاً من موقفهم في فلسطين وعدم رغبتهم بالحكم المباشر بسبب تركيبة السكان التي يغلب عليها الطابع البدوي عدا عن التكلفة المالية التي سيتكبدونها وكذلك تفكيرهم بجعلها ملاذ آخر للفلسطينيين بحال تهجيرهم[4].

([1])مظهر رسلان : مظهر بن مصطفى رسلان ، وُلد في حمص عام 1886 ، تخرج من الكلية الملكية في اسطنبول وعمل بعدها في مناصب أدارية في الدولة العثمانية ، عمل في الحكومة الفيصلية وعين متصرف لواء البلقاء وترأسحكومة السلط المحلية بعد سقوط الحكومة الفيصلية وفي عهد الإمارة عين وزير للعدلية والصحة والمعارف والمالية ثم تولى رئاسة الحكومة وشكل حكومة ثانية عام 1923 ثم غادر إلى سوريا وعمل ضد الإحتلال الفرنسي ونائباً في البرلمان ، توفي في القاهرة عام 1948، الشياب ، اصحاب الدولة ، ص 49 – 45

([2])محافظة ، تاريخ الأردن المعاصر ، ص33

([3])القسوس ، مذكرات عودة ، ص 34

([4])الموسى تاريخ الأردن ، ص 260

أكدت حكومة إمارة شرق الأردن برئاسة حسن خالد باشا أبو الهدى [1].عام 1923 على العلاقات الودية والروابط الإقتصادية مع حكومة بريطانيا [2].

ووصل إلى عمان المعتمد البريطاني الكولونيل كوكس[3].وباشر عمله وقد كان المعتمد البريطاني على اتصال مباشر بوزارة المستعمرات لانه كان يتمتع بالإستقلالية عن المندوب السامي على فلسطين بعد تعديل قرار الحكومة البريطانية بان يكون المعتمد البريطاني في عمان تابعاً للمندوب السامي يتلقى منه الأوامر والتعليمات ، لذلك قدم المستر فيلبي إستقالته من الخدمة إحتجاجاً على هذا القرار لاعتقاده أن هذا القرار يجانب الصواب[4].

ألف الركابي وزارته الثانية في 3 أيار 1924 وغادر الأمير عبدالله إلى الحجاز لقضاء مناسك الحج وقد حصل اثناء غيابه حوادث مخله بالأمن في الجانب السوري أدت إلى مقتل بعض الفرنسيين واتهمت بعض الصحف في دمشق حكومة شرقي الأردن بأنها تتواطأ مع أفراد العصابات واحتج الفرنسيون لدى البريطانيين وعلى الفور حركت بريطانيا مفرزتين من الجنود البريطانيين إحداهما إلى عمان والثانية إلى إربد مع إشتراك مفارز أخرى من الفرنسيين في مطاردة العصابات.

([1])حسن خالد محمود أبو الهدى الصيادي: ولد عام 1872 في حلب ،عين مستشاراً خاصاً للأمير عبدالله ثم مفتشاً في الحكومة والف حكومته الأولى 1923 والثانية عام 1926 والثالثة عام 1928 شارك في المؤتمر الاسلامي الذي عقد في باريس عام 1931 وحضره مجموعه من رجالات الأردن والعالم الاسلامية ، توفي عام 1936م ، الشياب ، اصحاب الدولة ، ص 57 - 61

([2])انظر، المشاقبة، عبدالرحمن أحمد سالم، حسن خالد أبو الهدى(دراسة في تاريخ الأردن السياسي1923-1931) رسالة ماجستير، جامعة آل البيت ، 2011 ، ص16، وسيرد لاحقاً، المشاقبة حسن خالد

([3])الكولونيل هنري كوكس : ولد عام 1880 وتوفي عام 1953 ، كان حاكماً للواء السامرة وتولى منصب المعتمد البريطاني في شرق الأردن من عام 1924 – 1939 ووصف بأنه ذو شخصية إدارية ، الموسى ، تاريخ الأردن ، ص 287

([4])الموسى ، تاريخ الأردن ، ص 234

وقد أصدر الركابي أمراً إلى الجيش العربي بإجراء تحقيق مع اشراك الجيش في البحث والتفتيش وعندما عاد الأمير قدمت سلطات الإنتداب انذاراً لسموه تضمن:-

1. بسط المراقبة البريطانية على الأمور المالية بدون قيد ولا شرط
2. اخراج المتهمين بالتحريض في حوادث الحدود وهم أعضاء حزب الإستقلال
3. إلغاء نيابة العشائر
4. تخضع قوات الجيش العربي لتفتيش قائد القوات البريطانية على ان تستخدم حسب مشورة حكومة جلالته
5. ان يعد الأمير محترماً وغير مسؤول عن إدارة الحكومة باعتبار أن الحكم يجب ان يكون دستورياً

ووافق الأمير مرغماً على هذه المطالبة قائلاً (انا لله وإنا إليه راجعون)

بدأت بريطانيا باتخاذ اجراءات صارمه ضد أعضاء حزب الإستقلال وشددت قبضتها على حكومة شرق الأردن لدرجة أن هذه الحكومة أصبحت لا تستطيع أن تنفق مبلغاً من المال ، دون موافقة المعتمد البريطاني الذي أصبح كل شيء تقريباً.[1] وبعد الإنذار البريطاني ، وما أبدته حكومة شرق الأردن من رغبة وعزم على إشاعة الأمن ، عادت المفرزة البريطانية التي كانت في عمان إلى فلسطين يوم 27 آب 1924 ، وعادت المفرزة الثانية من إربد في شهر كانون أول 1924 [2].

ألحقت منطقتي معان والعقبة إلى امارة شرق الأردن بتاريخ 1925/6/25 ضمن إتفاقية مع مملكة الحجاز وتم رفع العلم على دوائر المنطقتين مع تعيين غالب الشعلان حاكماً إدارياً على معان وتم توقيع إتفاقية حداء بين البلدين بتاريخ11/15/ 1925 [3].

([1])الموسى ، تاريخ الأردن ، ص 169

([2])محافظة، إمارة شرق الأردن ص101

([3])انظر الجازي ، انور دبشي ، بادية معان 1925 – 1975 ، رسالة دكتوراه ، جامعة مؤته ، 2015 ، ص 187 ، وسيرد لاحقاً ، الجازي ، بادية معان

بتاريخ 2 تشرين ثاني 1925 نصت الإتفاقية ان يكون وادي السرحان خاضعاً لسيطرة نجد ، مع تعهد حكومة نجد بمنع تعديات قواتها على اراضي شرقي الأردن[1].

ألف حسن خالد باشا أبو الهدى حكومته الثانية في حزيران 1926 وكان فيها كيركبرايد مستشاراً للمالية في المجلس التنفيذي ولم يبقى في هذا المنصب ففي 11 أيلول 1926 خرج منه بناء على تشبثات جرت مع الجانب البريطاني ، وحل محله مدير المعارف أديب وهبه[2].

شددت بريطانيا قبضتها على حكومة شرق الأردن ، لدرجة أصبحت حكومة حسن خالد أبو الهدى فيها رهينة بيد المعتمد البريطاني عام 1926 ، فتم اسناد رئاسة الدوائر المهمة في حكومة شرق الأردن إلى موظفين انجليز ومعارين من حكومة فلسطين وإمتدت ايدي المعتمد البريطاني إلى الصحافة فقلص هامش الحرية في جريدة الشرق العربي وجعل ما تنشره يقتصر على القوانين والأنظمة وإضطرت الحكومة لمسايرة المعتمد الذي غير عنوان الجريدة فصارت " الجريدة الرسمية لحكومة شرقي الأردن " مع إلغاء مطبعة الحكومة[3].

إتبعت حكومة شرق الأردن وبدعم من الأمير عبدالله سياسة لنزع الوعود من حكومة الإنتداب البريطاني بعقد معاهدة تربطهم مع حكومة الإنتداب وتنظم العلاقات بين البلدين غير ان سياسة الإنتداب البريطاني إستمرت بالمماطلة متذرعة بما يلي :

([1])الجازي ، بادية معان ص 188

([2])اديب وهبه : سياسي وعسكري واديب ينتمي إلى عائلة وهبه المتواجدين في السلط والقدس ، ولد في السلط عام 1892 وعين معلماً للتاريخ والجغرافيا في المدرسة السلطانية في القدس ، وحارب الجيش البريطاني عندما كان ضابط صف في الجيش العثماني وتعرض للأسر ، ثم عين كاتباً برتبة ملازم أول ومفوضاً عسكرياً للأمير فيصل ثم قنصلاً في القاهرة وانتسب إلى حزب الإستقلال وشارك بتأسيس الحزب الوطني الأردني وتوفي عام 1949 ، صحيفة الرأي ، مقال لهزاع البراري ، 2012/8/6

([3])عبدالله بن الحسين ، الاثار الكاملة ص 181.

1. الخلاف مع الملك حسين الذي رفض التوقيع على المعاهدة الحجازية – البريطانية .
2. تمرد زعماء العشائر الأردنية على الحكومة المركزية والواقع الجديد المفروض عليهم بحسب معتقداتهم .
3. محاولات التوسع النجدية والغارات في بداية تأسيس الإمارة .
4. الضائقة المالية التي كانت تتعرض لها البلاد .
5. المعارك بين نجد والحجاز وكانت بريطانيا تترقب نتيجة هذه الحرب لإجراء اللازم لمصالحها[1].

كما مارست لجنة الإنتداب الدائمة في عصبة الأمم المزيد من الضغوط على بريطانيا خلال السنوات الخمس التي سبقت عقد المعاهدة على بريطانيا من أجل تنفيذ إعلانها المؤرخ بتاريخ 1923/5/25 فاستجابت بريطانيا لضغوط اللجنة ومساعي الأمير عبدالله وتم توقيع معاهدة 1928[2].

نصت المعاهدة على ما يلي :

1. وضع قانون أساسي للبلاد (دستور)
2. وضع السلطتين التشريعية والتنفيذية بيد الأمير
3. يكون لبريطانيا حق الإحتفاظ بقوات مسلحة في شرقي الأردن مع إنشاء قوات أخرى عند الضرورة
4. تقديم معونة مالية بشكل سنوي من بريطانيا
5. تكليف حكومة شرق الأردن بدفع سدس نفقات قوة حدود شرق الأردن
6. إشراف بريطانيا على الامتيازات وإستثمار الموارد الطبيعية وإنشاء السكك الحديدية في شرق الأردن
7. الإبقاء على الوحدة الجمركية بين شرقي الأردن وفلسطين
8. حق بريطانيا في ضمان السيادة الإقليمية للبلاد[3].

([1])الموسى تاريخ الأردن ص 267

([2])محافظة ، تاريخ الأردن ، ص 64

([3])محافظة ، تاريخ الأردن ، ص 64

جاءت بنود المعاهدة مجحفة وجعلت مقدرات شرقي الأردن رهينه بيد المعتمد البريطاني ، إذ ترتب على حكومة شرق الأردن تحمل نفقات المعتمد البريطاني وموظفيه، وأن يكون التعيين خاضعاً لموافقة بريطانيا مع استرشاد الأمير بنصيحة بريطانيا في جميع شؤون شرق الأردن الخارجية ، وإخضاع مفاصل الإقتصاد الأردني لبريطانيا ، وتعهد سمو الأمير عبدالله بالموافقة على المراقبة البريطانية للشؤون المالية بالإضافة لتكاليف بقاء الجيش وقوات الإحتلال بنسبة السدس[1].

نشر القانون الأساسي لشرقي الأردن في 19 نيسان 1928 [2].وكان نشره من قبل حكومة الإنتداب دون ان يكون للأردنيين رأي في صياغته ، وتم عرض مشروع القانون الأساسي على سمو الأمير من قبل حكومة الإنتداب ورأى الأمير إدخال بعض التعديلات عليه وخاصة فيما يتعلق بحق الأمير بعقد المعاهدات والمرهون بمصادقة المجلس التشريعي عليها ، ولكن وزير المستعمرات أصر على ان تحتفظ بريطانيا العظمى بحق عقد المعاهدات نيابة عن شرقي الأردن [3].

تألف القانون الأساسي من 7 فصول و 72 مادة تضمنت ، حقوق الشعب ، الأمير وحقوقه ، التشريع ، القضاء ، الإدارة ، نفاذ القوانين والأحكام ، ولا شك ان الكثير من الأردنيين بعدما قد رأوا مواد معاهدة 1928 المجحفة بحق شرقي الأردن إعتقدوا ان رئيس الوزراء أبو الهدى انقاد واستسلم للإنجليز ولعب دوراً أساسياً في وضع المواد المجحفة لهذه المعاهدة ، إلا ان لائحة القانون الأساسي أهملت بضغط من دار المعتمد البريطانية [4].

بعد صدور القانون الأساسي قدم المجلس التنفيذي الذي يرأسه حسن خالد باشا مشروع قانون انتخاب المجلس التشريعي في 17 حزيران 1928 وأقر مع

([1])منصور، التطور السياسي، ص21

([2])عبدالله بن الحسين ، الاثار الكاملة ص181.

([3])الموسى ، تاريخ الأردن ص 280

([4]) انظر الكتاب الأسود في القضيه الأردنية العربية 30 رمضان المبارك عام 1347 11 مارس 1929 ، مطبعة دار الايتام الإسلامية ، القدس، ص6.

تعديل طفيف [1].وتم انتخاب أول مجلس تشريعي وفق القانون الأساسي وعقد اجتماعه الأول بتاريخ 2 نيسان 1929 ونظر في المعاهدة الأردنية البريطانية واستمر في درسها ومناقشتها مدة شهرين ، ثم صادق عليها في 4 حزيران 1929[2].

حولت المعاهدة المجلس إلى دميه، وقد انحصرت وظيفته في تصديق القرارات التي يتخذها المجلس التنفيذي الذي تسيطر عليه سلطات الإنتداب واعترض الأردنيون على قانون الانتخاب الجديد وحشدوا الرأي العام وعجلوا على التحريض لمقاطعة الإنتخابات وتعتبر فترة رئاسة حسن خالد أبو الهدى من أشد الفترات خطورة في تاريخ البلاد فالفترة من (1926 – 1931) مرت فيها البلاد بسلسلة من الاحداث الهامة من توقيع المعاهدة وانتخابات المجلس التشريعي وانتشار الموظفون والمستشارين الإنجليز في اروقة الحكومة مع فرض شخصية المعتمد البريطاني على الصيادي بشكل كبير[3]، وكان هنالك تناقض كبير بين شخصية الركابي القوية وبين شخصية الصيادي التابعة فهو الذي يكاد يذلل جميع ما كابد الإنجليز من مصاعب لحيازة اعجابهم وربما عطفهم ورضاهم وهو الذي يكاد يتبجح بصداقته المخلصة مع بريطانيا العظمى وموالاته لها ، وقد مارس الأمير عبدالله ضغطاً كبيراً على أعضاء المجلس التشريعي من أجل التصديق على بنود المعاهدة[4].

([1])محافظة تاريخ الأردن ، ص 281

([2])عبدالله بن الحسين ، الاثار الكاملة ، ص 181

([3])المشاقبة، حسن خالد، ص117

([4])انظر ميسون عبيدات ، التطور السياسي لشرق الأردن في عهد الإمارة من عـام 1921 – 1946 ص 167 رسالة دكتوراه ، الجامعة الأردنية ، عمـان ، 1993 ،وسيرد لاحقاً ، عبيدات ، التطور السياسي

إضطر أبو الهدى إلى تقديم إستقالة حكومته في 21 شباط 1931 بعد أن ضج الشعب من سياستها وبدأ التذمر والسخط من اجراءاتها وشكل الشيخ عبدالله سراج[1]. بتاريخ 22 شباط 1931 [2]حكومته وكان من ضمن النهج الذي قررت إتباعه الوعد بالسعي لتعديل المعاهدة ضمن حدود الامكان والاعتدال [3].

رفع المجلس التشريعي الثاني مذكره إلى سمو الأمير عبدالله بتاريخ 12 آب 1931 يطلب فيها السعي لتعديل المعاهدة البريطانية ولقيت المذكرة تأييد من سمو الأمير والذي كتب بدوره إلى المندوب السامي يبلغه فيها بضرورة تعديل المعاهدة [4].

أكد سمو الأمير أمام المجلس التشريعي الثاني سعيه إلى تنقيح الإتفاقية الأردنية البريطانية فطلبت الحكومة الأردنية تعديل مواد المعاهدة تعديلاً يتفق مع سيادة الامة وما تصبوا إليه من مطمح [5].

أكد الأمير طلبه من المندوب السامي للمرة الثانية بتعديل مواد المعاهدة فأجابه المندوب بتاريخ 12 شباط 1932 قائلاً " اما بشأن الاقتراحات التي أبديت لأجل تعديل معاهدة شرقي الأردن ، فقد رغبت في تدقيق النظر في هذه المسألة بالنظر لأهميتها ، ولذلك لم يتسنى لي اجابة سموكم بشأن هذه النقطة قبل الآن ،

([1])الشيخ عبدالله سراج : هو عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالله سراج ولد في مكة المكرمة 1875 درس بالمسجد الحرام وأصبح مفتي الاحناف ثم وزيراً للعدل وقاضي للقضاة وعضواً في مجلس شورى الخلافة ثم رئيساً له ، قدم إلى عمان عام 1925 واسس وزارتهُ عام 1931 لمدة ثلاثة سنوات ، ترك العمل الحكومي وتفرغ للعبادة والتدريس وخصوصاً في المسجد الحسيني ، عرضت عليه حكومة السعودية العودة لمكان ولادته فرفض وبقي في عمان وتوفي ودفن فيها عام 1974 ، الشياب اصحاب الدولة ، ص 63 - 67

([2])عبدالله بن الحسين ، الاثار الكاملة ص 182

([3])ظبيان ، الملك عبدالله ، كما عرفته ص 304

([4])ظبيان ، الملك عبدالله ، كما عرفته ص 306

([5])خطب العرش السامي ، الجزء الأول 1929 – 1967، ص 36

واني آسف أن أجد نفسي مضطراً كي اعلم سموكم إني لم أجد في الوقت الحاضر ما يمكنني من رفع توصية إلى حكومة جلالته لتعديل أحكام هذه المعاهدة"[1].

أعاد الأمير محاولته مع المندوب وأجاب بتاريخ 13 أيار 1932 جواباً سلبياً " قد تبصرت الآن بكل إمعان في الإقتراح الذي أبديتموه سموكم في كتابكم المؤرخ في 5 آذار بشأن تعديل بعض أحكام الإتفاقية المعقودة بين سموكم وحكومة جلالته ، إني بكل أسف احيط سموكم علماً بأني لا استطيع تلبية طلب سموكم الآن "[2].

شدد الأمير على المطالبة مجدداً في تعديل مواد المعاهدة فكتب بتاريخ 12 كانون أول 1932 إلى المندوب يطلبه برفع طلبات شرقي الأردن إلى الحكومة البريطانية وقد اجاب المندوب السامي بتاريخ 28 كانون الثاني 1933 بأنه سيرسل اقتراحات التعديل المشار إليها إلى وزير المستعمرات في القريب العاجل[3].

كما وجه السكرتير العام للحكومة توفيق أبو الهدى كتاب بتاريخ 19 حزران 1933 إلى المعتمد البريطاني لخص فيه مطالب ومقترحات المجلس التشريعي حول تعديل الإتفاقية وتعديل القانون الأساسي [4].استجابت لندن لإلحاح الأمير عبدالله ونشاط المعارضة ولبت بعض المطالب الأردنية وتلقى الأمير دعوة رسمية لزيارة لندن واجرى الأمير مباحثات مع كبار موظفي وزارة المستعمرات البريطانية ولم تسفر عن نتيجة[5].وبعد ذلك جاء الإتفاق الذي وقع في القدس بين بريطانيا وشرقي الأردن ونص الإتفاق على المواد التالية :

([1])انظر، عليمات ، عبدالحليم عايش، المعاهدات السياسية الأردنية البريطانية (1920- 1957) وتأثيرها على الحياة السياسية الأردنية، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنيــة، 2003، ص 72، وسيرد لاحقاً ، عليان، المعاهدات السياسية.

([2])عليمات، المعاهدات السياسية، ص74

([3])الموسى ، تاريخ الأردن ، ص 342

([4])ظبيان ، الملك عبدالله ص 342

([5])انظر ، علي محافظة ، العلاقات الأردنية البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة (1921 – 1957) ، دار النهار للنشر ، بيروت ، 1973 ، ص 83 ، وســيرد لاحقــاً ، محافظة ، العلاقات الأردنية البريطانية

(المادة الأولى)

تلغى المادة الأولى من الإتفاق الموقع عليه في 20 شباط 1928 ويستعاض عنها بالنصوص التالية:

يوافق صاحب السمو الأمير على ان يمثل صاحب الجلالة البريطانية في شرق الأردن معتمد بريطاني يعمل بالنيابة عن المندوب السامي لشرق الأردن وعلى أن تجري المخابرات بين صاحب الجلالة البريطانية وجميع الدول الأخرى من الجهة الواحدة وبين حكومة شرق الأردن من الجهة الثانية عن طريق المعتمد البريطاني والمندوب السامي السالف الذكر. ويوافق صاحب الجلالة البريطانية على أن لصاحب السمو الأمير أن يعين موظفين قنصليين لدى أية دول عربية مجاورة بحسب ما قد يعتبر ذلك لازماً. ويوافق صاحب السمو الأمير على أن النفقات للحكومة المدنية والإدارة تتحملها بأسرها امارة شرق الأردن.

(المادة الثانية)

تلغى الفقرة الأولى من المادة السابعة من الإتفاق الموقع عليه في 20 شباط 1928 ويستعاض عنها بالنصوص التالية (لا يكون بين فلسطين وشرق الأردن اي حاجز جمركي ما لم يقع إتفاق بين البلدين)[1].

(المادة الثالثة)

يبرم هذا الإتفاق ويجري تبادل إبرامه حالما يستطاع ذلك ويصبح نافذ المفعول فور إبرامه.

(المادة الرابعة)

لقد صيغ الإتفاق الحاضر في لغتين الإنجليزية والعربية وقد وقع المندوبان المفوضان للفريقين الساميين المتعاقدين على نسختين انجليزيتين ونسختين عربيتين ويكون للصيغتين عين المقام من الاعتبار ، وانما عند الاختلاف بينهما في تفسير مادة من مواد هذا الإتفاق يكون للصيغة الإنجليزية التقدم [2].

([1])الوثائق الهاشمية ، أوراق عبدالله بن الحسين (سوريا الكبرى) م 3–ق 2، ص 174

([2])) الوثائق الهاشمية ، ص175

حاول الأمير عبدالله التوفيق بين مظاهر الصداقة البريطانية وبين اندفاع الوطنيين ومتطلبات الشعب ، وبين تباين المواقف لدى رجال إدارته و المواقف الإنجليزية للمندوبين الساميين والمعتمدين وخاصة اثناء خطابات العرش المتواترة كل عام ، حيث أنه ومن خلال استعراض كتاب خطب العرش خلال الفترة من 1929 – 1951 لم يخلو أي خطاب من بعض العبارات التي يشير فيها الأمير إلى علائق الصداقة مع بريطانيا ، وأكد للمجلس التشريعي الثالث بتاريخ 1 تشرين الثاني عام 1934 قائلاً " وأن حظوتنا بمقابلة صاحب الجلالة البريطانية كانت مظهراً من مظاهر العطف الصادق والإحترام القائم على دعامه من الود راسخه" [(1)].

إستغل الأمير عبدالله مؤتمر لندن عام 1939 المخصص لقضية فلسطين وقد انتدب عنه رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى [(2)].لتمثيله في حضور المؤتمر لايصال طلباته بشأن تعديل الإتفاقية الأردنية البريطانية، وقد أسفرت النتيجة عن اجراء تعديلات أخرى لمصلحة شرقي الأردن ، وتم الإتفاق كذلك على تعديل القانون الأساسي ولقب المجلس التنفيذي بمجلس الوزراء اسوه بالبلاد الدستورية على ان يظل مسؤولا تجاه امير البلاد"[(3)].

وقد عدّل القانون الأساسي بتاريخ 6 آب 1939 ، واعتبر الأمير بمقتضى هذا التعديل القائد الاعلى للقوات العسكرية " وتأليف مجلس الوزراء له صلاحيات

([1])خطب العرش الجزء الأول 1921 -1967 م ، ص 48

([2])توفيق أبو الهدى الفاروقي : ولد في عكا عام 1895 درس في المكتب السلطاني عام 1909 خدم في الجيش العثماني ، بعد اعلا ن الثورة العربية الكبرى عمل مع الحكم الفيصلي عـــام 1926 عين مدير عام لدائرة تسجيل الاراضي ، في عام 1929 عين سكرتير عام للحكومة ، ضرب الرقم القياسي في تشكيل الحكومات الأردنية فقد ورد انه شكل 12 حكومة اردنية، وردت حولة الكثير من الشكوك والاقأويل علاقته ببريطانيا توفي عام 1956 ووجد مشنوقا في داره ، دفن في عمان وبالتحديد في منطقة (المصدار) ، انظــر ، الشــلبي ، ســهيلا سليمان، دور توفيق أبو الهدى في السياسة الأردنيـــة 1938-1955، اليــازوري للنشــر والتوزيع،2004.

([3]) الملك عبدالله بن الحسين ، الاثار الكاملة ، ص 183.

ومسؤوليات ، و إستقالة الرئيس تكون وفق التقاليد الدستورية ، وبناءً عليه تم تشكيل أول وزارة يرأسها توفيق أبو الهدى[1].

إستمرت وزارة أبو الهدى طيلة سنوات الحرب العالمية الثانية وقد مر الأردن بمنعطفات خطيرة على الصعيد السياسي بسبب انزلاقه في اتون الحرب وكان هذا الموقف الموالي لبريطانيا من قبل الأمير عبدالله ورجال إدارته مع تباين الموقف الشعبي ، وكان الأمير عبدالله قد أبرق إلى ملك بريطانيا جورج السادس بتاريخ 3 أيلول 1939 البرقية التالية

صاحب الجلالة الملك جورج السادس – لندن

" بعين الروح التي اشترك بها والدي مع جلالة الملك جورج الخامس في الحرب العمومية السابقة ، هكذا ايضاً اليوم انا وشعبي نقف بثبات بجانبكم ، وبالاستفادة من هذه الفرصة أعلن تأييدي واسنادي لقضيتكم العادلة ، واتقدم لجلالتكم بولائي وشعوري في هذه الساعة الفاصلة " ، وبتاريخ 16 ايلول ارسل الملك جورج السادس البرقية الجوابية التالية:-" صاحب السمو الأمير عبدالله بن الحسين – عمان لقد تلقيت بتقدير عميق رسالة سموكم التي اعربتم فيها عن الولاء والمعاهدة في هذا الوقت العصيب،وانني ادرك تماماً بأن تقاليد الصداقة للشعب البريطاني والوفاء للمثل العليا التي تناضل دونها الامبراطورية البريطانية انما هي تقاليد بيت سموكم ، وانني اؤكد لسموكم والشعب الأردني ان بريطانيا العظمى ستلبث ابداً امينه لهذه المثل العليا " [2].

وقف الأمير عبدالله إلى جانب الحلفاء في الحرب وذلك لعدة اسباب:

1. رأيه ان هذه الحرب ستكون فرصة سانحة للضغط على بريطانيا من اجل تحقيق طموحات العرب في الوحدة. متأثراً بوالده الثائر بهدف تحقيق فكرة سوريا الكبرى والتي تبناها الأمير في الكثير من المحافل .
2. ان امارة شرقي الأردن كانت تحت الإنتداب البريطاني ولا مجال أمامها سوى الوقوف إلى جانب بريطانيا.

([1])الملك عبدالله بن الحسين الاثار الكاملة ص 184

([2])ظبيان ، الملك عبدالله كما عرفته ص 309

3. سعي الأمير عبدالله إلى إقناع بريطانيا من اجل مساعدة الجيش العربي في زيادة التسليح والتجنيد.
4. تكهنات الأمير بأن تبادر بريطانيا إلى رفع انتداب عن شرقي الأردن والموافقة على الإستقلال [1].

جاء إنضمام الأردن إلى جانب الحلفاء في الحرب لعدة اسباب منها وجود عدد من الضباط الإنجليز في شرقي الأردن وأصبحوا يشكلوا مع كلوب (J.B club) قوة لا يستهان بها وقد يتحركوا بأي وقت لتنفيذ ما تقتضية مصالح السياسة البريطانية في شرقي الأردن حتى لو إضطروا لاستخدام القوة[2].

وكان موقف الأمير عبدالله على مفترق طرق منذ قيام الحرب ، فأما ان يقف ضد الإنجليز ويبدأ بتنظيم سياسة مقاومة في شرقي الأردن ويعرض البلاد والعرش وعائلته إلى خطر وشيك ، واما أن يبدأ بمسايرة الإنجليز وموالاتهم مما قد يؤدي إلى تعميق وتوطيد العلاقات مع بريطانيا وتحقيق ما يصبوا إليه من الإستقلال.واتخذت الحكومة الأردنية عدة إجراءات للايفاء بالتزاماتها نحو دولة الإنتداب[3]. واتخذت اجراءات تتعلق بالدفاع العام فأعلنت العمل بقانون الدفاع لعام 1935 من اجل وضع البلاد في حالة تأهب واستعداد للإيفاء بالتزامها نحو الدولة المنتدبة مع اعتبار المانيا دولة معادية وكذلك ايطاليا واحتجاز كل من المقيمين الالمان في شرقي الأردن وابعادهم إلى فلسطين مع منع حركة السير على طرقات شرقي الأردن جميعها الا بأوقات محددة بإستثناء سيارات الجيش والقوات العسكرية البريطانية[4] وإتخذت

([1])انظر ، رائد خالد صالح السقار ، الأردن خلال سنوات الحرب العالمية الثانية 1939 – 1945 دراسة سياسية اقتصادية اجتماعية ، الطبعة الأولى ، 2016 ، مركز الكتب الاكاديمي وسيشار له لاحقاً

([2])علي أبو نوار ، حين تلاشت العرب ، مذكرات في السياسة العربية 1946 – 1948 (لندن ، دار الساقي)، 1900 ص 17 وسيشار له في بعد ، أبو نوار حيث تلاشت العرب

([3])ظبيان ، الملك عبدالله ص 139

([4])السقار ، الأردن خلال سنوات الحرب العالمية الثانية ، ص 42

الحكومة اجراءات تتعلق بالمراقبة واجراءات تتعلق بالطيران ومنها اصدار نظام مراقبة الطيران رقم (5) عام 1940 ، تنفيذاً لرغبة المعتمد البريطاني[1].

زار وزير الخارجية البريطاني المستر ايدن ومعه الجنرال وايفل القائد العام للقوات البريطانية شرق الأردن ، حيث اجتمعا مع الأمير عبدالله وتباحثا في الموقف العام للحرب والمعارك الدائرة في الشرق الأوسط وعرض الأمير عليهم بعض الخدمات العسكرية، ونتيجة لموقف الأمير عبدالله وحكومته مع بريطانيا في الحرب العالمية تم توقيع إتفاق إضافي لمعاهدة 1928 بتاريخ 19 تموز 1941 ، تضمن تعديل ثاني للمعاهدة وتم توقيعه من قبل السير هارولد ماكمايكل من طرف بريطانيا وتوفيق باشا أبو الهدى من طرف امارة شرق الأردن ، وقد اتفقا على ما يلي:

(المادة الأولى)

تلغى المادة العاشرة من المعاهدة الموقع عليها في 20 شباط 1928 ويستعاض عنها بالأحكام التالية:

يمكن لصاحب الجلالة البريطانية ان يحتفظ بقوات مسلحة في شرقي الأردن وان ينشئ وينظم ويراقب في شرق الأردن قوات مسلحة قد تكون في رأيه ضرورية للدفاع عن البلاد ولتأييد صاحب السمو الأمير في صيانة السلام والنظام.

(المادة الثانية)

يبرم الإتفاق الحاضر ويجري تبادل نسخ الإبرام بما امكن من السرعة ويعمل به فور إبرامه

(المادة الثالثة)

صيغ هذا الإتفاق باللغتين الإنجليزية والعربية ويوقع المندوب المفوض لكل من الفريقين الساميين المتعاقدين على نسختين انجليزيتين وعلى اخريين عربيتين ويكون لكلاً الصنفيين عين المقام من الاعتبار وانما عند الاختلاف بينهما في تفسير مادة من مواد هذا الإتفاق يكون للصيغة الإنجليزية التقدم[2].

([1])السقار ، الأردن خلال سنوات الحرب العالمية الثانية ، ص 45

([2])الوثائق الهاشمية ، أوراق عبدالله بن الحسين ، م 3 ، ق 2 ، ص 177

نشرت الحكومة الأردنية بتاريخ 1941/12/7 بلاغاً رسمياً حول المادة الجديدة، فأوضحت ان هذا الإتفاق جاء لرفع القيود فيما يتعلق بإنشاء قوات عسكرية من قبل سمو الأمير ، بينما كانت المادة القديمة تنص على ان لا ينشئ الأمير قوات عسكرية دون موافقة صاحب الجلالة البريطانية كذلك وبنفس التوقيت تم التوقيع على إتفاقيتين مع بريطانيا وكان الإتفاق الثاني يتعلق بتعدين الزيت وإتفاق ثالث يتعلق بصيانة طريق حيفا- بغداد الذي أنشأته الحكومة البريطانية ، وذلك لكي يسهل عليها تحريك جيوشها بسهولة ويسر في الشرق الأوسط[1].

إستغل الأمير عبدالله ظروف الحرب العالمية الثانية لتحقيق هدفين هما الحصول على الإستقلال وتحقيق مشروع سوريا الكبرى ووجه دعوة إلى المستر" أوليفر لتلتون" عضو وممثل وزارة الحرب في الشرق الأوسط/ القاهرة لزيارة عمان وبحث بعض المواقف في ضوء الحقوق والمصالح العربية ، وأكد الأمير في دعوته على ان هنالك امور تقديرية على وشك الحصول بعد إتمام تحرير سوريا من جيوش الإنتداب الفرنسي الملغى ، ونوه الأمير بوجود وحدة جغرافية وقوميه في سوريا الطبيعية تهم حكومة بريطانيا وضرورة وقوف بريطانيا على الافكار الوطنية في سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن اثناء التحوير السياسي المنتظر والموقف الدقيق لبريطانيا بين اصدقائها الفرنسين والعرب ولتأثيره على فلسطين وشرق الأردن لاطلاع حكومة جلالته عليها[2].

رد المستر لتلتون على دعوة الأمير ببرقيه أكد فيها ان الفكرة المثلى للوحدة العربية والإستقلال هي فكره تحتل المحل الأول من عطف حكومة جلالته وان التمهل مطلوب حتى تستقر الأوضاع اكثر مما هي عليه الان وأن مصالح شرق الأردن المشروعة سوف تصونها حكومة جلالته في الوقت المناسب ووعد بتلبية الدعوة[3].

([1])الموسى ، تاريخ الأردن ، ص 381

([2])الوثائق الهاشمية ، أوراق عبدالله بن الحسين ، م3 ، ق2 ، ص 47

([3])الوثائق الهاشمية ، أوراق عبدالله بن الحسين ، م3 ، ق2 ، ص 48

حضر أوليفر لتلتون إلى عمان في زيارة رسمية عضو وممثل وزارة الحرب في الشرق الأوسط ودارت بينه وبين سمو الأمير ورئيس الوزراء محادثات حول الاماني العربية والوحدة السورية الطبيعة تناولت العديد من الموضوعات[1].

وبعد الزيارة صدر بلاغ رسمي في 13 أيلول سنة 1941 ورد فيه الإتفاق في وجهات النظر وان الامور يجب ان تتماشى مع مراحلها الزمنية وان يقوم العرب بالخطوة الأولى وتساعدهم بريطانيا وتم التأكيد على ان المصلحة واحدة ضد قوات الظلم والطغيان[2].

وكان الأمير عبدالله قد تحدث في خطابه بمناسبة ذكرى الثورة العربية الكبرى تاريخ 10 حزيران 1941 عن الوعود البريطانية التي قطعها المسؤولين الإنجليز للشريف حسين وانها تتحقق بمرور الوقت من إستقلال سوريا ولبنان وكذلك كل الدول التي لها صلة عهدية تربطها ببريطانيا العظمى[3].

أكد الأمير عبدالله في خطاب العرش السامي في حفل افتتاح الدورة العادية الخامسة للمجلس التشريعي يوم22 تشرين الثاني 1941 قائلاً " وأنه لما يدعون للتفاؤل باقتراب تحقيق هدفنا القومي وغايتنا الوطنية ، وما أعلنته صديقتنا الوفية بريطانيا العظمى ، بلسان رئيس وزرائها ووزير خارجيتها من عطفها على قضية العرب وتشجيعها وحدتهم وعزمها على مسأعدتهم للوصول إلى امانيهم " [4].

قدمت الحكومة الأردنية في 6. كانون الثاني 1942 مذكرة للمعتمد البريطاني طالبت فيها بمنح شرقي الأردن إستقلالا والسعي مع فرنسا لمنح سوريا ولبنان إستقلالهما الكامل لكي تتمكن هذه الاجزاء من تحقيق وحدتها الطبيعة[5]. وقد اجاب

([1])الوثائق الهاشمية ، أوراق عبدالله بن الحسين ، م3 ، ق2 ، ص 49

([2])الوثائق الهاشمية ، أوراق عبدالله بن الحسين ، م3 ، ق2 ، ص 52

([3])الوثائق الهاشمية ، أوراق عبدالله بن الحسين ، م3 ، ق2 ، ص 53

([4])خطب العرش السامي ، الجزء الأول 1348 – 1387 هجرية 1929 -1967م ، ص 76

([5])ظبيان ، الملك عبدالله ، ص 311

المندوب البريطاني على مذكرة الحكومة الأردنية بأنها قد رفعت إلى حكومة جلالته وانها ولا شك ستجد اهتماماً حقيقياً بالنظر لما لمسوه من تقدير ومقام[1].

وواصلت الحكومة الأردنية مساعيها فبعثت بمذكرة إلى الحكومة البريطانية في 4 تشرين الثاني 1943 اشتملت على المطالب الاتية :

1. إستقلال شرق الأردن إستقلالاً تاماً .
2. الاتحاد مع اجزاء من سوريا الكبرى .
3. الإشتراك في الاتحاد العربي وبما تقرره الدولة العربية ذات الشأن[2].

إلا ان بريطانيا تجاهلت المذكرة ولم تجب عليها ، ولما لم تتلقى الحكومة الأردنية رداً على مذكرتها قامت بإرسال مذكرة جديدة إلى الحكومة البريطانية جاء فيها:

" إن حكومة شرق الأردن ليؤلمها ان لا تتلقى رداً على المذكرات الكثيرة التي ما زالت تقدم إلى حكومة جلالته منذ منتصف سنة 1941 ، وخاصة على مذكراتها الاخيرة المقدمة في 4 تشرين الثاني 1943 ، والتي وضعت في ظروف مناسبة ،واحتوت مطالب حصل منها القطران العربيان سوريا ولبنان اللذان كانا تحت الإنتداب الفرنسي"[3].

ولعل في الرد البريطاني التالي بكتاب المعتمد البريطاني بعمان في 16 حزيران 1944 ما يشير إلى طبيعة الجهود المطروقة :- ان حكومة جلالته قد أولت مذكرة مجلس الوزراء المؤرخة في 4 تشرين الثاني 1943 حول وضع شرق الأردن في المستقبل – اعتباراً جدياً وعطفاً ، فهي تقدر اسمى تقدير صداقة الحكومة ومعاهدتها غير الملتويتيين بزعامة سمو الأمير الرشيدة"[4].وقد اعرب المعتمد

([1])الموسى ، تاريخ الأردن ص 389

([2]) الوثائق الهاشمية أوراق عبدالله بن الحسين ، م3، ق2، ص 104

([3])الموسى ، تاريخ الأردن ، ص 392

([4]) الملك عبدالله بن الحسين، الاثار الكاملة ،ص185.

البريطاني عن أسف حكومته للتأخير الذي حدث بالنسبة لهذه المسألة بسبب إنهماكها في شؤون الحرب[1].

قدم السيد توفيق أبو الهدى إستقالة حكومته بتاريخ 14 تشرين الأول 1944 فعهد الأمير إلى سمير باشا الرفاعي [2] بتأليف وزارة جديدة

إستثنيت شرق الأردن من الإشتراك في مؤتمر (سان فرانسيسكو) 1945 فعندما ناقش (شرقي الأردن) أمر زوال الإنتداب حكماً بزوال عصبة الأمم قيل لها انه لا بد من اجراءات شكلية لزوال الإنتداب على وجه فني حتى اذا أغفلت دعوتها من "مؤتمر سان فرنسيسكو" وبين سمو الأمير إلى الحكومة البريطانية بواسطة فخامة المندوب السامي الفيلد مارشال اللورد غورت" تحفظه وقد جاء فيه :

" تغشى شرق الأردن اليوم موجه حزن عميق لأنها اغفلت عن حضور مؤتمر سان فرنسيسكو للأمم المتحدة وما كان لهذا الشعور أن يصل إلى هذه الدرجة لو لم تدع سوريا ولبنان قبل ان تحرر من قيد الإنتداب الفرنسي بشكل فني ، أنني اشعر بأن لا بد لهذا الاغفال من حكمة في نظر الحكومة الفخيمة البريطانية وانني واثق من حسن نياتها نحو شرق الأردن البلد الصديق الممتاز في اخلاصه ووفائه ولكني أشارك شعبي في تألمه العميق من هذه الناحية واقول ان أكثر قومي اعتدالًا قد طلب الي ان ارجو فخامتكم

([1]) الموسى ، تاريخ الأردن، ص394.

([2])سمير طالب أحمد الرفاعي ولد عام 1901 في صفد وينحدر من عائلة الرفاعي ، تخرج من الجامعة الامريكية (آدب وفنون) ، عمل في احدى المطارات التي تشرف عليها الحكومة البريطانية في عمان ثم مأمور للسجل العام والمالية ومديراً لديوان المجلس ثم مساعد أول للسكرتير العام للمجلس ثم في متصرفية معان فمراقباً عاماً لأملاك الدولة ثم مديراً في وزارة المعارف ثم وزيراً للداخلية والمعارف ثم وزيراً للمالية والإقتصادية والعدلية ، شكل حكومته الأولى عام 1944والثانية 1947 والثالثة عام 1950 والرابعة عام 1956 والخامسة عام 1958 والسادسة عام 1963 ثم عضواً في مجلس الاعيان وتولى رئاسة المجلس اكثر من مرة توفي عام 1965 ودفن في المقابر الملكية ، انظر ، هياجنة ، رائد أحمد ياسين، سمير الرفاعي ودوره في السياسة الأردنية، جامعة اليرموك ، إربد، الأردن، 2002.

في ان تبلغوا حكومة جلالته بان شرقي الأردن محتفظة لنفسها بحق رفض أي قرار قد تراه يضر بها مما سيصدر من هذا المؤتمر النائي "[1].

بعثت حكومة شرقي الأردن بمذكرة مؤرخة في 27 حزيران 1945 إلى الحكومة البريطانية ، تضمنت الرغبة في الدخول في مفاوضات مع حكومة صاحب الجلالة لإعلان إستقلال شرق الأردن بأسرع وقت ممكن[2]، وقد وجه وزير خارجية بريطانيا التعليمات إلى المندوب السامي في فلسطين الجنرال السير ألن كننجهام بالتوجه إلى مقر اقامة الأمير عبدالله في الشونة يوم 16 كانون الثاني 1946 وابلغه بمضمون التصريح الرسمي الذي سيدلي به الوزير أمام اجتماع هيئة الأمم المتحدة ووجه له الدعوة كي يزور لندن زيارة رسمية ومعه رئيس الوزراء للقيام بمباحثات تتعلق بمستقبل شرقي الأردن وعقد معاهدة تحالف وصداقة الدولتين[3].

ألقى وزير الخارجية البريطاني ايرنست بيفنErnest Beven خطاباً في اجتماع هيئة الأمم في 17 كانون الثاني 1946 ، وقد تضمن "أمور تتعلق بمستقبل شرقي الأردن ، جاء فيه أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعتزم في المستقبل القريب ، اتخاذ الخطوات للإعتراف بهذه البلاد دولة مستقلة ذات سيادة وقد قبل سمو الأمير عبدالله دعوة للمجيء إلى لندن لإجراء مباحثات تتعلق بتحقق هذه الغاية وفي هذه الظروف فأن مسألة وضع الأردن تحت الوصاية تصبح غير واردة"[4].

وبعد جولات عديدة من المفاوضات انتهى الامر إلى توقيع معاهدة بتاريخ 22 أذار 1946 وقد تألفت المعاهدة الجديدة من 14 مادة تتعلق بالإعتراف بشرق الأردن دولة المستقلة وبالأمير سيداً عليها ولتأسيس تحالف وثيق، مع وجود ممثل سياسي لدى كل بلاط وتقع مسؤولية حفظ الأمن الداخلي في شرق الأردن والدفاع ضد

([1])الوثائق الهاشمية ، أوراق عبدالله بن الحسين ، م3 ، ق2 ، ص 119

([2])محافظه، تاريخ الأردن ، ص103

([3])انظر ، سليمان الموسى ، صفحات من تاريخ الأردن الحديث اضواء على الوثائق البريطانية 1946 -1952 ، ط 2 ، 2011 ، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع ، عمـــان – الأردن ص35 ، وسيشار له لاحقاً ، الموسى ، صفحات .

([4]) الموسى، صفحات ، ص35.

الاعتداء الخارجي بيد سمو الأمير وكذلك التشأور بشأن النزاعات الخارجية مع تقديم المساعدة من كل طرف للأخر بحال التعرض لاعتداء خارجي مع بذل بريطاني الجهد وتقديم الخدمات والموظفين الذين تحتاج إليهم شرق الأردن ونقل مسؤوليات الإلتزام بالمعاهدات والمواثيق الدولية وعقد الإتفاقيات التجارية والمؤسسات التجارية والامتيازات الجمركية إلى سمو الأمير عبدالله [(1)]. ونصت المادة الحادية عشره " حالما يبدأ بتنفيذ هذه المعاهدة تنتهي مفعول الإتفاقية المعقودة بين صاحب السمو الأمير وصاحب الجلالة الملك المؤرخة في العشرين من شهر شباط سنة 1928 والمعدلة فيما بعد بإتفاقيتين أخريين مؤرختين في الثاني من شهر حزيران سنة 1934 والتاسع عشر من شهر تموز سنة 1941"[(2)].

وجاءت المواد الثلاث الاخيرة تنص على أنه ليس فيها ما يرمي إلى الإخلال بالموقف والإلتزامات، وبحال وجود خلاف بالتطبيق يرجع إلى محكمة العدل الدولية وتظل هذه المعاهدة نافذه لمدة خمس وعشرين سنة من تاريخ بدء تنفيذها[(3)].

وجاء الملحق الخاص بالمعاهدة واشتمل على 10 مواد تتعلق بشؤون الدفاع وتقديم التسهيلات الضرورية للقوات المتحالفة مع الحق في استعمال الانظمة الخاصة بالمخابرات والإشارة كذلك إلى حراسة وصيانة وتحسين الموانئ وخطوط المواصلات وتقديم التعويضات من حكومة بريطانيا إلى حكومة الأردن بحال ورد تطبيق ما تم ذكره في الملحق سلفاً،وبين في المواد اللاحقة ضرورة وجود حصانه قضائية ومالية للجنود البريطانيين في الأردن وان لا يتم دفع ضريبة من صاحب الجلالة على الاموال غير المنقولة والمؤجرة له أو التي يملكها أو امواله المنقولة[(4)].

([1])الوثائق الهاشمية أوراق عبدالله بن الحسين م3 ،ق2 ، ص 182

([2])الوثائق الهاشمية أوراق عبدالله بن الحسين م3 ،ق2 ، ص 183.

([3])الوثائق الهاشمية أوراق عبدالله بن الحسين م3 ،ق2 ، ص 184

([4])الوثائق الهاشمية أوراق عبدالله بن الحسين م3 ،ق2 ، ص 182

وتتكفل الحكومة البريطانية بمساعدة مالية للأمير لتسديد تكاليف الاقسام الحربية في قوات الأمير ونصت المادة التاسعة على ضرورة تجانس التدريب والاساليب بين الجيشين الأردني والبريطاني مع التشاور بين الطرفين[1].

جاء تصريح وزير الخارجية الأردني بخصوص المعاهدة يؤكد بضرورة التفريق بين معاهدة 1928 والتعديلان الاخيران عليها وبين معاهدة 1946 لأن الأولى كانت قد وضعت مماثلة لروح صك الإنتداب الذي كان يهدف إلى :-

1. سلب البلاد حق السيادة
2. اعتبار البلاد قاصرة عن تحمل المسؤوليات
3. حرمان البلاد من حقوق التمثيل السياسي
4. قصور الإستقلال المالي والمراقبة المنهكة
5. خضوع التشريع والإدارة والقضاء لسلطة الإنتداب
6. حرمانها من الأمن الداخلي بصورة غير مباشرة والأمن الخارجي بصورة مباشرة
7. مطامع الصهيونية التي اصيبت بالعقم جراء المعاهدة الاخيرة[2].

أكد وزير الخارجية الأردني في تصريح آخر بأن المعاهدة صححت مركز الأردن الدولي والتأخر في عقدها كان بمثابة حرية وطنية وان من مزاياها أنها لا تقر وجود قوات بريطانية في شرق الأردن الا لضرورة الدفاع المشترك بحكم وجود تحالف عسكرية وبحدود ميثاق الأمم المتحدة وإتفاق الطرفين وقد سميت هذه المعاهدة بمعاهدة الشرف والإستقلال[3].

وبعد طي صفحة الإنتداب البريطاني على الأردن وتحوله من إمارة شرق الأردن إلى المملكة الأردنية الهاشمية فأنه يمكن تقسيم فترات الإنتداب إلى عدة مراحل ، أبرزها :

([1])الوثائق الهاشمية أوراق عبدالله بن الحسين م3 ،ق2 ، ص 187

([2])الوثائق الهاشمية أوراق عبدالله بن الحسين م3 ،ق2 ، ص 188

([3])الوثائق الهاشمية أوراق عبدالله بن الحسين م3 ،ق2 ، ص 190

مرحلة عام 1921– 1924 تأسيس امارة شرق الأردن ولم يصطبغ الإنتداب بالإجراءات التعسفية ، وإنما جاءت بريطانيا منشغلة بالتطورات في فلسطين.

مرحلة عام 1924– 1939 وقد جرى فيها توقيع المعاهدة الأولى ونشر القانون الأساسي و سيطر الإنجليز فيها على جميع اجهزة الدولة ، غير أن سياسة وجود الأمير عبدالله بن الحسين وشخصيته القوية هي التي كانت ترخي القبضة الإنجليزية وتخفف الإحتقان الأردني[1].

أما المرحلة الثالثة للإنتداب التي إستمرت من عام 1939 – 1946، فقد تراخت القبضة البريطانية وبدأت تبرز شخصية البلاد ، عدا عن المساعدات التي قدمها الأمير عبدالله لبريطانيا من خلال دعم المجهود الحربي واحباط ثورة العراق ومساندة الجيش البريطاني في سوريا[2].

إجتمع الأمير عبدالله برئيس الوزراء البريطاني كليمنت اتلي على هامش مفاوضات التي جرت بين الوفد الأردني والمسؤولين البريطانيين ، و تلخص مضمون الإجتماع بالنقاط التالية :

1. المصلحة العربية والبريطانية واحدة ، والتعاون ممكن ومن الافضل إنشاء تكتل دفاعي متماسك
2. وحدة سوريه الطبيعية هامه لبناء التكتل الدفاعي
3. عدم ترك إليهود يعبثون في فلسطين والتأخير يوصل جميع الاطراف إلى طريق مسدود
4. بحالة عدم الموافقة على اتحاد سوريا والأردن فالعراق والأردن يريدان توحيد الاقتصاد والدفاع والافضل عدم وقوف بريطانيا ضد هذه الاهداف[3].

ثم زار الأمير عبدالله المستر بيفن في مكتبه بوزارة الخارجية في 22آذار 1946 وقد تحدث الأمير عن الظروف التي تمر بها المنطقة والدور الروسي في الدعاية في المنطقة، مع شعوره بالقلق من التصعيد الكردي ، لافتاً نظر المستر بيفن

([1])الموسى ، صفحات ، ص 39

([2])السقار ، الأردن خلال سنوات الحرب العالمية الثانية ص 45

ان هذا التصعيد سيجر المتاعب في النهاية على بريطانيا .وتحدث عن الاتحاد مع العراق وتوثيق العلاقات مع تركيا واستعراض قضية فلسطين .ووجه بيفن سؤال للأمير عن صحة الانباء التي تفيد ان الأردن قد يغادر الجامعة العربية وألمح له بيفن بان خروج الأردن قد يفسر بانه جاء نتيجة ايحاء بريطاني فأجاب الأمير بانه غير متعجل وسيتم ابلاغ بريطانيا بأي تطورات[1].

تم الاحتفال في الأردن بالإستقلال والمناداة بعبد الله بن الحسين ملكاً للمملكة الأردنية الهاشمية يوم 25 أيار 1946 وبعد ذلك أصبح المعتمد البريطاني في عمان (أليك كراكبرايد) أول وزير بريطاني مفوض لدى البلاط الهاشمي وباعتراف بريطاني كامل باستقلال شرقي الأردن[2].

أصبح الأردن يتمتع بالإستقلال التام وكان الملك عبدالله يعلم تماماً هامش التأثير الذي تمتاز به السياسة البريطانية في الشرق وهي التي تغلغلت في جميع أرجاء المنطقة عسكرياً واقتصادياً وسياسياً وتبادل الملك عدة رسائل مع ايرنست بيفن وزير خارجية بريطانيا كان السمه البارزة فيها توحيد جهود العرب وتطويق الخلافات بينهم وبناء التحالف الذي يستطيع الإنجليز فيه تقويض سياسة الدب السوفييتي التي يحاولون فرضها على الاقليم ، وفي 8 كانون ثاني 1947 قدمت الحكومة البريطانية مشروعاً للدول العربية عُرف باسم (مشروع بيفن) ولكن العرب رفضوه[3].

كانت بريطانيا تقف موقف المراضاة والممالأة مع اعداء الوحدة والملك يعلم بأن الخطر الصهيوني لا تقابله سوى الوحدة السورية ، وأوضح الملك للجنرال كروكر قائد القوات البريطانية في الشرق الأوسط في أواخر شهر أيلول بحضور سمير باشا الرفاعي رئيس الوزراء وبيري غوردن القائم بأعمال المفوضية البريطانية في عمان ، الاعراب عن قلقه من إعلان وزير المستعمرات بأن بريطانيا ستنسحب من فلسطين وبأن الأردن يجب ان يكون لديه جيش قوي وبأن من غير

([1])الموسى ، صفحات ، ص 41

([2])منصور ، التطور السياسي، ص23

([3])ظبيان ، الملك عبدالله ، ص 316

المعقول التخلي عن اخوانه الفلسطينيين وتركهم لقمة سائغة بين العصابات إليهودية مثل الهاغاناه ، وكذلك توحيد سوريا وان بريطانيا تستطيع المساعدة بإنشاء سياسة دفاعية مشتركة بين سوريا والعراق والأردن[1].

طالب الملك عبدالله الحكومة البريطانية بالتدخل لإيمانه المطلق بضرورة الوحدة العربية فهو نجل الشريف حسين الذي قضى حياتهُ محاولاً رسم هذه الوحدة وترجمتها إلى واقع ، ولكنه يصطدم بالسياسة الرمادية لبريطانيا العظمى والتي كان يترجمها الموظفين الإنجليز على انها دعوات من الملك لبريطانيا من اجل الاطاحة بالجمهورية السورية[2].

وكتب كيركبرايد رسالة إلى بيفن يخبره بأن الملك عبدالله يعاني من القلق ويريد من تحالفه معنا ان يحصل على مركز مسيطر في العالم العربي ، وذلك المركز الذي حاول والدهُ ان يصل إليه ولم يستطيع وربما يريد تحقيق وحدة سوريا قبل ان تنسحب من فلسطين خشية ان يضعف مركزه بعد خروجنا[3].وإستمرت المراسلات بين كراكبرايد وبيفن ولكن كلها صبت في لا شيء على الارض ، اتصلت الحكومة الأردنية بالحكومة البريطانية تطلب إليها اجراء محادثات معها وعقد معاهدة جديدة تكون اكثر ملائمة لمصلحة المملكة الأردنية وذلك نتيجة انتقادات كثيرة للمعاهدة الأردنية – البريطانية الثانية ، وبتاريخ 25 كانون ثاني 1948 سافر إلى بريطانيا وفد اردني مؤلف من توفيق أبو الهدى رئيس الوزراء والدكتور فوزي الملقي وزير

الخارجية وكان معهم الفريق جلوب مستشار عسكري وقد عقد أعضاء الوفد اجتماعات متعددة مع الخارجية البريطاني مستر بيفن ورجال وزارته[4].

([1])الموسى ، صفحات ،ص 69

([2])الموسى ، صفحات ، ص 70

([3])الشلبي، دور توفيق أبو الهدى ، 163

([4])الشلبي، دور توفيق أبو الهدى، ص164

وعلى الرغم من التصلب في الموقف الذي بدأ من رجال الحكومة البريطانية في تعديل المعاهدة الحديثة التوقيع من وجهة نظرهم الا ان الوفد الأردني تمسك بمطالبه والتي كانت :-

1. تعديل المعاهدة وملحقها .
2. موقف الأردن في ضوء التطورات في فلسطين .
3. وجود قوات بريطانية في الأردن .
4. مستقبل الجيش العربي.

أسفرت المفاوضات على توقيع معاهدة بتاريخ 15 آذار 1948 من قبل السيد توفيق أبو الهدى والدكتور فوزي الملقي عن المملكة الأردنية، والسير الك كيركبرايد الوزير البريطاني المفوض عن حكومة المملكة المتحدة ،ونشرت نصوص المعاهدة رسمياً وصادق عليها الملك عبدالله[1].

وجاءت المعاهدة الجديدة في سبع مواد حيث تم إلغاء الملحق السابق وجميع الكتب والمذكرات التفسيرية ، وكفل الملحق الجديد سيادة البلاد وجعلها على قدم المساواة مع حليفتها وكذلك فقد كان الملحق القديم قد اجاز لبريطانيا الإحتفاظ بقوات مسلحة في جميع اراضي شرق الأردن بينما اقتصر الملحق الجديد ذلك على مطارين هما عمان والمفرق مع كفالة التساوي في كل الحقوق والإلتزامات في السلم والحرب وعدم الاخلال بالإلتزامات المترتبة على الأردن ولذلك قامت الحكومة البريطانية بإصدار أمر بسحب جميع ضباطها المعارين للجيش الأردني[2].

([1])عليان، المعاهدات السياسية، ص104

([2])ظبيان ،الملك عبدالله ، ص321

الفصل الثاني

العلاقات الإقتصادية بين شرق الأردن وبريطانيا العظمى

إستغلت بريطانيا فرض الإنتداب على شرقي الأردن للتحكم بمقدراته وكانت المعاهدة المبرمة بين صاحب الجلالة البريطانية وصاحب السمو أمير شرق الأردن في 20 شباط 1928 والتي وقعها اللورد مارشال بلومر وحسن خالد باشا أبو الهُدى حيث ، قد تم الإشارة فيها إلى بعض النواحي الإقتصادية ونذكر منها[1].

1. المادة 1 : يوافق صاحب السمو الأمير على ان النفقات العادية للحكومة المدنية والإدارة ومرتبات المعتمد البريطاني وموظفيه تتحملها بأسرها شرق الأردن
2. المادة 5 : يوافق الأمير على الاسترشاد بنصيحة صاحب الجلالة عن طريق المندوب السامي في جميع الامور بما فيها المصالح المادية وكذلك يوافق على انه لا يغير طريقة مراقبة الاموال العامة في شرقي الأردن من غير موافقة صاحب الجلالة البريطانية
3. المادة 6 : يوافق صاحب السمو الأمير على ان يرجع إلى مشورة صاحب الجلالة البريطانية في قانون الميزانية السنوي أو أي قانون من الانواع التالية[2].

أ. أي قانون يمس نقد شرق الأردن أو له صله بإصدار أوراق نقدية (بنكنوت) .

ب. أي قانون يفرض رسوماً متفاوته .

جــ. أي قانون يمنح نفسه فيه أي ارض أو مال أو هبه أخرى أو اعطية .

4. المادة 7 : لا يكون بين فلسطين وشرق الأردن أي حاجز جمركي ما لم يقع إتفاق بين البلدين ، والتعرفة الجمركية لشرق الأردن يوافق عليها صاحب الجلالة البريطانية وتدفع حكومة فلسطين إلى حكومة شرق الأردن المبلغ المقدر من الرسوم الجمركية المفروضة على قسم البضائع الداخلة إلى فلسطين من اقليم غير شرق الأردن ، ثم تدخل لشرق الأردن فيما بعد للاستهلاك المحلي ، ولكن يحق لحكومة فلسطين ان تحجز من المبالغ التي تدفع على هذا الحساب المبلغ المقدر من الرسوم

([1])المحافظة ، تاريخ الأردن المعاصر ، ص175

([2])المحافظة ، تاريخ الأردن المعاصر ، ص177

الجمركية التي تفرضها شرق الأردن على ذلك القسم من البضائع التي تدخل شرق الأردن من اقاليم غير بلاد فلسطين ثم تدخل فلسطين فيما بعد للاستهلاك المحلي وتلقى تجارة ومتاجر شرق الأردن في الموانئ الفلسطينية من التسهيلات ما تلقاه تجارة فلسطين ومتاجرها على السواء[1].

5. المادة 12 : ما دامت واردات شرق الأردن غير كافية لسد النفقات العادية للإدارة التي تنفق بمصادقة صاحب الجلالة البريطانية فيؤخذ بتدبير إعانة من الخزانة البريطانية على سبيل هبه أو قرض[2].

6. المادة 17 :يوافق صاحب السمو الأمير على ان يسترشد بنصيحة صاحب الجلالة البريطانية في جميع الشؤون المختصة بالامتيازات وإستثمار الموارد الطبيعية وإنشاء وإدارة سكك الحديد وعقد القروض[3].

جاء ثلث مواد المعاهدة يتضمن مواضيع اقتصادية بحته مثل المالية والنفقات والامتيازات والإعانة وإستثمار الموارد الطبيعية وإنشاء إدارة سكك الحديد وعقد القروض والجمارك وغيرها وبخاصة ان شرقي الأردن في النصف الأول من القرن العشرين عبارة عن بلد في طور النمو يعاني من نقص في الامكانيات المادية والبشرية لكي يشرع في عجلة التنمية الإقتصادية وربما لعبت عدة عوامل في ذلك مثل طبيعة الحياة الإجتماعية التي كانت امتداد لفترات الحكم العثماني وبساطة الزراعة المعتمدة على المطر عدا عن ضمور مفاصل الاقتصاد الأخرى والسيطرة البريطانية المطلقة على الدولة [4].

جسّد الهدف الرئيسي لبريطانيا في شرقي الأردن السياسات الإقتصادية البريطانية خلال فترة الإنتداب وكانت تأخذ بعين الاعتبار الحساسية الأمنية

([1])المحافظة ، تاريخ الأردن المعاصر ، ص178

([2])المحافظة ، تاريخ الأردن المعاصر ، ص179

([3])المحافظة ، تاريخ الأردن المعاصر ، ص180

([4])انظر ، مصطفى حمارنة ، الاقتصاد الأردني المشكلات والآفاق ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 1994 ص 11 وسيرد لاحقاً ، حمارنة ، الاقتصاد الأردني

البريطانية في المنطقة، حيث قال كيركبرايد بان شرق الأردن وجد من اجل ان يكون " منطقة عازلة" لذا فالأولوية كانت المنطقة العازلة دون الاهتمام الكافي بعمليات التنمية الإقتصادية واتضح ذلك من خلال إتباع سياسة عدم تشجيع الإستثمارات الاجنبية والوقوف في وجه دخول رؤوس الاموال الاجنبية إلى شرقي الأردن في ذلك الوقت[1].

أدركت بريطانيا أن نسبة كبيرة من سكان شرقي الأردن هم عبارة عن بدو رحل وقد تمثلت سياستها في تركهم وشأنهم ليواجهوا صعوبات الحياة الرعوية دون تقديم مساعدات لتثبيتهم في ارضهم [2].ولم تقدم بريطانيا اي مساعدة لتغيير نمط الاقتصاد البدوي أو لتسهيل طريقة المعيشة لهم ولذلك كانت المساعدات قليلة مالياً وفنياً بهدف حل مشكلات تطوير الارض التي في حوزتهم[3].كما ان بريطانيا لم تبذل مطلقاً اي محاولة للتصنيع أو لتحديث الزراعة وتكثيفها بينما كانت تزرع 5% فقط من اجمالي مساحة البلاد برمتها[4].

قال الجنرال كلوب عام 1938 وفي محاضرة له في مجله الجمعية الملكية لوسط آسيا " كان الأمن العام في شرقي الأردن الاساس لأي نوع من التقدم نحو الرخاء ، كما ان ادخال رأس المال الأجنبي إلى البلد كان سيؤدي إلى اضعاف القانون والنظام "[5].

وفيما عدا اقتصاد البدو الرحل والفلاحين القائم على الاكتفاء الذاتي كانت سلطات الإنتداب البريطاني تحاول رعاية جميع النشاطات الإقتصادية عن طريق ميزانية

([1])حمارنة ، الاقتصاد الأردني ، ص 12

([2])انظر ، هاني حوراني، التركيب الاقتصادي والإجتماعي لشرقي الأردن مقدمات التطور المشوة 1921 – 1950 منظمة التحرير الفلسطينية – بيروت – الطبعة الأولى آب 1978 ، ص 74 ، وسيرد لاحقاً ، حوراني ، التركيب الاقتصادي الإجتماعي

([3])حوراني، التركيب الاقتصادي الإجتماعي ، ص 74

([4])انظر ، ز .ي. هيرشلاغ ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط ، ترجمة مصطفى الحسيني ، دار الحقيقة – بيروت ، 1973 ، ص 310 وسيرد لاحقاً ، هيرشلاغ ، مدخل إلى التاريخ الإقتصادية

([5])حمارنة ، الاقتصاد الأردني ، ص 12

الحكومة ولكن هذه المبادرات كانت قليلة خصوصاً أن البلاد كانت تفتقر للمحفزات المحلية وكانت المبادرات الإقتصادية في الزراعة والصناعة قليلة[1].

ومنذ بداية تأسيس إمارة شرقي الأردن تم ربط الإمارة بالسوق العالمي وتسييس بعض أوجه النشاط الاقتصادي مع الانتقال التدريجي من مرحلة الاقتصاد البدائي إلى مرحلة اقتصاد السوق[2].وعلى الرغم من ذلك بقي الاقتصاد بحالة بدائية ولكن سلطات الإنتداب كانت تعمل باستمرار على ابقاء الانشطة الإقتصادية في الإمارة في حدود ميزانية الحكومة بما يحقق اهداف الإنتداب ومصالحه[3].

شهد بداية عقد الثلاثينات تغيراً في النمط المعيشي للسكان وبشكل تدريجي وظهر هذا التغير في مجال الاهتمام بالزراعة ومحاولة الاستقرار حول عيون الماء، وبعد توقف الغزو أصبحت الظروف مواتيه للعمل على إحلال بعض الاستقرار والتوطين وتم وضع خطط من اجل هذه الغاية وتركزت على تطوير وصيانة موارد المياه وتوفير الخبراء وتطوير المراعي [4].

الزراعة

كانت حالة البلاد الزراعية سقيمه جداً فالفلاح في شرقي الأردن تصاعدت اسعار حاجياته وقلت السيولة التي بين يديه وإزدادت أثمان الحبوب ورأت الحكومة بأواخر السنة (1930) ان تمنع تصدر القمح فلم يؤثر ذلك على زوال الضائقة الإقتصادية[5].

([1])هيرشلاغ ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث ، ص311

([2])انظر ،يوسف ابراهيم عبد الحق ، التخطيط والتنمية الإقتصادية في الأردن ، دار الندوة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ، 2009 ، عمان ، ص 33 ، وسيشار لـه فيمـا بعـد ، يوسف ابراهيم، التخطيط والتنمية الإقتصادية

([3])يوسف ابراهيم ، التخطيط والتنمية الإقتصادية ، ص33

([4])الجازي ، بادية معان ، ص 204

([5])انظر ، سلسلة أوراق سامح حجازي ، تحقيق لمخطوط مكتمل ، عام الجراد في مأدبا 1930 ، تحقيق واعداد محمد رفيع ، ط 1 ، ايار 2005 ، مركز الراي للدراسات والمعلومات ، عمان الأردن ، ص 26 ، وسيرد لاحقاً ، رفيع ، عام الجراد .

تمركزت المساحة المزروعة القابلة للزراعة في شرقي الأردن في الاغوار وعلى امتداد ضفته الشرقية وكان اجمالي المساحة يقارب 4600 كيلو متر مربع ، ولم تكن المساحة المزروعة مستغلة بشكل سليم فمعظمها كان غير مروي واستخدام المخصبات الكيميائية طفيفاً [1] كون أول حكومة في شرق الأردن في عام 1921 قد خلت من منصب وزير الزراعة [2].ولذلك سعى المندوب السامي البريطاني إلى تشكيل لجنة لدراسة الوضع الاقتصادي بشرقي الأردن واستخلصت سلسلة من المشروعات التنموية وسعت لتنفيذها وكان يعتقد ان هذه المشروعات ستؤدي مع مرور الوقت إلى التحسن العام في الوضع الاقتصادي في مختلف مناطق البلاد[3]. وقام المندوب السامي بوضع قائمة بهذه المشروعات وفقاً للترتيب التالي للأولوية مع طلب تمويل هذه المشروعات[4].

1. التنقيب عن المياه في البادية
2. توسيع دائرة الاراضي لتسريع عملية فرز الاراضي الأميرية
3. توزيع بذور محسنة على المزارعين
4. اقامة محطات زراعية لإجراء التجارب وعرضها
5. تأسيس دائرة للتنمية لتنظيم امدادات المياه للري في المناطق الريفية وتلك المناطق المزروعة بأشجار الفواكه.

أخذ الاهتمام بالزراعة في امارة شرق الأردن يتقدم مع مرور الوقت حتى بلغت مساحة الاراضي المروية في شرقي الأردن عام 1938 تبلغ 26000 كيلو متر مربع، ولم تكن احوال الفلاحين في شرقي الأردن بالجيدة خصوصاً في مواسم الجفاف ففي عام 1931 كان الفلاح الذي بذر 120 مكيالاً (840 كيلو من القمح) يحصد 401 مكيالاً (حوالي 2100 كيلو) عليه ان يدفع منها 371 كيلو كما يلي :

([1])هير شلاغ ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط ، ص 332

([2])يوسف ابراهيم ، التخطيط والتنمية الإقتصادية ، ص 33

([3])حمارنة ، الاقتصاد الأردني ، ص 14

([4])انظر: C.O 831 / 34 / 77114 / 1935 :P .148 ، وهي رسالة المندوب الســـامي بتاريخ 13 حزيران / يونيو عام 1935

21.5 % لإيجار الارض و 16.2 % للجمال وعلف الماشية و 16.4% للحراث والحصاد و 8.1% ضريبة للحكومة و 37.8 % متنوعات.[1].

إن الهيمنة على القطاع الزراعي في ذلك الوقت كانت في يد كبار الملاك الذين تمكنوا من تعطيل قانون تسويه المياه حتى عام 1938 الذي تعارض مع مصالحهم وكانت حيازة الارض متأزمة على وجه خاص في المنطقة الجبلية في الجزء الشمالي من البلاد وذلك من خلال العدد الكبير من الحيازات الصغيرة والضياع الكبيرة التي تملكها قلة من الناس [2]. وتذرعت السلطات البريطانية في تبرير الوضع بأن كبار الملاكين من الاقطاعيين وزعماء العشائر كانوا يشكلون قوة كبيرة في المجالس التشريعية الأردنية[3]. ومع ان رجال الإدارة البريطانية بإمكانهم استخدام نفوذهم للتقليل من التوتر في هذا الجانب ولكنهم لم يتدخلوا بذلك ، وكانت سلطات الإنتداب تقدم مساعدات بسيطة بغية استصلاح الاراضي والتوطين الذي يساعد على النهوض بالقطاع الزراعي ، فالجنرال كلوب تحدث عن الاستعانة بموظفين لتعليم القبائل طرق الزراعة المختلفة وتم تقديم مبلغ 30 ألف جنيهاً فلسطينياً من قبل صندوق تنمية المستعمرات لتوسيع دائرة الاراضي وتوزيع الارض المشاع[4].

تم الحديث عن التوطين حول العيون وأبار المياة وتحسين مصادر المياة عن طريق حفر الآبار الإرتوازية ، وتوزيع الاراضي على البدو وارسال المشرفين الزراعيين مع توزيع البذار مجاناً ، إلا أن جميع هذه الاجراءات كانت محدودة النطاق، وأشار كيركبرايد أمام لجنة الإنتداب إلى عدم وجود نظام خاص لتوطين البدو في شرقي الأردن وكان ذريعته ضآلة خزانات الماء وقلة الموارد المالية ، كذلك أشار التقرير السنوي لعام 1936 إلى الصعوبات التي تعاني منها عملية توطين البدو وأكد كيركبرايد ان المشروع يتقدم ببطىء ، وقال أمام لجنة الإنتداب

([1])هير شلاغ ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث ، ص 332

([2])هير شلاغ ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث ص 333

([3])حوراني، التركيب الاقتصادي الإجتماعي ص 79

([4])حوراني، التركيب الاقتصادي الإجتماعي ص 74

أن مشروع توطين البدو وتسوية الاراضي يحتاج لمدة 12 سنة ، وكانت القبائل قد تعرضت إلى أيام صعبة نتيجة الجفاف وظروف الجو الذي ادى إلى موت عدد كبير من مواشيها مما جعلها وجهاً لوجه مع شبح المجاعة مثل بني حسن وبني صخر والحويطات ولم تقدم سلطات الإنتداب أي مساعدات مالية وفنية وكان كلوب يدافع عن سياسة بريطانيا وتنازلها عن مسؤولياتها بحجج واهية مثل الجفاف غير المتوقع وارادة الله لذا فبريطانيا غير معنية بمواجهة تلك الاسباب أو وضع حلول لها[1].

طلبت سلطات الإنتداب مساعدات مجموعها 91537 جنيهاً فلسطينياً سنة 1939 كمنح مجانية من صندوق تنمية المستعمرات و 20.000 جنيهاً فلسطينياً كقروض وتم تخصيص عدة منح على النحو التالي:

أ. خصصت منحة مقدارها (5000) جنيهاً فلسطينياً في السنة ولمدة ست سنوات لتوسيع مشروع تسوية الاراضي

ب. خصصت منحة مجانية مقدارها (1020) جنيهاً فلسطينياً في السنة ولمدة ثلاث سنوات لتوزيع البذور على الفلاحين في جميع انحاء البلاد

جـ. خصصت منحه مقدارها (6740) جنيهاً فلسطينياً لإقامة محطات تجريبية لتمثل نماذج عملية للأساليب الحديث في الزراعة

د.خصصت منحة مقدارها (1750) جنيهاً فلسطينياً لشراء مواد من بريطانيا لغايات التنقيب لمشروع التنقيب عن المياه

هـ. خصصت منحه إضافية مقدارها (1650) جنيهاً فلسطينياً لمحطة ضخ المياه[2].

وأصدر صندوق تنمية المستعمرات تقريراً في 31 آذار 1939 عن النفقات في شرقي الأردن ،وكذلك قدم المندوب السامي ايضاً تقريراً عن المشروعات التي

---

(1) Epstein Eliahu " The Bedouin Of Trans – Jordan : Their Social and Economicalprblems "Journal Of The Royal Central Asian Societ 25 Apeil 1938 P : 74

(2) حمارنة، الاقتصاد الأردني ، ص 15

يمولها هذا الصندوق للفترة المنتهية في 31 كانون أول 1939 وافاد التقرير بالآتي:[1].

1. كانت المدة بين تشرين أول 1935 إلى حزيران 1939
2. تم انفاق مبلغ 6740 جنيهاً فلسطينياً على محطة عمان الزراعية
3. تم انفاق مبلغ 13700 جنيهاً فلسطينياً على تسوية الاراضي
4. تم انفاق مبلغ 2300 جنيهاً فلسطينياً على تحسين امدادات المياه
5. تم انفاق مبلغ 2300 جنيهاً فلسطينياً على توزيع البذور
6. تم انفاق مبلغ 2900 جنيهاً فلسطينياً على دائرة التنمية

عدا عن إعادة بناء طريق جسر اللنبي– السلط واكمال طريق عمان القدس وشمل مشروع تحسين المياه شراء آليات والقيام بالحفريات في عدة مناطق بحثاً عن المياه ففي الطنيب بالقرب من مأدبا تم تحويل البئر التي حفرت هناك إلى محطة لسقي الماشية وذلك تحت إشراف دائرة التنمية التي تأسست حديثاً واكتشفت المياه في زباير العدوان بالقرب من مأدبا والغور ولم يتم العثور على الماء في الرمثا ولكن تم حفر بئر ماء في منطقة حفيرة بالقرب من القطرانة ، وجنوب عمان على طريق الحج القديم ، وقد تم تحويل هذا البئر إلى محطة لسقاية الماشية وكان البئر من ضمن مناطق الجيش العربي[2].

وكانت المحاصيل الزراعية ترتكز على القمح والشعير حيث كانا يزرعان على حوالي 80 – 85% من المساحة ومتوسط المحصول السنوي بلغ في عام 1939/1935 حوالي 100700 طن من القمح و 50500 طن من الشعير وفيما تبقى من المساحة المزروعة كان يزرع التبغ واشجار الفاكهة[3].

أبدت سلطات الإنتداب حرصها على ابقاء الانماط التقليدية في الزراعة باعتمادها الغالب على زراعة محاصيل الحبوب فقد كانت بحاجة إلى الحبوب من الأردن وفق تقسيم العمل بين الأردن وفلسطين ويبدو ان السلطات البريطانية كانت

([1])انظر: C.O 831 / 52 / 77099 / 1939 :P .25

([2])انظر: C.O 831 / 52 / 77099 / 1939 :P .65

([3])هير شلاغ ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث ، ص 333

ترى أن من شأن استخدام الري ومصادر المياه المساعدة على تغيير بنى الانتاج الزراعي واضعاف زراعة الحبوب لصالح محاصيل أخرى كما ستترتب عليه نتائج اجتماعية واقتصادية غير محمودة الجوانب [1].

وتميزت سنوات عقدي العشرينات والثلاثينات بسلسلة من الاحداث الجسيمة مثل:

أ. سنوات الجفاف المتتالية .

ب. غزو الجراد[2].

جـ. الزلزال المدمر سنة 1927 .

تقاعس البريطانيون عن القيام بإستثمارات هامة في القطاع الزراعي فلم يتم إنشاء أية سدود أو قنوات وحتى ادخال أية تحسينات على الزراعة وبإستثناء الاموال القليلة التي كانت تصرف على توزيع البذور وعلى المحطات الزراعية التي بنيت لأغراض المشاهدة والعرض والتي كانت بمثابة تبديد للأموال ، وعلى تسوية الاراضي الزراعية لم تكن هناك أية نفقات اضافية على الزراعة[3].

قامت السلطات البريطانية بين عامي 1928 – 1933 بمسح الاراضي الزراعية وتحديد الملكيات الزراعية واراضي الدولة ، ضمن هذه العملية جرى تحديد الاراضي العائدة للدولة وتقسيم الاراضي المشاع وفرز الملكيات الخاصة، وقد تم توجيه ضربة قاسية لنظام الملكية المشاعية وحددت اسس تقدير الضريبة الزراعية وتم الانفاق على هذا المسح وعلى عملية تقسيم الاراضي بواسطة مكتب تطوير المستعمرات البريطاني وقد بلغت قيمة تمويل عمليه مسح الاراضي ما بين 30 ألف و 50 ألف جنيه فلسطيني سنوياً [4].

([1])حوراني، التركيب الاقتصادي الإجتماعي ، ص 79

([2])حمارنة، الاقتصاد الأردني ، ص 19

([3])انظر: 1933 / 17729 / 22 / C.O 831 ، وهي رسالة للكولونيل كوكس (H.Cox) بتاريخ 4 كانون أول / ديسمبر 1933

([4])Konikoff – Trans– Jordan :P .34

لاحظ الموظفين البريطانيين في فترات مختلفة أن نقل ملكية هذه الاراضي من الدولة إلى الأفراد لم يكن يستهدف تشجيع الزراعة أو توطين البدو وتشجيعهم على الاستقرار بقدر ما كانت وسيلة لربط زعماء وشيوخ القبائل والعشائر بالدولة والسلطات البريطانية[1].

ولذلك فقد كان قرار اللجنة الاستشارية لصندوق تنمية المستعمرات حول المساعدة في تمويل مشروع تسوية الاراضي وفرز المشاع وتسجيل سندات ملكيته قراراً صائباً دعم التنمية الزراعية الصحيحة لشرقي الأردن[2].

علق السير هنري كوكس المعتمد البريطاني في عمان على تقديرات الموازنة للعام 1934 – 1935 ان دائرة الزراعة في هذا المجتمع الزراعي هي دائرة (تموت جوعاً) والسبب في ذلك يعود إلى أسباب أمنية[3].

إستمر الضعف في قطاع الزراعة في الأردن في محاصيله بداية الثلاثينات حتى اقترب من شبح المجاعات، مراوحاً مكانه بين المناخ المتقلب حيث الجفاف وبين الوفرة المطرية والتي رافقها موجات الصقيع في الأربعينيات وهي بنفس تأثير موجات الجفاف ، وهذا أدى بسلطات الإنتداب إلى دفع الحكومة لتخفيف الضرائب والانفاق على اعمال الاغاثة ، فقد تم تخصيص مبلغ 12000 جنيهاً فلسطينياً لأغراض الاعفاء من الضرائب في الأعوام 31 – 32 وكذلك 8000 جنيهاً فلسطينياً لأغراض الاعفاء من الضرائب عام 32 – 33 وتخصيص مبلغ 6000 جنيهاً فلسطينياً لأغراض الاغاثة ، وفي موسم حصاد عام 1942 تم تخصيص 18866 جنيهاً فلسطينياً للحبوب و 1224 جنيهاً فلسطينياً للزيتون والعنب ، وكانت الأموال التي تم تخصيصها للإعفاء الضريبي وأعمال الإغاثة ذات قيمة قليلة ومن

([1]) حوراني، التركيب الاقتصادي الإجتماعي، ص86.

([2])حمارنه، الاقتصاد الأردني،ص20.

([3])انظر:: G.F. Walpole " Land Problems In Trans – Jordan "Journal Of The Royal Central Asian Societ 25 Apeil 1938 P 54 – 56 انظر : 14. P: 1932

C.O 831 / 20 / 97806 /

أجل تعويض الأموال تم تقنين نفقات الخدمات الإجتماعية والصحية والتعليمية في شرقي الأردن[1].

أهمل البريطانيون مصادر المياه في شرقي الأردن والذي يعتبر من افقر الدول في المياه التي ترتكز عليها الزراعة ولكن وبسبب اعتبارات السياسة البريطانية في فلسطين قام البريطانيون في الفترة ما بين 1937 – 1938 و 1940 -1941 بإجراء مسح هيدروغرافي وبكلفه قدرها (4000) جنيهاً فلسطينياً [2].

واقترح هذا المشروع عام 1939 وكان ايونيدوس (المشرف على المشروع) يعمل مديراً للتنمية في حكومة شرق الأردن وقامت حكومة الإنتداب البريطاني بتشكيل لجنة برئاسته وسميت اللجنة باسمه وقدمت أول دراسه هيدروغرافية لوادي الأردن وقدمت مجموعة من التوصيات والمقترحات وهي :

1. تحويل جزء من مياه نهر اليرموك بواسطة قناة تعبر الاراضي الأردنية لتجميع مياه أودية زقلاب والعرب وذلك بهدف ري 45300 دونم في الغور الشرقي .
2. تخزين فائض مياه نهر اليرموك في بحيرة طبريا ، ويوفر هذا المشروع 742 مليون متر مكعب سنوياً .
3. نقل مياه رأس العين إلى مدينة القدس ويافا وتل ابيب .
4. إعطاء بريطانيا امتياز إستثمار مياه نهر الأردن واليرموك لشركة روتنبرغ اليهودية .
5. منح بريطانيا امتياز إستثمار انهار النعامين والعوجا والمقطع للشركات الإسرائيلية لاستعمالها لصالح المستوطنات الإسرائيلية [3].

كشف التقرير عن عدة حقائق ومنها أن شرقي الأردن لم تكن تسيطر على مياه نهري الأردن واليرموك وأكد ايونيدوس (المشرف على المسح) إن الامتياز يعطي حقوق لشركة الكهرباء الفلسطينية بشكل مجحف على حساب مياه شرق الأردن

---

(1)انظر: C.O 831 / 20 / 97806 / 1932 :P .14

(2) انظر: Konikoff – Trans – Jordan:P .95

(3)محمد صادق اسماعيل ،المياه العربية وحروب المستقبل ، ، ص 111 + ص 112 .

ويؤكد ان هذا الحق في مياه شرقي الأردن لا يقابله أي إلتزام على الاطلاق لتزويد شرقي الأردن نفسها بالكهرباء ويؤيده في ذلك ماركوس ما كينزي الذي عمل كمساعد لمدير الاراضي والمساحة في شرقي الأردن ولمدة اربع سنوات ونصف[1].

الصناعة

لم تكن الصناعات مزدهرة ، لأن الظروف لم تكن مواتية في تلك الفترة لنمو هذا القطاع غير أن عدد قليل من الشركات الصناعية الصغيرة التي كان يملكها البريطانيون وكانت تتألف من مصنعين للتبغ وثلاثة معامل للتقطير ومصانع صغيرة لإنتاج المشروبات الغازية والبسكويت والبلاط المصنع من الاسمنت ، وقد كانت مساهمة هذه الصناعات في الاقتصاد الوطني ضعيفة والاهم من ذلك ان السلطات البريطانية لم تعمل على تنمية القطاع الصناعي ولم تشجع عليه[2]. لذا فمن الصعب الحديث عن وجود صناعة متطورة حتى مطلع الخمسينات وقد ظل شرقي الأردن محتفظاً بسمته الزراعية وشبه الرعوية [3].

كانت الصناعات المنزلية قليلة ومحدودة تمثلت بالنسيج وانتاج الزيت والدقيق ولم يبدأ استخدام الآلات الحديثة الا في نهاية الثلاثينات خصوصاً في معامل الزيت وكانت الصناعات الرئيسية في تلك الفترة النبيذ والكحول والسجائر ولم تتطور صناعة الاسمنت إلا بعد الحرب العالمية الثانية وإلى حد معين صناعة النسيج[4].

وأخذت عدد من الورش الصناعية تظهر على هامش مشاريع الدولة والإنشاءات الخاصة بالقوات البريطانية ، كورش الصيانة والتصليح المعدنية والآلية "الميكانيك" والكراجات وورش النجارة ، ومعامل الطوب ومواد البناء الأخرى[5].ويعزى التأخر الصناعي للأردن إلى نفس الاسباب التالية:

([1])حمارنة، الاقتصاد الأردني ص 23

([2])حمارنة، الاقتصاد الأردني ، ص 24

([3])حوراني، التركيب الاقتصادي الإجتماعي ، ص 91

([4])حوراني، التركيب الاقتصادي الإجتماعي ، ص 91

([5])انظر المحافظة ، علي " الحياة الإقتصادية في عهد الإمارة ، 1926 / 1946 مجلة التنمية الأردنية ، العدد الأول ، كانون الثاني – شباط 1973 ، ص 19 – 20

1. سوق محليه محدودة نظراً لضعف القوة الشرائية لدى السكان
2. افتقاد طبقة هامة مهتمة بالتنظيم الاقتصادي تقوم بدور المستثمرين الصناعيين المحتملين
3. المستوى المهني والتقني المنخفض للعمال
4. الإفتقار إلى الطاقة الكهربائية الرخيصة والمواد الخام[(1)].

لم تكن لدى شرق الأردن شبكة كهربائية ، وكان على الصناعات القليلة التي تستخدم طاقة محركة أن تستخدم مولدات محلية وكانت مؤسسة واحدة فقط ، هي المدرسة الحكومية للفنون والحرف تقدم تدريباً مهنياً جيداً وعدد محدود من المتدربين (50 – 60) كمتوسط سنوي[(2)].

منحت الحكومة الأردنية ومن ورائها بريطانيا امتياز كهرباء روتنبرغ Rotenberg لشركة الكهرباء الفلسطينية (Palestine Electric Company)[(3)].

ان الصناعة الوحيدة ذات المظهر الحديث في شرق الأردن هي صناعة التبغ، وقد تقاسم انتاج التبغ مصنعان في عمان ملكيتهما بريطانية وكانت تجهيزات المصنعين حديثة بالإضافة إلى الكفاءة العمالية العالية التي تمتع بها المصنعان[(4)].

إن تخلف الانتاج أضعف من فرص تطور الصناعة في البلاد فضلاً عن نشوء طبقة برجوازية مع بداية السيطرة البريطانية واستفادت مع نشأة بعض المشاريع وكانت هذه الطبقة تقوم بدور الوسيط بدلاً من النهوض بمهمة اقامة مشاريع انتاجية ، وكانت السلطات البريطانية تتحمل مسؤولية رئيسية في هذا المجال إذا بسبب اهدافها ذات الطابع الاستراتيجي – السياسي والأمني لم تعنى بتطوير القاعدة المادية الأساسية لأي إنتاج حديث ، ولم توفر الخدمات الضرورية لهذا

([1])هير شلاغ ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث ، ص 337

([2])هير شلاغ ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث ، ص 337

([3])عبيدات ، التطور السياسي لشرق الأردن ، ص 132

([4])انظر: Konikoff – Trans – Jordan:P .62

الانتاج ولتطور القوى المنتجة ، فالبلاد كانت تفتقر إلى محطات توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية مع توفير مصادر مناسبة لتوليد الطاقة ، وهكذا إضطرت الصناعات المحلية القليلة لاستخدام مولدات صغيرة خاصة بها في توليد الطاقة الكهربائية ولم تقدم الدولة اي تسهيلات أو حوافز للأنماء الصناعي[1].

يعتبر التعدين الهدف الأساسي للإستثمار الخارجي في المنطقة وقد تم اكتشاف رواسب الفوسفات عام 1894 بالقرب من السلط من قبل البروفسور بلانكينهورت (blankenhort) وفي الاعوام بين 1901 – 1904 قامت شركة بريطانية بإجراء سلسلة من الدراسات الجيولوجية بهدف الحصول على امتياز لاستخراج خام الفوسفات وفي عام 1928 أعطت حكومة شرقي الأردن امتيازاً لشركة بريطانية يملكها شخص يدعى جاف Govgh[2].

على الرغم من وعي البريطانيين المبكر لوجود الخامات والمعادن في شرقي الأردن، فإن هذه الخامات والمعادن لم تستقطب رؤوس الاموال البريطانية، وانما ظل العامل الرئيسي في اهتمام بريطانيا بالأردن هو العامل الإستراتيجي والسياسي والأمني، وليس عامل التطوير الإقتصادي ، وكانت جمعية صانعي الاسمدة المحدودة البريطانية هي التي لفتت نظر وزارة الزراعة البريطانية إلى وجود خامة الفوسفات في تربة شرقي الأردن، وقامت وزارة الزراعة البريطانية بالاتصال مع وزارة الخارجية للفت نظرها بضرورة شمول منطقة السلط التي تتوفر فيها هذه الخامة ضمن حدود فلسطين، وذلك لأهمية " المنطقة" من منظور الزراعة البريطانية وطلبت وزارة الزراعة البريطانية ان تبقى اهمية الترسبات الفوسفاتية بالنسبة لبريطانيا ماثلة في الذهن لدى تصميم حدود فلسطين، ومع ذلك لم يظهر ان السياسة البريطانية تجاه الأردن، قد تأثرت كثيراً بسبب الفوسفات أو غيره من الخامات[3].

([1])حوراني، التركيب الاقتصادي الإجتماعي ، ص 95

([2])حمارنة، الاقتصاد الأردني ، ص 24

([3])حوراني، التركيب الاقتصادي الإجتماعي ، ص 97

قررت حكومة شرقي الأردن وبتأييد من المعتمد البريطاني إهمال الطلب الذي ادعى فيه الفرنسيون وإدارة الخط الحديدي الحجازي بحقهما في إمتياز الفوسفات الأردني ، وتم منح الامتياز للشركة البريطانية عام 1938 ولم تحقق الشركة البريطانية اي نتائج مهمة حتى عام 1935. عثر الصيدلاني الكيماوي أمين قعوار عام 1923 على عينات من الفوسفات في الرصيفة واثبتت التحاليل جودتها وأسس شركة تجارية بشراكة مع سيدة بريطانية تدعى نيوتن مقيمه في القدس وبعد سنوات اشترى حصتها.وقد خلقت سنوات الحرب اهتماماً بالفوسفات الأردني وذلك بسبب اهمية السوبر فوسفات للبرامج الزراعية البريطانية في الشرق الأوسط[1].

اما بالنسبة للعمال وسلم الاجور فلا توجد بيانات متاحة ، ولكن تقارير حكومة الإنتداب تشير إلى انه في الثلاثينات ارتفعت الاجور ارتفاعاً لا بأس به و تضيف : ان تشغيل الاطفال دون سن 12 سنة قد حُرم وان العديد من القيود الاضافية فرضت لتحسين ظروف عمل الشباب فوق هذا العمر[2].

وقد كان يعمل في جنوب شرق الأردن اربعة إلى خمسة الآف من البدو والفلاحين في خط سكة حديد معان – نقب عشتار وغيره من المشروعات ذآت العلاقة بجهود الدفاع الاستراتيجي البريطاني ، وتم دفع ما يقارب 100.000 جنيه فلسطيني كأجور لهم، وفي الشمال كان رجال من بني حسن يعملون في مشروعات الدفاع البريطانية ايضاً وكانت القاعدة التي تعمل عليها السلطات البريطانية تتمثل بإمكانية السيطرة على القبائل واخضاعها بالحد الادنى من التكاليف وساهمت الحكومة المحلية والبريطانيون في زيادة سوء أوضاع سكان البادية بعدم اتخاذها أي اجراءات لتحسين أوضاعهم والقضاء على مشاكلهم[3].

اما التسهيلات المالية والقروض ، فقد تركت الدولة الفلاحين يواجهون تحديات التحول من الاقتصاد المعيشي إلى اقتصاد السوق على ارضية غير مواتيه دون اية مساعدة فعالة ، وإزدادت مصاعب الفلاحين المالية وأصبحوا مرتعاً خصباً للمرابين

([1])حمارنة، الاقتصاد الأردني ، ص 25

([2])هير شلاغ ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث ص 377

([3])حمارنة، الاقتصاد الأردني ص 28

والتجار ، وارتفعت ديون الفلاحين في بداية الحرب العالمية الثانية(1939) من 196.000 إلى 681.000 جنيه فلسطيني بعد الحرب 1946 وشجعت السيطرة البريطانية تعويض النقص في الانتاج الغذائي والاستهلاكي المحلي عن طريق الاستيراد وحرية التجارة كذلك شجعت السلطات البريطانية الابقاء على قسمة العمل مع فلسطين التي كانت تعني استمرار زراعات الحبوب مع ما يرتبط بها من نظام انتاج وعلاقات واساليب بدائية[1].

شرح الجنرال كلوب عمليه حلول الإستيراد محل الإنتاج المحلي مع الانتقال من الإقتصاديات المعيشية إلى الاقتصاد النقدي بقوله "عن طريق النقد، تجلب إلى البلاد مختلف الضروريات والكماليات غير المعروفة من قبل " وتعني السهولة التي يمكن بموجبها تصدير المنتجات الغذائية ومقايضتها ببضائع مصنوعة إلى ان احتياطي الحبوب لا يبقى في البلاد وحتى في سنوات المحاصيل الوافرة تباع كل الحبوب ويشتري القرويون الثياب الجديدة والاثاث الجديد والحاجيات اللازمة أو الكمالية واذا كانت المحاصيل في العام التالي رديئة فلن يكون هناك احتياطي من الحبوب في القرى للتغلب على صعوبة الوضع" ويقدم كلوب اقتراحات لحل المشكلة مثل حرية التجارة[2].

التجارة

أوضح هربرت صموئيل في كلمته في السلط مع شيوخ ووجهاء شرق الأردن أسس التعاون الاقتصادي بين ضفتي نهر الأردن [3].وأكد أيضاً أمام الأمير عبد الله في عمان 18 نيسان 1921 ، قائلاً : سيبذل قصارى الجهد لتدبير كل ما

---

(1) حوراني ،التركيب الاقتصادي الإجتماعي ،ص87.

(2) "John bagot glub TeibesOf The Trans - JordanGlubb The Economic Situation". Vol 25 .1938 P 459

(3)انظر ، محمد احمد محافظة ، العلاقات الأردنية الفلسطينية – السياسية – الإقتصادية – الإجتماعية – 1921 – 1939 الجزء الأول ، مطابع الدستور التجارية – الطبعة الأولى ، 2006 ، ص 103 وسيرد لاحقاً، محافظة ، العلاقات الأردنية الفلسطينية

تحتاجون إليه لفتح اسواق فلسطين لحاصلات بلادكم وتسهيل نقلها إليها وسينظر بعنايه في حاجة اهل البلاد التي نحن فيها على اختلاف طبقاتها [1].

وعندما عقدت المعاهدة الأردنية البريطانية في 20شباط 1928 نصت المادة 7 من بنود المعاهدة على ما يلي :" اللهم الا بالتراضي بين البلدين لا يكون بين فلسطين وشرقي الأردن من حاجز جمركي ،والتعريفة الجمركية في شرقي الأردن تكون مصادقاً عليها من قبل صاحب الجلالة البريطانية ، وعلى حكومة فلسطين ان تدفع إلى حكومة شرقي الأردن مبلغ مقدر من الرسوم الجمركية المفروضة على ما يدخل فلسطين من غير اقطار شرقي الأردن من البضائع ثم يدخل شرقي الأردن للاستهلاك المحلي ،انما يكون حقاً لها ان تحجز من المستحق اداءه من هذا القبيل مبلغ مقدر من الرسوم الجمركية المفروضة على ما يدخل شرقي الأردن من غير اقطار فلسطين ثم يدخل فلسطين للاستهلاك المحلي وتلقى تجارة شرقي الأردن ومتاجرها في الموانئ الفلسطينية من التسهيلات ما تلقاه فيها تجارة فلسطين ومتاجرها على السواء" [2].

وقد توالت جهود حكومة الإنتداب التي تنظم العلاقة الإقتصادية بين البلدين ، فقد وقع إتفاق بتاريخ 26 ايلول 1928 وقعها عن الجانب الأردني حسن خالد أبو الهدى رئيس نظار شرق الأردن وعن الجانب الفلسطيني ارك ملز ، وكيل السكرتير العام لحكومة فلسطين وقد وضح الإتفاق كيفية نقل البضائع الواردة إلى حيفا بحراً إلى عمان ، وكذلك شحن الطرود والتبغ واستيفاء الرسوم وارسال الاسلحة النارية [3].

وقد صدر تعديل للإتفاقية وقعه حسن خالد باشا وهاربي تشايس لوك ، السكرتير العام لحكومة فلسطين بالنيابة عن حكومة فلسطين وبحسب النص التالي " يصرح بنقل البضائع الواردة إلى حيفا بحراً وكذلك البضائع الواردة بالسكة الحديدية

([1])محافظة ، العلاقات الأردنية الفلسطينية ، ص 134 .

([2])الجريدة الرسمية لإمارة شرقي الأردن و العدد، 185، ممتاز ، 26 اذار 1928

([3])مجموعة القوانين والانظمة ،إتفاق مرور البضائع بالترانسيت من فلسطين إلى شـــرق الأردن ص 669 .

من مصر بالترانزيت وفي كلتا الحالتين يجب شحن البضائع إلى عمان بالسكة الحديدية ضمن عربات شحن مفتوحة تحتوي على بضائع بالترانزيت فقط ووقعت في القدس في يوم 28 كانون الأول 1928 [(1)].

وصدر قرار بتعديل اخر في 23 تموز 1934 على الإتفاقية المعقودة في 26 ايلول 1928 وقعه من الجانب الفلسطيني جون هافورد هول السكرتير العام لحكومة فلسطين ومن الجانب الأردني ابراهيم هاشم جاء في التعديل يضاف إلى المادة الثانية في الإتفاقية ما يلي : يصرح ايضاً بإمرار ارساليات السكر والارز والبنزين وزيت الكيروسين واية بضائع أخرى قد يتفق عليها مديرا جمرك حكومتي فلسطين وشرقي الأردن بطريق الترانسيت لإرسالها إلى المفرق بالسكة الحديدية في عربات شحن تحتوي على بضائع بالترانزيت فقط [(2)].

ولتنظيم العلاقات وتشجيع الاتصال بين فلسطين وشرقي الأردن عقد إتفاق تسيير السيارات بين البلدين بتاريخ 14 تشرين الثاني 1929 ووقعه المستر أ. س. مفرد كورد اتو موفداً من البوليس بالنيابة عن حكومة فلسطين ، واللفتننت كولونيل ف.ج. بيك قائد الجيش العربي بالنيابة عن حكومة شرقي الأردن [(3)].

وهكذا فإن حكومة الإنتداب إهتمت ومنذ البداية " بتحسين العلاقات التجارية بين منطقة شرقي الأردن وفلسطين، وكذلك تعبيد الطرق الموصلة بينهما ، لكن ذلك كله كان لصالح حكومة الإنتداب فقد ذكرت حكومة الإنتداب إنها تبذل قصارى جهدها لتبسيط التجارة بين فلسطين وشرقي الأردن وان الطريق بين اريحا والسلط التي يحرسها خفراً من رجال الجندرمه قد تم انشاؤها وابتدأ فيها حركة تجارية عظيمة ، ونتيجة لكل العلاقات والإتفاقيات السابقة نشأت ما تسمى بتجارة الحدود وكذلك تجارة التهريب وقد استمر اصدار البلاغات الرسمية من قبل المندوب السامي البريطاني في فلسطين أو من قبل الحكومة الأردنية اما تعدل بلاغا رسميا سابقا أو لتصدر تعليمات جديدة مثل منع تصدير بعض المواد من فلسطين إلى اي مكان في

([1])الجريدة الرسمية لأمارة شرق الأردن العدد 213 ، 1 كانون الثاني 1929 .

([2])الجريدة الرسمية لأمارة شرقي الأردن ، العدد 213، 1كانون الثاني 1929

([3])محمد محافظة، العلاقاتالأردنيةالفلسطينيةج/1 ، ص140.

الخارج بإستثناء شرق الأردن وتعديل الإتفاق المعقود بين فلسطين وشرق الأردن بشأن مرور البضائع بالترانزيت من فلسطين إلى شرق الأردن، ولتيسير الاستيراد إلى شرق الأردن بحيث تسد حاجة كل الاطراف المعنية – الحكومة وقوة الحدود والقوات البريطانية وشركة النفط العراقية لذلك أصدر مدير الجمارك والصناعة رخصاً عامة مفتوحة صرح فيها باستيراد البضائع [1].

طيلة الفترة التاريخية الواقعة بين الحربين العالميتين كان ميزان شرقي الأردن التجاري لغير صالحه وقد زاد العجز التجاري حتى بلغ 715000 جنيه فلسطيني في 1939،عندما كانت الواردات 1.295.000 جنيه فلسطيني والصادرات بما فيه إعادة التصدير580000 وكان معظم الواردات يتكون من المنسوجات[2].وقد ساهم في هذا العجز بأن الحكومة الأولى في شرقي الأردن برئاسة رشيد طليع لم يكن فيها اي منصب يتعلق بالشؤون التجارية والإقتصادية بإستثناء منصب مشأور المالية حسن بك الحكيم [3].

عملت بريطانيا عند اندلاع الحرب العالمية الثانية على تخصيص كميات أو كوته مناسبة من البضائع المختلفة للاردن في محاولة منها لمنع الاحتكار وايقاف أي تفشي للسوق السوداء وتشجيع ما يتبع ذلك من استقرار الثقة كذلك بنتيجة الحرب العالمية الثانية لمصلحة بريطانيا وحلفائها وكان لهذا الاجراء اثر ايجابي في النهوض بالأوضاع الإقتصادية عند بداية الحرب ، واستمر تطبيق نظام الكوتا وساهم في رفد الاقتصاد الأردني بمصادر رأسمالية كبيرة انعشت التجارة وكان يتم توزيع الحصص بمعرفة موظف بريطاني في دار الإعتماد البريطاني في غياب أي برنامج للحكومة الأردنية وإنما بمشورة وتشجيع من بعض ذوي المصالح من الأردنيين وغيرهم وكان مركز تموين الشرق الأوسط (Middle East Supply

---

([1])محافظة، محمد ، العلاقات الأردنية الفلسطينية ج/1 ، ص 147.

([2])انظر ، رؤوف أبو جابر ، تاريخ شرقي الأردن واقتصاده خلال القرن التاسع عشر ومنتصف العشرين ، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2009 ، عمان الأردن ، ص 165 ، وسيرد لاحقاً ، أبو جابر ، تاريخ شرقي الأردن .

([3])أبو جابر ، تاريخ شرقي الأردن ، ص 165 .

(Centerوقد تبين له ان شرقي الأردن لن تعطي اي تفاصيل بخصوص النقص الحاصل في المواد الضرورية والتموينية لعدم وجود احصاءات لديها لذلك طلب موظفي المركز من دار الإعتماد البريطانية تزويدهم بقائمة بالتقديرات المناسبة لحاجات الأردن وكان المسؤول في دار الإعتماد موظف بريطاني هو ا.ت.ليدجر (ledjer) ورفع مستوى الكميات حتى لا يحدث نقص واستغل التجار هذا الارتفاع لمصلحتهم [1].

المالية

كانت شرق الأردن جزءاً من الإمبراطورية العثمانية وكانت العملة العثمانية هي العملة القانونية فيها قبل الحرب العالمية الأولى وبعد نشوء امارة شرق الأردن عام 1921 صدر أول قانون موثق للنقد في الإمارة مؤرخ في 15 شباط 1923 ومنشور في العدد 3 من الجريدة الرسمية الصادرة في 11 حزيران 1923 وكانت العملة السورية ووحدتها انذاك القرش السوري العملة المعتمدة في النفقات والواردات وكان غيرها النقود الذهبية والأوراق المالية المصرية وكذلك الليرة الإنجليزية الذهبية ، والليرة الفرنساوية الذهبية ، والريال المجيدي واقسامه البرغوث الكبير والبرغوث الصغير [2].

تأسس البنك العثماني في عام 1856 في اسطنبول كشركة تمثل بريطانيا وبنك باريس وهولندا العثماني والحكومة العثمانية ، وكان اهم البنوك العاملة في البلاد بلا منازع ، وهو بنك بريطاني قام بدور البنك الحكومي المركزي والبنك التجاري معاً ولم يكن في البلاد بنك غيره قبل عام 1925 ، وعقدت في 31 تشرين أول 1925 إتفاقية بين حكومة شرق الأردن والبنك العثماني عقب الموافقة على فتح فرع له في شرقي الأردن [3].

([1])أبو جابر ، تاريخ شرقي الأردن ، ص 180 .

([2])انظر ، عبدالله عبد المجيد المالكي ، الموسوعة في تاريخ الجهاز المصرفي الأردني ، المجلد الأول ، السياسة النقدية ، الأردنية للتصميم والطباعة ، 1996 ، ص 24 ، وسيرد لاحقاً ، المالكي ، الموسوعة .

([3])المالكي ، الموسوعة ص 19 .

وبعد الحرب العالمية الأولى أصبح النقد المتداول هو الجنيه المصري إلى جانب الجنيه الإنجليزي الذهبي ثم اعطي الجنيه المصري صفه التداول الاجباري مع السماح بتدأول النقود الذهبية على اختلاف انواعها ومصادرها [1].

أصبح الجنيه الفلسطيني من ايلول 1927 حتى 1949 هو العملة القانونية لإمارة شرق الأردن ، وكانت " هيئة نقد فلسطين " التي كان مقرها في لندن تدير شؤون النقد لكل من شرقي الأردن وفلسطين وكانت الهيئة تقسم الارباح بين البلدين طبقاً لحجم التداول فيهما ، وكان تداول النقود في الأردن قليلاً ففي 1932/1931 قدر بــ 150.000 جنيه فلسطيني وفي عام 1939/1938 قدر بــ 400.000 جنيه استرليني [2].

ألف مجلس الوزراء مجلس النقد عام 1948وذلك على النحو التالي :

1. مستر كود رنجتون رئيساً للمجلس .
2. الأمير عبد المجيد حيدر الوزير الأردني المفوض في لندن ممثلاً للحكومة الأردنية.
3. مستر سي . آي . لومب ممثلاً لبنك بريطانيا .
4. السير أورم سارجنت ممثلاً للبنك العثماني .
5. عبد المجيد شومان ممثلاً للبنك العربي .

قرر المجلس في اول جلسة عقدها في 14 ايلول 1949 تعيين المستر يومانز في منصب سكرتير المجلس "براتب 600 جنيه استرليني سنوياً ، شاملاً جميع المصاريف " وكان المستر يومانز يشغل منصب سكرتير مجلس النقد الفلسطيني في الوقت نفسه [3].

([1])يوسف ابراهيم ، التخطيط والتنمية الإقتصادية ، ص 33.

([2])هير شلاغ ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث ص 322

([3])المالكي ، الموسوعة ، ص 21

وعين المجلس ايضاً المستر كندرك ضابطاً للنقد وكان يشغل منصب ضابط النقد في مجلس النقد الفلسطيني ، وظل يشغل هذا المنصب حتى نهاية عام 1951 وكان يحمل رتبة مقدم في الجيش البريطاني ، وفي 30 كانون ثاني 1950 قرر مجلس الوزراء ان يكون مركز مجلس النقد في مدينة لندن [1].

هذا المعدل المنخفض البالغ 1.3 جنيه فلسطيني للفرد من السكان قبيل الحرب العالمية الثانية كان يرجع إلى الحجم الضئيل من المشتريات الذي كان يقوم به الفلاحون والبدو الذين كانوا يعيشون في ظروف اقتصاد اكتفاء ذاتي [2].

يقول يوسف ابراهيم عبد الحق في كتابه "التخطيط والتنمية الإقتصادية في الأردن" : في التطرق إلى موضوع المالية العامة خلال بداية عهد الإمارة ، نستطيع القول بأن الميزة الرئيسية هي عدم وجود ميزانية عامة للإمارة بالمعنى العلمي لهذه العبارة ، خلال السنوات الأولى من تأسيسيها مما ادى إلى حدوث خلل في الوضع المالي للحكومة وقد استمر الوضع على هذا المنوال إلى ان تم تعيين مستشار مالي بريطاني يقوم بالإشراف على مالية الإمارة وتحضير ميزانيتها العامة[3].

والواقع ان بريطانيا كانت تدعم شرق الأردن مالياً ، ففي بداية العشرينات بلغت المعونة البريطانية ثلث إجمالي انفاق الحكومة ، ففي عام 1924 – 1925 كانت المعونة البريطانية 77.500 جنيه استرليني مقابل ايراد ميزانية يبلغ 413000 جنيه استرليني ، وفي 1930 – 1931 كانت المعونة البريطانية 108.700 جنيه استرليني مقابل ايراد ميزانية يبلغ 260 الف جنيه استرليني ، ومنذ السنة المالية 1937 – 1938 زادت بريطانيا حصتها في ميزانية شرق الأردن ، التي كانت حتى الحرب العالمية الثانية لا تصل إلى نصف مليون جنيه استرليني[4]. والزيادة في النفقات لم تكن نتيجة لتزايد الاهتمام بالإنعاش الاقتصادي والإجتماعي للإمارة بقدر

---

(1)المالكي ، الموسوعة ، ص 21

(2)هير شلاغ ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث ، ص 322

(3)يوسف ابراهيم ، التخطيط والتنمية الإقتصادية ، ص 34

(4)هير شلاغ ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث ، ص 322

ما كانت نتيجة لتزايد متطلبات الأمن والدفاع عنها وهو ما كانت سلطات الإنتداب البريطاني توليه كل عناية واهتمام وذلك لخدمة وجودها في المنطقة [1].

اجمالي الموازنات لحكومة شرق الأردن[2]

سنة الميزانية	اجمالي الإيرادات لحكومة شرق الأردن	اجمالي النفقات لحكومة شرق الأردن
1930-1929	326970	327870
1931-1930	350645	346151
1932-1931	348690	357028
1933-1932	346727	349200
1936-1935	373913	404404
1937-1936	420340	469909
1938-1937	466858	502732
1939-1938	736569	729853
1940-1939	844041	---
1941-1940	783117	810125
1943-1942	1219355	1232064
1944-1943	2071611	2625140
1945-1944	3117355	3129355
1946-1945	3188320	3249620
1947-1946	1578445	1578445
1948-1947	1325224	1378030
1949-1948	1593841	1593841
1950-1949	2344402	2344402
1951-1950	4091030	4191030
1952-1951	11755122	13744144
المجموع	35631304	37206481

(1)يوسف ابراهيم ، التخطيط والتنمية الإقتصادية ، ص 35

(2) انظر ملحق الموازنات المالية بالإعتماد على الجريدة الرسمية

ويلاحظ في جانب الإيرادات أن الإمارة كانت تعيش عالة على المساعدات البريطانية التي كان الهدف الأساسي منها هو الدفاع والأمن ، ومع تزايد الانفاق الحكومي وما نتج عنه من تزايد العجز في الموازنة خلال الفترة 1939 / 1940 – 1945 /1946 ، فقد تزايدت المساعدات البريطانية للإمارة[1]. فكان ينفق حوالي 60 – 65 % من ايرادات الدولة على الدفاع ، وحوالي 20 % على الإدارة و 15-20 % على الزراعة والري والتعليم والصحة ، ولم يكن على شرقي الأردن ديون داخلية أو خارجية أساساً بفضل المعونة البريطانية ، وكان معظم مساهمة بريطانيا في مالية شرق الأردن لا يدرج في الميزانية الرسمية أي 75 – 80 % من النفقات[2].

وهناك مبالغ كانت من ضمن بنود المساعدات تعطى على شكل هبات لشيوخ القبائل المختلفة وزعامات البلاد التقليدية واصحاب النفوذ فيها[3].

يقول هاني حوراني في كتابه التركيب الاقتصادي الإجتماعي لشرقي الأردن:

" كانت المساعدة المالية البريطانية المصدر الأول لدخل الإدارة ، وقد قررت هذه المساعدة المالية الخارجية بأهدافها وبالشروط التي ارتبطت بها ، علناً وضمناً وبوجوه صرفها ، ان انفاق الدولة سيتجاوز قدرات دخلها المحلي ، واعطت هذه المساعدة المالية الخارجية دوراً مضخماً للدولة يتجاوز الاحتياجات المتواضعة لبلد له شروط وظروف شرقي الأردن ويتسم بدرجة متدنية من التطور الانتاجي" ، ويضيف : احدثت المساعدة المالية الخارجية للدولة والجيش اختلالاً متزايداً في التركيب الاقتصادي المحلي ، مع ترك آثار اجتماعية ضارة ، فالمساعدة المالية البريطانية وهي تتعمق أكثر في مفاصل البلاد أعطت الإدارة والجيش مكانه اقتصادية متنامية وجعلت منهما قطاعين موظفين للقوة الكاملة ، وقد اكتسب قطاعاً

([1])يوسف ابراهيم ، التخطيط والتنمية الإقتصادية ، ص 36

([2])هير شلاغ ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث ، ص 322

([3])يوسف ابراهيم ، التخطيط والتنمية الإقتصادية ، ص 37

الإدارة العامة والجيش دوراً متعاظم الاهمية من الوجهه الإقتصادية المحلية ولم يلبث ان لعب هذين القطاعين الدور المقرر والموجه لتطور الاقتصاد المحلي برمته[1].

كان نصيب شرقي الأردن من الديون العثمانية عشرين مليوناً وخمسة وعشرين الف فرنك فرنسي أي ما يعادل 310 الاف جنيه استرليني ، قامت بريطانيا بتسديده خلال عشر سنوات انتهت بانتهاء السنة المالية 1935 / 1936 وقد اعتبرت الاقساط المدفوعة بهذه الصورة وقيمة كل قسط منها (21.008) جنيهات استرلينية بمثابة إعانة من الخزينة البريطانية [2].

إزداد حجم الإعتماد على المساعدة المالية البريطانية اثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها زادت حاجة بريطانيا لرفع عدد القوات المحلية واقامة عدد من المشاريع الضرورية وارتفعت حصة الانفاق على القوات العسكرية الذي كان يوازي 28 % من نفقات الدولة لعام 1924 ارتفع ليصل إلى 36 % عام 1937 ثم تضاعفت ليصبح 74 % من نفقات الدولة العامة لعام 1945 / 1946 [3].

نظراً لتزايد احتياجات البريطانيين، إزدادت نفقات الإدارة المركزية والمالية، وزاد الانفاق على البريد والتلغراف والاشغال العامة وخاصة شق الطرق وازدياد الانفاق على الإنشاءات العسكرية التي كانت تمول بعض وجوهها من الموازنة العامة الأردنية وخاصة اثناء الحرب[4].

قامت بريطانيا بتقديم كل هذه المساعدات بناء على الإتفاق الذي تم بينها وبين الأمير عبدالله بن الحسين عام 1921 بشأن تأسيس الإمارة ، حيث حصلت بموجب هذا الإتفاق على امتيازات عسكرية وسياسية هامة ، وتعهدت بتقديم العون المالي لسد احتياجات الإمارة الدفاعية والأمنية وقد تأكد ذلك مرة أخرى في معاهدة التحالف بين الإمارة وبريطانيا عام 1929 التي نصت على ان تتعهد الحكومة البريطانية عند

([1])حوراني، التركيب الاقتصادي الإجتماعي ، ص 111

([2])يوسف ابراهيم ، التخطيط والتنمية الإقتصادية ، ص 37

([3])محافظة ، العلاقات الأردنية البريطانية ص98

([4])حوراني، التركيب الاقتصادي الإجتماعي ، ص 118

تقصير واردات الإمارة عن سد النفقات المادية للإدارة بأن تعمل على تدبير إعانة من الخزانة البريطانية لسد هذه النفقات[1].

تم تسجيل 184 شركة في شرقي الأردن بما في ذلك بعض شركات النقل وعدد من الموزعين المحليين لبضائع الشركات الصانعة الاجنبية في الفترة من 1921 – 1948 ، وقد اعطيت شركة اجنبية امتياز تطوير الحمامات المعدنية في " الزرقاء – ماعين " ولكن السلطات البريطانية ألغت هذا الامتياز بدعوى أن الشركة الاجنبية أكتشفت ان الطلب على مثل تلك الخدمة ليس له جدوى إقتصادية[2].

بعد ان تحقق لبريطانيا الهيمنة السياسية على شرقي الأردن من خلال اخماد الانتفاضات المتعددة والسيطرة على الأجهزة الأمنية المختلفة توجه اهتمام السلطات البريطانية إلى تخفيف كلفة الاحتياط بشرقي الأردن ضمن الشبكة الواسعة من المناطق الواقعة تحت الإنتداب البريطاني وقد استعملت بريطانيا عدة اساليب لتحقيق هذا الهدف[3].

1. التقليل من الانفاق
2. الابقاء على المعونة السنوية في مستويات منخفضة
3. زيادة الايرادات المحلية

وجاء اجمالي الايرادات من الجمارك والرسوم ما نسبته 35%، وكانت حصة الضرائب غير المباشرة الأخرى في الدخل الاجمالي غير قليلة ، في حين كانت الضرائب المباشرة من الارض والماشية والويركو ، والضرائب البلدية ، وضريبة الدخل لا تجلب الا مبالغ قليلة ، ففي نهاية الثلاثينات ، جاء 1% فقط من ايرادات الحكومة من ضريبة الدخل التي أنشئت لأول مرة عام 1933[4].

كما عملت بريطانياعلى اقامة نظام ضريبي فعال استهدف زيادة العائدات الحكومية بالإضافة إلى زيادة الضرائب والرسوم الجمركية ،وخلال فترة الإنتداب

([1])يوسف ابراهيم ، التخطيط والتنمية الإقتصادية ، ص 37

([2])حمارنة، الاقتصاد الأردني ، ص 13

([3])حمارنة، الاقتصاد الأردني ، ص 13

([4])هير شلاغ ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث ، ص323

بأكملها لم تكن هناك سياسة شمولية للنمو تتجاوز الحد الادنى المطلوب للإبقاء على المجتمع الراكد[1].

وكانت الضرائب المباشرة خلال الفترة المبكرة للحكم البريطاني هي الضرائب نفسها التي كان يفرضها العثمانيون وكان النظام الضريبي مبني على الفوضى ، وفي محاولاتهم المستمرة لتخفيض التزاماتهم المالية، سعى البريطانيون إلى زيادة الدخل من المصادر المحلية ولم يكن بالإمكان فرض زيادة كبيرة ، ولكن كان هناك طريقة فعالة في التقدير واستيفاء الضرائب [2].

وقد أرسلت الإدارة البريطانية السير إيرنست دوسون الخبير مالي إلى البلاد لدراسة نظام حيازة الارض وضريبة الأراضي، وقد استبدل النظام الضريبي القديم في البلاد بنظام اكثر تماثلاً وكان الهدف منه تأمين مصدر للدخل يمكن الإعتماد عليه بالنسبة للدولة[3].

فرضت سلطات الإنتداب البريطانية ضريبية جديدة على الدخل الشخصي وكانت تجبى من الموظفين الذين يعملون برواتب ومن المسؤولين والموظفين الحكوميين وأفراد الجيش العربي ، وخلال سنوات الحرب العالمية الثانية حاولت وزارة المستعمرات فرض ضريبة اضافية على " المجتمع – الزراعي " كوسيلة لتخفيض المنح وحماية التضخم الناتج عن زيادة اسعار القمح والشعير[4].

لفت السير كيركبرايد المعتمد البريطاني في عمان نظر وزارة المستعمرات البريطانية إلى انه حتى بداية العمل بالزيادة الاخيرة في نسبة ضريبة الممتلكات

([1])حمارنة، الاقتصاد الأردني ، ص 13

([2])حمارنة، الاقتصاد الأردني ، ص 17

([3])حمارنة، الاقتصاد الأردني ، ص 17

([4])انظر: 1942 / 77103 / 58 / C.O 831 ، هي مسودة مذكرة اعدها أوليفر ســتائلي (oliver Stanley) بتاريخ 1 كانون الأول / ديسمبر عام 1938

الريفية في فلسطين ، كان المزارعون في شرقي الأردن يدفعون ضرائب اكثر من نظرائهم الفلسطينيين[1].

وقال كيركبرايد في مذكراته المقدمة إلى وزارة المستعمرات : ان المزارعين كانوا يدفعون حصتهم من الضرائب ولكن الطبقات العاملة في التجارة لم تكن تدفع هذا الضرائب ولم تتخذ اية اجراءات أخرى للتخفيف على المزارعين من وطأة أعبائهم الإقتصادية[2].

إعترف المعتمد البريطاني هنري كوكس في عمان وبطريقة غير مباشرة أن سياسة بلاده لم تساعد فعلياً على تطوير البلاد وعلق على موازنة عام 1935 – 1936 قائلاً انها موازنة "ركود" إذا لا يوجد فيها أي نفقات إنمائية[3].

المواصلات

نظرت بريطانيا إلى شرقي الأردن بأهمية لتحقيق مصالحها وكمنطقة سيطره بين كل من العراق وفلسطين، وكانت ترى ان ربط البلدين عبر الأردن مسألة بالغة الاهمية وبدأت بريطانيا ومنذ وقت مبكر بإجراء كشف جوي في أيار 1921 على الطريق بين الأردن والعراق لتحديد معالمها ثم كانت حملة عسكرية من مئة جندي وسيارات مصفحة وطائرات وأخذت تحدد نقاط امتداد الطريق وتقيم فيها مخافر زودت باللاسلكي وفي حزيران من نفس العام كانت هذه الحملة قد بلغت بغداد وبذلك بدأت عملية تأمين المواصلات البرية والجوية بين البلدين عبر الصحراء السورية[4].

وساعد شق الطرق الداخلية على المزيد من التقدم لأسباب متصلة باحتياجات تأمين الأمن الداخلي ومنذ 1936 شقت السلطات البريطانية وبتمويل خاص من عدد

([1])انظر: C.O 831 / 58 / 77103 / 1943 :PP .90-91.، وهي مذكرة اعـدها اليـك كركبرايد بتاريخ نيسان / ابريل عام 1944

([2])حمارنة، الاقتصاد الأردني ، ص 19

([3])حمارنة، الاقتصاد الأردني ، ص 13

([4])الماضي وموسى ، تاريخ الأردن ص 172 .

من المؤسسات البريطانية طرقاً تصل بين فلسطين والمدن الأردنية عبر طريق جسراللنبي- عمان واخر بين الحدود السورية والمدن الأردنية الأخرى مثل طريق درعا – الرمثا – المفرق – عمان - العقبة[1].

وعندما بدأت الحرب العالمية الثانية أخذ الإنجليز يقيمون تحصينات دفاعية حول إربد والمفرق وفي وادي الأردن استعداداً للمعارك المقبلة في ميادين الشرق ، وقد ادى هذا إلى تعزيز الطرق الموجودة وفتح بعض الطرق الأخرى [2].

مع قيام الحرب العالمية الثانية شرعت بريطانيا بشق طريق حيفا – بغداد الاستراتيجي الذي كان أطول خط مواصلات لبريطانيا العظمى في المنطقة وبلغت مسافة الطريق في الاراضي الأردنية 340 كيلو متراً من مجموع 1080 كيلو متراً وبلغت كلفته مليون جنيه استرليني وقد تكفلت السلطات البريطانية بنفقاته ومولته حكومة فلسطين " صندوق تنمية المستعمرات " وانهمك في تنفيذه مئات العمال الذي جرى تشغيلهم[3].

ادى تطور شق الطرقات بين شرقي الأردن والاقطار العربية المجاورة إلى تنشيط التجارة مع هذه البلدان ومع السوق العالمي كما أدى كجزء من هذا التطور في المواصلات والتجارة إلى ازدياد عدد سيارات النقل الصغيرة والكبيرة وسيارات الشحن ، حتى بلغ عدد العربات الالية عام 1926 لا يتجاوز 130سيارة ثم وصلت عام 1938 إلى 589 عربة ، أي كان هناك سيارة واحدة لكل 500شخص وكان هذا هو المعدل بالنسبة لمصر والعراق في تلك السنة " فيما عدا السيارات العسكرية "[4].

مدت السلطات العسكرية البريطانية عام 1942 وصلة طولها 41 كيلو متراً بين معان والنقب وكان الخط في الاراضي الأردنية موضع خلاف بين الإدارة

([1])حوراني ، التركيب الاقتصادي الإجتماعي ص 123 .

([2])موسى ، تاريخ الأردن ، ص 374 .

([3])حوراني ، التركيب الاقتصادي الإجتماعي ص 123.

([4])حوراني ، التركيب الاقتصادي الإجتماعي ص 124 .

البريطانية في شرق الأردن وحكومة فلسطين إدارة الإنتداب [1].وسنتطرق للحديث عنه بشيء من التفصيل في خط الحديد الحجازي لاحقاً.

واقتصر نشاط ميناء العقبة والحياة الإقتصادية فيه على الصيد ، الذي بدوره لم يلعب دوراً متنامياً في تنمية موارد البلاد وفي تأمين معيشة السكان المحليين ، وفي عام 1928 اقيم في الميناء معمل صغير لتثليج السمك وحفظه بحيث يتم تأمين عملية التصدير إلى فلسطين إلا ان صعوبات عدة حالت دون نجاح المشروع، وقد تكررت المخاوف دون فائدة وفي عام 1935 كان الصيد عبر الميناء ضئيلاً جداً وقد ذكر جيمس هورنيل عند زيارته للعقبة اجابه مختار القرية "هناك سمك كثير ولكن ليس هناك من يشتري" وقد ترك اكثر العاملين في الصيد حوالي"300 رجل" البلدة بحثاً عن العمل وقد اثر عدم وجود وسائل مناسبه للتصدير وللحفظ دون انتعاش الصيد السمكي في العقبة وبقي الصيد البدائي حيث 90% من عمليات الصيد تتم بالشباك اليدوية ،وفشلت عام 1936 محاولة للصيد بسفينة حديثة فقد تحطمت في طلعتها الأولى ولم تعد صالحة للاستعمال [2].

واثناء الحرب العالمية الثانية ومع النقص في اللحوم في فلسطين بذلت محاولات بريطانية في العقبة ومع البلدان المطلة على خليج العقبة لإستثمار صيد الاسماك ، واقيمت ثلاجات ومخازن مبردة كبيرة وسفن صيد متوسطة كلفت 80 الف جنيه فلسطيني [3].

الخط الحديدي الحجازي

عقد اجتماع بين رئيس النظار (الركابي) والكولونيل سايمس السكرتير العام لحكومة فلسطين في القدس بتاريخ 7 حزيران1925 حضره قائد الطيران البريطاني

([1])الموسى، سليمان، غربيون في بلاد العرب،، ط1 ، المطبعة الوطنية، منشورات دائرة الثقافة والفنون ، عمان ، 1969، ص138.

([2])حوراني ، التركيب الاقتصادي الإجتماعي ، ص 125.

([3])حوراني ، التركيب الاقتصادي الإجتماعي ، ص 125.

العام وقائد طيران شرقي الأردن المستر كيركبرايد من عمان وذلك للتباحث في عدة طلبات مقدمة من الأمير عبد الله وهي [(1)].

1- التصريح بسلامة شرقي الأردن وتأييد الإعتراف بموقف صاحب الإمارة ..

2- حرية المناقلات التجارية البرية وبالسكة الحجازية حتى المدينة .

3- عدم المساس بالمناقلات البحرية مع الحجاز وفي بواخرها .

4- حرية النقل ما هو عائد للحكومة الحجازية من الادوات والتجهيزات إلى الحجاز.

5- تحديد البدء في الإتفاقية بين حكومة شرق الأردن وحكومة لندن .

وعقد بين الطرفين اجتماع اخر وفي 9 حزيران تمت الموافقة فيه على المواد التي تم التباحث فيها وبأن السكرتير العام والكولونيل سايمس سياتيان لعمان ويتباحثان مع الأمير عبدالله في المادة رقم 7 [(2)].

وصدرت الارادة السنية بالموافقة على تسليم محطة معان لإدارة الخط الشمالي وكذلك تسليم الخط الجنوبي حتى المدورة إلى إدارة الخط الشمالي وفي 17 تشرين أول 1929 ارسل الأمير عبدالله كتاب إلى المعتمد البريطاني يطلب فيه سفر واستبدال المستر جراهام وقد قام المندوب البريطاني بالرد على كتاب سمو الأمير بكتاب مؤرخ 1929/11/2 وذكر فيه بأنه قد أوعز إليه من قبل المندوب السامي باللقاء زمام إدارة الخط إلى المستر فيفيان من مصلحة سكة حديد فلسطين وسيكون لقبه ناظر ومراقب محطة عمان ويثني فيه على المستر فيفيان[(3)].

رد الأمير عبدالله على كتاب دولة المعتمد البريطاني بكتاب بتاريخ 1929/12/31 شرح فيه ان المقصود ليس تعيين الاشخاص من محطة عمان أو اي محطة أخرى ولكن الموضوع هو إدارة خطوط شرق الأردن من قسم الخط الحجازي مع اعتبار مديرية شرق الأردن كسائر الإدارة وهي قائمة بذاتها غير تابعة للمديرية العامة

([1])الوثائق الهاشمية ، أوراق عبد الله بن الحسين ، الخط الحديدي الحجازي ، 1925 – 1949 ، م 8 ، ق 1 ، 1996 ص13.

([2])الوثائق الهاشمية ، م 8، ق 1 ، ص 14

([3])الوثائق الهاشمية ، م 8، ق 1 ، ص 32

بحيفا ولا تقل عنها مقاماً ومنزلة لافتاً نظر المعتمد البريطاني إلى التفاهم بينه وبين الكولونيل لورنس لمباشرة سير الخط سنة 1922 [(1)].

وقد قام المندوب البريطاني بالرد على كتاب الأمير عبدالله بتاريخ 1930/1/11 لافتاً نظر الأمير إلى أن اقسام الخط الحجازي الواقعة في منطقتي الإنتداب في فلسطين وشرق الأردن تدار من قبل حكومة جلالة الملك بصفة وديعة إلى ان يتقرر نهائياً امر امتلاك وإدارة جميع الخط ، وقد قررت حكومة جلالة الملك بدورها ان يكون القسم الواقع في شرق الأردن تحت إدارة المدير العام لسكك حديد فلسطين غير ان حسابات ايرادات ومصروفات الخط الحجازي منفصلة عن حسابات السكك الحديدية الفلسطينية، لذلك إدارة القسم الواقع في شرق الأردن هي عين إدارة القسم الواقع في فلسطين [(2)].

وعقد اجتماع بين السكرتير العام للحكومة توفيق أبو الهدى ومعه المستشار القضائي C.R.W.SLIN من حكومة شرق الأردن وبين المستر نورمان نبتويش النائب العام لحكومة فلسطين ، والمستر جريهام الموظف في خط الحجازيوم السبت 7 حزيران 1930 بخصوص قضية ملكية برك الماء المجاورة للخط الحجازي وتم الإتفاق بين الطرفين على استعمال بركتي القطرانة والجيزة بحسب الترتيب الاتي :

1. بركة القطرانة : لا يسمح للعربان النازلين بصورة دائمة من أخذ الماء ولكن يسمح للمارين من البدو ان يأخذوا الماء بعد مراجعة قائد المخفر الذي يرتب بالإشتراك مع مأمور المحطة كيفية أخذ الماء .
2. بركة الجيزة : يمكن لإدارة السكة الحجازية أن تأخذ من ماء البركة ما يلزم للشرب وللماكنات إلا اذا اخطرت من قبل الحكومة بأن الماء لا يكفي للماكنات وعندئذ لا يحق لها ان تأخذ الا ما يلزم للشرب [(3)].

وكان رد الأمير عبدالله على وقائع الإجتماع مؤثراً ، حيث ذكر ان هذه البرك أنشئت قبل بناء السكة، وهي من جملة الاعمال الخيرية المنسوبة لسلاطين الاسلام

([1])الوثائق الهاشمية ، المجلد الثامن ، القسم الأول ص 34

([2])الوثائق الهاشمية ، م 8، ق 1 ، ص 34

([3])الوثائق الهاشمية ، م 8، ق 1 ، ص 34

العظام ، وهي سبيل لكل ظامئ في الصحراء، وليس باستطاعته الموافقة على المادة الأولى التي يمنع البدو النازلين بصورة دائمة من استعمال تلك المياه، ولسببها يخف مرور مواشي البدو من البلاد المزروعة، وتقلل وطئه تخريباتها،وفي 21 نيسان 1924 ارسل هيربرت صموئيل رسالة إلى الأمير عبدالله يخبره فيها بأن هناك سوء فهم فيما يختص بشروط نقل إدارة قسم الخط الحجازي الواقع في شرق الأردن من رئيس المعتمدين البريطانيين إلى إدارة الكولونيل هولمز، واعتبار الخط الحجازي الذي يسير في منطقة فلسطين منفصلاً تماماً عن سكة حديد فلسطين، وان حكومة جلالة ملك بريطانيا هي المسؤولة عن الخط الحجازي، وفقاً لبرتوكول الإنتداب، ثم نوه في آخر رسالته، بان الكولونيل هولمز لا يقوم بعمله من جهة هذه السكة، كموظف في حكومة فلسطين، ولكن كوكيل معين من قبل حكومة جلالة الملك ، وان يقدم تقريراً وافياً عن اشغال قسمي الخط خلال بضعة اشهر حتى تكتمل المعلومات حول حالته الإقتصادية والتجارية عند البحث في التسوية العامة [1].

وقرر المجلس التنفيذي في البند السابع من جلسته(303) المنعقدة بتاريخ 1930/9/21 تعديل القرار المبرم سابقاً وذلك بناء على ما اقترحه سمو الأمير بالآتي[2].

1. لا بأس من السماح للسكة بـــأن تأخذ الماء الكافي من بركة الجيزة للقطارات فوق العادة على ان يمنع ورود جميع مواشي البدو من ابل وشاه لأيًّ كان ما عدا (شربهم الخاص) وان لايعارض سكان الجيزة في استعمالهم الماء لهم ولمواشيهم الزراعية وأبقار حرثهم .
2. القطرانة تتبع الشروط الواردة في المادة الأولى أما المواشي فلها ان ترد اللجون على ان يسمح للبدو بإملاء قربهم لشربهم الخاص .

ولم يرق للسلطات البريطانية القرار الذي إنتهجته امارة شرقي الأردن وأقره المجلس التنفيذي والقاضي باعتبار السكة الحجازية في شرق الأردن دائرة من دوائر الحكومة الرسمية لذا قام المعتمد البريطاني في عمان بالتأكيد على ان قسم السكة

([1])الوثائق الهاشمية ، م 8، ق 1 ، ص 39

([2])الوثائق الهاشمية ، م 8، ق 1 ، ص 43

الحجازية الواقع في شرق الأردن وفلسطين يدار من قبل حكومة الملك بصفة وديعة إلى أن يتقرر نهائياً أمر إدارة كامل الخط ثم إدارة هذا الخط الحالية والإشراف عليه مخول إلى مدير سكة حديد فلسطين بصفته وكيلاً عن حكومة جلالته لذلك يجب اعتبار السكة الحجازية في شرق الأردن كمصلحة اجنبية عن شرق الأردن .

إحتكم الطرفان إلى رأي المستشار القضائي الذي وضح الجذور التاريخية لقضية السكة في مؤتمر لوزان عام 1923 والصفة الدينية للسكة الحجازية مع تأكيده على بقاء الدولتين المنتدبتين بريطانيا وفرنسا مسؤولتين عن تشغيل الخط وصيانته بصورة منتظمة ويبقى في حوزتهما كأمانة للاشخاص الحكميين أو غيرهم الذين قد يقرر لهم بالنتيجة الحق بصيانة الخط وادارته وبين المستشار القضائي بأن هذا الراي هو رأي حكومة جلالة الملك وانه قد تم ابلاغ سمو الأمير من قبل فخامة المندوب السامي لفلسطين ، لذا فقرار مجلس الوزراء مجحف تماماً ومضاد لمقاصد الدولة المنتدبة الصريحة ولذلك فأن هذا القرار غير قانوني ويجب الغاؤه [(1)].

وافقت حكومة شرق الأردن على الإعتراف بان إدارة القسم الموجود في بلاد الإمارة من السكان الحجازيين هي إدارة اجنبية ، وقد صرح المسيو بومبار رئيس اللجنة المالية الإقتصادية في مؤتمر لوزان في الإجتماع الذي عقدته اللجنة في 1923/1/27 برغبة حكومتي فرنسا وبريطانيا العظمى بالموافقة على تكوين مجلس استشاري معترفين بذلك بالحالة الدينية للسكة الحجازية لتأكيد المحافظة على السكة وتحسين احوال الحجاج وسيؤلف من اربع أعضاء من سوريا وفلسطين وشرق الأردن والحجاز مع عدم تعارض توصيات المجلس مع طلبات المجتمع الصحي الدولي وتقسيم الارباح واجراء التحسينات على الخط. [(2)].

عقد إجتماع في حيفا في آب 1928 اعضاؤه من موظفين فنيين من مصلحة سكك حديد فلسطين وسوريا وممثل من قبل الحكومة السعودية وذلك لأجل النظر في الطرق والوسائل العملية لأجل إعادة فتح القسم المعطل من خط السكة الحجازية الواقع جنوبي معان وجعله صالحاً لحركة النقل ولكن نظرا لأسباب عديدة واهمها

([1])الوثائق الهاشمية ، م 8، ق 1 ، ص 47

([2])الوثائق الهاشمية ، م 8، ق 1 ، ص 50

موقف ممثل الحكومة السعودية لم يسفر ذلك الإجتماع عن نتيجة واهملت المسالة .[1]

و تم إعادة المسألة مرة أخرى وتعاونت بريطانيا مع فرنسا واستعدتا للتفاوض مع السلطات السعودية بشأن المسائل الفنية المجردة المتعلقة بإصلاح القسم المعطل من الخط واما مسالة ملكية الخط فقد استثنيت من البحث .

وقد وافقت الحكومة السعودية على ارسال مندوب إلى المؤتمر الذي ضم العديد من الفنيين والذي عقد في حيفا يوم 10تشرين أول 1935 برئاسة المدير العام لسكك حديد فلسطين[2].

خط حيفا - بغداد IRaq petroleum company(I.P.C)

وافق المجلس التنفيذي في 1931/1/10 على الإتفاق المختص بتنظيم مرور الزيوت المعدنية لشركة زيت بترول العراق [3]. في بلاد شرق الأردن وأشير لذلك في الجريدة الرسمية لإمارة شرق الأردن[4].

ووقع الإتفاقية حسن خالد أبو الهدى بحضور مستشار العدلية (سيتون) عن شرق الأردن و.جسكليروس عن الشركة وبحضور المعتمد البريطاني في شرقي الأردن الكولونيل هنري كوكس[5].

تألفت الإتفاقية من ستة وعشرون مادة تناولت جميع جوانب الموضوع مثل الحقوق الممنوحة للشركة ومدة الامتياز وتقديم المخططات والانابيب ، وتسليم الاموال حين انتهاء مدة الإتفاق والنزول عن الحقوق والاماكن المقدسة والاثار

([1])الوثائق الهاشمية ، م 8، ق 1 ، ص 55

([2])الوثائق الهاشمية ، م 8، ق 1 ، ص 57

([3])تأسست الشركة عام 1911 باسم شركة الامتيازات الافريقية والشرقية المحدودة الضمان وتم تغير الاسم إلى شركة زيت البترول التركية المحددة الضمان عام 1912 وهذا تغيير إلى شركة زيت البترول العراقية عام 1929

([4])الجريدة الرسمية لإمارة شرق الأردن ، عمان ، الاثنين 29 رمضان 1349 الموافق 16 شباط 1931 ، ص 58

([5])الوثائق الهاشمية ، (أوراق عبدالله بن الحسين) المجلد الثالث عشر ، القسم الأول ، ص 47

القديمة ، واعفاء المنتوجات من الضرائب والبيع في الاسواق المحلية والرسوم الجمركية ، ورسوم التوريد والتسهيلات ، واجور السكك الحديدية وإنشاء سكة حديد من قبل الشركة ، واستعمال الشركة للطرق من قبل الشركة وكذلك العمال واجتياز الحدود وفرض الضرائب والمواصلات والنقل ومواد البناء والإنشاءات والمياه والاراضي الأميرية والخصوصية والأمن واسهم الشركة ، والعمل بمقتضى قانون تسجيل والعمل العمومي وصيانة الحكومة والعطل والاضرار والظروف القهرية والتحكيم والمعاهدات الدولية والامتيازات ، وصلاحية تحويل الإتفاق والهوامش[1].

تم الإتفاق سريعاً بعد مفاوضات لم تتجاوز الشهرين ويبدو من خلال تحليل بنود الإتفاقية قلة خبرة المفأوض الأردني بمثل هذا النوع من الإتفاقيات وخصوصاً بعد ظهور عدة ثغرات احتاجت لمراسلات جديدة بين الحكومة وإدارة الشركة وكذلك بعض الضغوطات التي مورست على الحكومة من خلال دار الإنتداب البريطاني في عمان[2].

اشرف سلاح الهندسة الملكي البريطاني على وضع مخططات الطريق والمناطق التي من المقرر المرور منها بالتعاون مع دائرة المساحة الأردنية وروعي في تخطيط الطريق ان تسير بخط مستقيم قدر المستطاع مخترقة في معظم اجزائها مناطق سهلية ضمن اقصر مسافة بين الحدين الشرقي والغربي من حدود الأردن وربما يعود ذلك لأسباب اقتصادية :بهدف التوفير في تكلفة الإنشاء[3].

قررت سلطات الإنتداب البريطاني استخدام نفوذها لرأب الصدع الذي حدث بين فينة وأخرى في علاقة الشركة بالحكومة فنرى المعتمد البريطاني يرسل كتاباً لرئيس الوزراء مفاده ان " مبلغاً قدره الفا جنيه فلسطيني قد خصص لدائرة الاراضي

([1])الوثائق الهاشمية ، (أوراق عبدالله بن الحسين) المجلد الثالث عشر ، القسم الأول ، ص 48

([2])أبو سليم ، عيسى ، انجازات شركة النفط العراقية في الأردن 1931 – 1963 ، مجلة كلية الآداب ، جامعة المنصورة ، عدد 85 ، يناير 2016 ، ص 248 ، وسيرد لاحقاً ، أبو سليم ، انجازات .

([3])أبو سليم ، انجازات ، ص 251

والمساحة في السنة الحالية لتأمين نفقات واستملاك الاراضي لأجل تخطيط الطريق[1].

أرسل المعتمد البريطاني في عمان كتاب إلى توفيق باشا أبو الهدى رئيس الوزراء الأردني في 1939/11/11 لافتاً نظره إلى ان حكومة شرق الأردن " تأبى" عقد الإتفاق المبحوث عنه الذي تعهدت فيه بصيانة الطريق الا اذا أكدت لها حكومة جلالته ان تمدها بالمال اللازم بصيانة الطريق سنوياً ، وان (الكلام للمندوب السامي في كتابه) من المرغوب فيه ان تكون إدارة شرق الأردن هي المسؤولة مباشرة عن صيانة ذلك القسم من طريق حيفا – بغداد الذي يمر ضمن حدودها وان حكومة جلالته توافق على رد نفقات الصيانة إلى حكومة شرق الأردن بواسطة الإعانة المالية التي تدفع بمقتضى أحكام المعاهدة المؤرخة في 20 شباط سنة 1928 أو بواسطة غيرها من الوسائل المناسبة[2].

جرت محادثات مطوله بين الحكومة الأردنية وشركة بترول العراق حاولت فيه الشركة الظهور بصفة صاحب ولاية شرعية على الارض الأردنية وطلبت وفق كتاب المعتمد البريطاني رقم 258 / مكتوم تاريخ 1939/11/16 وضع انظمة تفرض قيود على المركبات التي يسمح لها باستخدام الطريق[3].

تشكلت لجنة من الفنيين في حكومة فلسطين وتوصل الجميع إلى إتفاقية عام 1941 ونصت على إشراف الأردن على صيانة الطريق ، ثم بدأت المفاوضات على كلمة " مخيره" وأصر مجلس الوزراء الأردني على استبدالها بكلمة (مجبره) بحيث يصبح النص " تكون الشركة المومى إليها مجبرة لا مخيرة بصيانة الطريق أو اي جزء منها بعد انتهاء هذا الإتفاق......)[4].

([1])الوثائق الهاشمية ، (أوراق عبدالله بن الحسين) المجلد الثالث عشر ، القسم الأول ، ص 57

([2])الوثائق الهاشمية ، م 13 ، ق 1 ، ص 94

([3])أبو سليم ، انجازات ، ص 253

([4])أبو سليم ، انجازات ، ص 253

ويلاحظ من تعدد البرقيات والكتب والاحداث تدخل المعتمد البريطاني الذي ظهر بصفة الراعي لمصالح الشركة وليس مطبقاً لما نص عليه نظام الإنتداب ففي 1940/1/17 ارسل المعتمد البريطاني كتاباً إلى رئيس الوزراء لحكومة شرق الأردن نقتطف منه:

1. شركة النفط العراقية لن تقبل مسؤولية صيانة الطريق وانه لا يمكن الطلب إليها بصورة معقولة ان تفعل ذلك.
2. وافقت الشركة مبدئياً على تعبيد الطريق العمومية الحالية علماً بان حكومة شرق الأردن تعمل على صيانتها مدة لا تقل عن عشر سنوات.
3. وافقت حكومة جلالته مبدئياً على تزويد حكومة شرق الأردن بوسائل صيانة الطريق إلى اجل غير مسمى .
4. وافقت الشركة الآن على حذف الشرط الذي يقيد حكومة شرق الأردن بصيانة الطريق من عشر سنوات وطلبت تعديل مشروع الإتفاق بحيث تكون الشركة حره في أن تصون الطريق أو لا تصونها هذا اذا توقفت حكومة شرقي الأردن عن فعل ذلك.

رضخ مجلس الوزراء الأردني أمام ايضاحات كتاب المعتمد البريطاني وقرر الموافقة على ان تكون شركة بترول العراق مخيرة في صيانة الطريق التي تفتح[1].

أرسل وزير الدفاع الأردني كتاب يحمل رقم 50135/14/14 في 1940/9/15 إلى رئيس الوزراء يوضح بأن شركة بترول العراق تحاول فرض قيود أو مواصفات خاصة على المركبات التي تستخدم الطريق وهي غير متوفرة الا في سيارات الشركة وبالتالي المستثنى هم المواطنون الأردنيون ، وقد حاولت الحكومة الأردنية استغلال ظروف الحرب العالمية الثانية بالطلب من بريطانيا فتح طريق يربط بين عمان المفرق على نفقة الشركة الخاصة ورد المعتمد البريطاني بعدم وجود نص في الإتفاقية يشير إلى إنشاء الخط متعذراً ايضاً بعدم توفر الاموال اللازمة عدا عن عدم جدوى الطريق لخدمة المجهود الحربي البريطاني[2].

([1])الوثائق الهاشمية ، م 13 ، ق 1 ، ص 164

([2])أبو سليم ، انجازات ، ص 254

جاءت فيما بعد الإتفاقية تنص على صيانة الطريق عام 1947 بتقسيمها إلى ثلاثة اقسام ، القسم الأول من جسر المجامع على نهر الأردن إلى المفرق في الشرق وقبلت حكومة شرقي الأردن على استلامه وصيانته كجزء من مواصلات والقسم الثاني عمان – المفرق – الرمثا – درعا – ومعاذ إلى جسر الشيخ حسين ويقوم على صيانة الجيش البريطاني ، والقسم الثالث الممتد من المفرق والعراق وكان فيه خلاف في وجهات النظر حول تكلفة صيانة الميل الواحد من حيث عدد المشرفين والعمال وتكاليف المواد وخاصة الاسفلت ومدى التحسين اللازم لهذه الطريق[1]. وقد أنهى قرار مجلس الوزراء رقم 515 الصادر في 1949/11/28 موضوع صيانة طريق حيفا – بغداد بإلغاء الإتفاق المقصود بين بريطانيا والأردن[2].

تم الإتفاق بخصوص وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية على مد خط للهاتف يقدم خدمات المكالمات يربط مراكز الشركة المتعددة في فلسطين والعراق ، وقد وضع خط الهاتف الممتد بين حيفا ومحطة رويشد تحت تصرف القوات البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية نظراً لحاجة القوات البريطانية له أولاً وثانياً بسبب عدم امكانية الاستفادة من تشغيل الخط لأغراض المدنية خلال فترة الحرب[3].

إستمرت القوات البريطانية باستخدام الخط لأغراضها الخاصة خلال الحرب العالمية الثانية وحتى عام 1944 وقامت القوات البريطانية بإدخال تحديثات على الخط بحيث أصبحت هناك امكانية اجراء مكالمتين على الخط في آن واحد وبسرعة أعلى وطلبت مقابل هذه التحديثات من إدارة البريد الفلسطيني رد حصتها التي قبضتها من الاجور عن المدة السابقة ، كما طلبت من الحكومة الأردنية رد المبالغ التي استلمتها عن المدة المذكورة وقد استفادت مصلحة البريد الأردني من خدمات المكالمات اثناء قيام القوات البريطانية باستخدامه الامر الذي ساهم في زيادة موازنة دائرة البريد

([1])أبو سليم ، انجازات ، ص 255

([2])أبو الشعر ، هند ، دراسات في تاريخ الأردن الاقتصادي والإجتماعي 1894 – 1938 مطبعة السفير ، الطبعة الأولى ، 2009 ، ص199 ، وسيرد لاحقاً ، أبو الشعر ، دراسات في تاريخ الأردن

([3])أبو سليم ، انجازات ، ص 258

الأردنية من اجور البرقيات والمكالمات والتي تم تخصيص جزء منها لدفع المبالغ المالية المترتبة ، كما ساهم الخط في زيادة اعداد الخطوط الهاتفية في الأردن وخاصة في المناطق التي مر بها مقسم إربد ومقسم عمان[1].

أخذت الشركة تستخدم مطار المفرق مع سلاح الجو البريطاني ، وقد قامت بريطانيا بإنشاء قاعدة عسكرية خاصة بها في المفرق بموجب معاهدة 1946، واستأجرت الشركة اراضي المطار من الحكومة الأردنية وعملت على إعادة تأجيرها للقوات البريطانية[2].

وكان هنالك مطار آخر في H4 (الاجفور ،الرويشد) وكانت الطائرات عادة تأتي من طرابلس بلبنان وللشركة طياروها الخاصين بها وكانت الحكومة تشترط على الشركة لمنحها الترخيص المطلوب لاستخدام الأجواء الأردنية ان لا يكون قدوم الطائرة عن طريق إسرائيل وان تكون الطائرة مرخصة مع حصول الطاقم على اجازات وشهادات صادر ومعتمدة من الحكومة المسجلة لها الطائرة ومراعاة القوانين الدولية والتعليمات الخاصة بالطيران فوق الاراضي الأردنية[3].

قدمت الشركة مساهمة مهمة في الأردن وهي استئجار 15 قطعة ارض مساحتها 373 دونم تقريباً من البادية لعمل عدة محطات للصيانة وأشهرها (الرويشد الاجفور، H4) و (الصفاوي والجفايف H5) وقد تطورت المحطتان تحديداً وأصبحتا من أهم البلدات الصحراوية على الخط المؤدي من العراق للأردن إلى فلسطين ومراكز حدودية مهمة[4].

وقد حصلت بريطانيا على بعض الامتيازات الإقتصادية ، تمثلت بـــ:

1. امتياز كهرباء روتنبرغ وهو امتياز منحته الحكومة الأردنية لشركة الكهرباء الفلسطينية وكانت بريطانيا السبب الرئيسي لإحالة هذا المشروع لليهود [5].

([1])أبو سليم ، انجازات ، ص 258

([2])أبو سليم ، انجازات ، ص 260

([3])هند أبو الشعر ، دراسات في تاريخ الأردن ، ص 206

([4])أبو سليم ، انجازات ، ص 261

([5])عبيدات ، التطور السياسي لشرق الأردن ، ص 132

2. مشروع إمتياز إستثمار أملاح البحر الميت الممنوح لشركة البوتاس الفلسطينية وهي شركة يهودية بريطانية امريكية ، ومنحت الحكومة الأردنية هذا الإمتياز إلى الميجر تولوك Tollock والمستر نوفوميسكيNofomesike في الأول من شهر كانون الثاني عام 1930 ووقعه المندوب السامي عن حكومة فلسطين وشرق الأردن ونوفوميسكي هو مدير الشركة الفلسطينية للبوتاس [1].

3. الإمتياز الممنوح لشركة البترول الإنجلو إيرانية ، وتم عقد إتفاق بينهما وبين الحكومة الأردنية بتاريخ 25 ايلول 1933 وكان مماثلاً للإتفاق الذي ابرم مع شركة نفط العراق والقصد منه تسهيل نقل البترول الخام من حدود العراق إلى مرفأ على شاطىءفلسطين بواسطة أنابيب تمر عبر الأراضي الأردنية غير ان هذا المشروع لم ينفذ [2].

---

(1)مجموعة القوانين والانظمة (1918 – 1946) ج 3 ، ص 568

(2)عبيدات ، التطور السياسي لشرق الأردن ، ص 134

الفصل الثالث

دور بريطانيا في نشأة وتطور الجهاز الاداري الاردني

بدأ الأمير عبدالله على الفور بإنشاء الجهاز الاداري المركزي، فعهد إلى رشيد طليع في 11. نيسان 1921 بمهمة بناء جهاز اداري منظم، وقام طليع بتأليف الحكومة الأولى، وبعد تأليف الحكومة بوقت قصير زار هربرت صموئيل عمان للمشاركة في إنشاء الإدارة الجديدة، ثم تم تعيين جليوس إبرامسون (J. Abramson) رئيساً للممثلين البريطانيين لمساعدة الأمير في الإشراف على سير الإدارة الجديدة [1].

بقي شرق الأردن من الناحية القانونية جزءاً من الإدارة العثمانية حتى تصديق معاهدة لوزان[2] في 6. آب .1924 [3]. وظلت الإدارة بعد تأسيسها تدار بموجب قانون الولايات العثماني حتى 11 تشرين أول 1927 ، عندما صدر قانون أردني جديد لإدارة البلاد ، واطلق عليه اسم النظام الجديد للتشكيلات الإدارية في حكومة شرق الأردن [4].

([1])محافظة ، تاريخ الأردن المعاصر ، عهد الإدارة ، ص 25 .

([2]) معاهدة لوازن : 1924 آخر المعاهدات التي عقدت بعد الحرب العالمية الأولى وقد قضت المعاهدة بتخلي تركيا عن الأراضي التي سكانها غير أتراك وباحتفاظها بالقسطنطينية وشرق تراقية وإزالة السلاح من جانبي الحدود التركية اليونانية واعتراف تركيا بضم بريطانيا لقبرص.

أعلنت المضائق مناطق منزوعة السلاح حتى 1936 مع توقيع اتفاق مونترو الذي سمح لتركيا بتعزيز الدفاع عنها، وقد وقع مندوب تركيا عصمت اينونو معاهدة لوزان التي جهلت تركيا تحتفظ بحدود ما قبل عام 1914م

انظر، الزمل، موسوعة أحداث القرن العشرين، ص42

([3])الجريدة الرسمية ، عمان ، عدد 329 ، السنة التاسعة (26. كانون أول 1934) ، ص 518.

([4])الشرق العربي ، عمان عدد 172 (كانون أول 1927) ص 7 .

بدأ الأمير عبد الله ومعه مجلس المشاورين بممارسة السلطة التنفيذية في شرقي الأردن تحت إشراف المندوب السامي البريطاني في القدس واتخذت الحكومة اسماً لها هو " حكومة الشرق العربي " وظلت تسمى نفسها حكومة الشرق العربي إلى ان صدر بلاغ عن رئيس النظار في 13 تشرين الثاني 1927 وبموجبه أبطل الاستعمال السابق وأستبدل بعبارة " إمارة شرقي الأردن ". وبقيت التسمية هذه إلى الإستقلال عام 1946[(1)] .

قررت الحكومة البريطانية أن تكون الإدارة في إمارة شرق الأردن منفصلة عن الإدارة في فلسطين بالرغم من ان المندوب السامي على فلسطين وشرق الأردن واحد ، فتم انتداب عدد من الموظفين البريطانيين من فلسطين مهمتهم العمل كمستشارين للأمير وحكومته والمساعدة في إدارة شرق الأردن في جميع انحاء الإمارة [(2)]. وكان يملك صلاحيات واسعة النطاق بخصوص الإشراف ولكن لم تكن لديه اي سلطة مهما كان نوعها في عمل المعتمد في عمان [(3)].

سعى الأردن لإيجاد دستور في شهر تشرين ثاني 1921 حيث قام رئيس الحكومة مظهر ارسلان بتسليم الكولونيل لورنس مسودة كتاب موجه إلى المندوب السامي احتوى فكرة الأمير عن الدستور الذي يلائم البلاد، وكانت فكرة الأمير عن الدستور تقوم على ان يكون هو رأس الدولة والسلطة التنفيذية بيد مجلس مستشارين يديرون البلاد تحت رقابة مجلس نواب منتخب يعمل في البداية بصفة استشارية ثم يحصل على سلطة تشريعية وقد وعد لورنس ان يرسل للحكومة ملاحظاته على مسودة المشروع ولا ننسى ان الأمير كان عضواً في مجلس المبعوثان ، ومارس السلطة التشريعية وكان قائداً للجيش الشرقي ووزيراً للخارجية في حكومة الحجاز[(4)].

([1])الشرق العربي ، عمان عدد 172 (كانون أول 1927) ص 8 .

([2])الموسى ، تاريخ الأردن ، ص 151 .

John philpy . Arabian Days . p.211([3])

John philpy . Arabian Days . p.218([4])

ويقول الملك عبدالله في رسالة للمعتمد البريطاني المستر كيركبرايد " انني اعلم ان الذي تولوا زمام الإدارة في شرقي الأردن على الدوام يتكؤون على عكازين مني ومنكم فاما من جانبي فلا يمكن ان هذا الشق من العصا يؤثر على نقاط نظري من ناحية بريطانيا العظمى وممثلها واما شقها من ناحيتكم فانتظر ان يكون كذلك " [(1)].

إستمر هذا المجلس في تأدية اعماله حتى تقرر الغاؤه أول نيسان 1927 [(2)]. وبعد إعتراف بريطانيا بإستقلال شرق الأردن الإداري ، صدرت في تموز 1923 ارادة اميريه بتأليف لجنة اهلية للنظر في قانون انتخاب المجلس النيابي وفعلاً تم انتخاب اللجنة وقامت بوضع قانون الانتخاب لمجلس نيابي اقرته الحكومة ورفع للأمير وصودق عليه واقتضى بذلك جمع المجلس النيابي [(3)].ولكن بريطانيا ألغت المشروع ووضعت قانون جديد للانتخاب وقامت بتجميد القانون السابق وأدى ذلك إلى ألتهاب مشاعر الجماهير والذي بعثوا بدورهم مذكرة إلى عصبة الأمم جاء فيها " باسم الحضارة الانسانية نلفت نظر عصبة الأمم إلى جميع الحقائق المؤلمة التي يوقعها ممثلو بريطانيا العظمى ، ونرجو ايفاد لجنة حيادية نزيها للنظر في تحقيق مطالب الوطنية في الأردن " [(4)].

عمدت الحكومة البريطانية إلى ملء الجهاز الاداري بالموظفين المنتدبين على نظام الاعارة من الفلسطينيين والبريطانيين من حكومة فلسطين ، حتى غصت بهم الدولة ابتداء من مجلس النظار الذي ضم في حكومة حسن خالد أبو الهدى اربعة من النظار المعارين ثلاثة من العرب وبريطانياً واحداً . بينما بلغ عدد النظار خمسة "

([1])الوثائق الهاشمية ، سوريا الكبرى والاتحاد العربي ، المجلد 3 ، ص 365 .

([2])الشرق العربي ، عدد 155 ، السنة الرابعة ، 1.أيار 1927 ، ص 4.

([3])الشرق العربي ، عدد 29 ، السنة الأولى ، 17.كانون أول 1923 ، ص 1.

([4])انظر ، المحاسني (زكي وغيره) ، دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة ، الأردن ، القاهرة، منشورات جامعة الدول العربية ، الطبعة الأولى ، ص466 ، وسيرد لاحقاً ، المحاسني ، دراسات تاريخية .

وهذا الخامس كان اردنياً " وحتى وظائف الخدم أصبحت وقفاً على القادمين من الاقطار المجاورة[1].

خضع موظفو الدولة من الأردنيين للقوانين والانظمة العثمانية ، حتى صدر أول قانون مؤقت للموظفين في 4 آب 1926 ، فأنيطت بموجب هذا القانون امور الموظفين بالمجلس التنفيذي [2]. وبعد ان تم توقيع المعاهدة الأردنية البريطانية في 20 شباط 1928 كانت ابرز النقاط الواردة في المعاهدة وضع قانون أساسي للبلاد وتنازل حكومة الإنتداب البريطاني عن السلطة التشريعية والتنفيذية للأمير، وطبقاً لنص المادة الثانية من المعاهدة ، قدمت بريطانيا نص القانون الأساسي (الدستور) لشرق الأردن من غير أخذ رأي اهل البلاد ، فاعترض زعماء الأردن على القانون في مذكره رفعوها إلى الأمير عبدالله فوافق عليها وحاول إدخال تعديلات عليه لكن المعتمد البريطاني اصر على رفضها واستطاعت الحكومة اكمال النقص في التنظيمات الإدارية بوحي من القانون الأساسي وإزدادت هيبة الإدارة الحكومية [3]. وكانت لائحة القانون الأساسي قد أقرها المجلس التنفيذي وتم نشره في 16 نيسان 1928 [4].

وقد رأت الإدارة البريطانية ضرورة الإشراف المباشر على وضع الصيغة الكاملة لإتفاق القدس بين تشرشل والأمير عبدالله موضع التنفيذ حتى تبقى المسائل داخل إطار السيطرة البريطانية خاصة وانها تدرك ان ترك تشكيل مؤسسات الدولة الجديدة للأمير وحلفائه في حزب الإستقلال بدون ضوابط ومحددات سيجلب لها المتاعب [5].

([1])الشرق العربي ، عدد 131 ، السنة الرابعة ، 1.تموز 1926 ، ص : 1-4 .

([2])الشرق العربي ، عدد 136 ، السنة الرابعة ، 11.ايلول 1926 ، ص 7.

([3])تيسير ظبيان ، الملك عبد الله كما عرفته ص 212 .

([4])الشرق العربي ، عمان ، عدد 188 ، السنة الخامسة ،19. نيسان 1928، ص : 1-14.

([5])انظر ، عصام محمد السعدي ، الحركة الوطنية الأردنية 1921 – 1946 ، شركة الشرق الأوسط للطباعة ، الطبعة الأولى ، 2011 ، ص 114 ، وسيرد لاحقاً ، السعدي ، الحركة الوطنية .

ونتيجة لسياسة دار الإعتماد وتشديد قبضة حكومة الإنتداب البريطاني فقد وقف أعضاء المجلس التشريعي إلى جانب اهل البلاد ضد حكومة الإنتداب وأثاروا في قاعة المجلس عدة موضوعات كان منها موضوع الإستغناء عن الموظفين غير اردنيين[1] وموضوع التسلط البريطاني على الميزانية العامة لعام **1931 -1932** [2].

جراء استمرارية الأمير عبد الله والشعب الأردني بمطالبة الحكومة البريطانية لتعديل المعاهدة، فقد تم تعديل المعاهدة بحذف نفقات دار الإعتماد البريطانية عن كاهل الخزينة الأردنية ، وان يوافق الأمير على أن تتحمل شرق الأردن النفقات العادية للحكومة المدنية والإدارة [3] .

عمدت الحكومة إلى اجراء تقسيم إداري للامارة شمل ثلاث مقاطعات: السلط، عجلون ، الكرك ، وكل مقاطعة تألفت من قائممقاميات ، ومديريات ، يرأس المقاطعة متصرف ، والقائمقامية قائمقام [4].وكان القائمقام مرجعه المتصرف والمتصرف مرجعه المشأور الملكي وهكذا ربطت هذه المواد القانونية والقائم قامية والمتصرفين بالحكومة المركزية في عمان [5].

نقل الكولونيل هنري كوكس (H.COX) في شهر آذار **1933** إلى رئيس الوزراء رغبة المندوب السامي في ان يكون لحكومة شرق الأردن ممثل يحضر جلسات لجنة فلسطين الدائمة للتجارة والصناعة وطلب المعتمد من رئيس الوزراء ابداء ملاحظاته على هذا الاقتراح [6].

([1])ملحق الجريدة الرسمية ، مذكرات المجلس التشريعي ،عمان ، عدد 101 ، السنة الثالثة ، 21 تشرين الثاني 1932 ، ص 20

([2])ملحق الجريدة الرسمية ، مذكرات المجلس التشريعي ، عمان ، عدد 97 ، السنة الثالثة ، 27 تشرين إأول 1932 ، ص 560

([3]) سجل عقود زواج ، بلا رقم ، 25 نيسان 1921 ص4 محكمة السلط الشرعية.

([4]) سجل عقود زواج ، بلا رقم ، 25 نيسان 1921 ص4 محكمة السلط الشرعية.

([5]) سجل عقود زواج ، بلا رقم ،25 نيسان 1921 ص3 محكمة السلط الشرعية

([6])ملف رقم 28/31 Office Of The Chief British Representative . Trans Jordan .4479.20th March 1933

وارسل رئيس الوزراء نسخة من طلب المعتمد إلى رئيس الديوان الأميري وطلب منه عرض القضية على الأمير لأبداء رأيه حيال هذا الاقتراح وقد جاء رد رئيس الديوان لرئيس الوزراء بان الأمير امر بان تتكرم الحكومة بتعين الشخص اللازم لهذه الوظيفة [(1)].

شكلت الحكومة المكون الرئيسي للجهاز الاداري والمحرك لديمومة العمل في مفاصله المختلفة، وقد اطلق على الحكومة اسماء مختلفة على مر الزمن منذ عام 1921 وكانت البداية :

1. مجلس المشاورين الذي تألف في 11 نيسان 1921 ، وسمي رئيسها الكاتب الاداري وهو يرأس مجلس المشاورين وصدر المرسوم الأميري بها كما يلي: رشيد بك طليع الكاتب الاداري ورئيس مجلس المشاورين ومشاور الداخلية ، الأمير شاكر بن زيد نائب العشائر ، الشيخ محمد الخضر الشنقيطي قاضي القضاة ، مظهر بك ارسلان مشاور العدلية والصحة والمعارف ، علي خلقي بك مشاور الأمن والانضباط ، حسن بك الحكيم مشاور المالية ، احمد بك مريود معاون نائب العشائر [(2)]. كما عين المندوب السامي البريطاني مقابل هؤلاء المستشارين سبعة من المستشارين البريطانيين لمساعدة الأمير في الإشراف على سير الإدارة الجديدة [(3)]
2. مجلس المستشارين : تألف في 15. اب 1921 .
3. مجلس الوكلاء : تألف في 11. حزيران 1923 وقد صدرت ارادة بتبديل لقب رئيس المستشارين بلقب رئيس مجلس الوكلاء وأصبح المجلس مجلس الوكلاء [(4)].

([1])رئاسة الوزراء ، ملف رقم 28/31 ، وثيقة رقم رو – 2157/28/31 تاريخ 29 آذار 1933.

([2]) الملك عبدالله بن الحسين ، الاثار الكاملة ، ص166 .

([3])الموسى ، تاريخ الأردن ص 151 .

([4])الملك عبدالله ، الاثار الكاملة ، ص 166 .

4. مجلس النظار : تألف في 5. ايلول 1923 وعلى اثر حادث العدوان إستقالت حكومة مظهر باشا ارسلان وعهد بتأليف الحكومة إلى حسن خالد باشا أبو الهدى الصيادي فألفها في 25 ايلول وأصبح اسمها مجلس النظار [1].

5. المجلس التنفيذي : تألف في عام 1926 على اثر الازمة الوزارية ما بين الركابي باشا وفيلبي ، وبين الأمير عبدالله ورئيس حكومته، حيث كان الركابي شديد الاعتداد بنفسه واراد ممارسة سلطة فعليه على حكومته فاصطدما بفيلبي حول الميزانية والشروط الجديد لبريطانية لمعالجة العجز المالي في امارة شرقي الأردن، وقد هدد الركابي فيلبي في اكثر من مناسبة بانه سيتخطاه ويبحث الموضوع مع المندوب السامي مباشرة السير هربرت صموئيل لعلمه بوجود خلاف بين صموئيل وفيلبي، ولكن الأمير عبدالله لم يكن قد خول الركابي بالذهاب إلى القدس لمقابلة المندوب السامي البريطاني، فابرق إلى الركابي يستدعيه وامره بتقديم إستقالته بنهاية كانون الثاني . وقد اقر المجلس التنفيذي وظيفة المستر كيركبرايد مستشاراً للمالية ، والمستر ستيون مستشاراً للعدلية ، والمستر كيركبرايد مستشاراً للمالية دون ان يكون عضواً في المجلس التنفيذي.

6. مجلس الوزراء : تالف في 5. اب 1939 .

ورأت الحكومة البريطانية ان نظام انتداب الموظفين من إدارة فلسطين للعمل في شرقي الأردن مفيد وعملي ، وأشارت في تقريرها التي تقدمت به إلى عصبة الأمم عام 1926 ان " الإعانة المالية المقدمة لشرقي الأردن بصيغة موظفين اكفاء ، منتدبين من إدارة فلسطين الإنتدابية للعمل في دولة شرقي الأردن اثبتت فاعلية " [2].

([1])الملك عبدالله ، الاثار الكاملة ، ص 167 .

Colonial . No . 20 (1927) . P . 66([2])

ويلاحظ ان الحكومة الأردنية تقدمت بإستقالتها لاسباب متعددة منها:

1. ظروف سياسية تمثلت في طلب بريطانيا من الأمير عبد الله استبدال رشيد طليع رئيس الحكومة برجل أخر بعد شكوك السلطات البريطانية بنزعاته الإستقلالية كونه احد زعماء حزب الإستقلال [(1)]. ولمساندته الثوار ضد فرنسا .

2. لجوء السلطات البريطانية إلى استخدام سلاح الضغوطات المالية على الإمارة كوسيلة لبسط سيطرتها المباشرة على مختلف مؤسسات الدولة وظلت المعونة المالية البريطانية خلال فترة التأسيس سيفاً مسلطا على الحكومة والأمير واستهدفت سياسة الضغط المالي تحجيم نفوذ حزب الإستقلال وفرض وجهة النظر السياسية البريطانية على دولة الإمارة[(2)].

تولى المعتمد البريطاني الجهاز الإداري، وأخذ يتحكم في أمور كثيرة، شملت التجارة والصناعة وشؤون الجيش وصلات الأردن الخارجية وغيرها، وطلب من رئيس الوزراء في 20 آب 1935 تأليف لجنة مماثلة للجنة الدائمة للتجارة والصناعة بفلسطين، تكون واجباتها اضافة الإنشاءات ، إسداء النصح إلى رئيس الوزراء حول المسائل التي تؤثر على الإنشاءات والتجارة والصناعة بشرق الأردن في المسائل التي تحال إليها . واقترح المعتمد على رئيس الوزراء أن يترأس اللجنة المستشار المالي [(3)].

([1])حزب الإستقلال هو الوارث للجمعية العربية الفتاه التي اسسها الشباب العربي في العهد العثماني وضم في عضويته جميع رجالات العرب ومعظم القادة والزعماء السوريين والعراقيين وكذلك المناضلين في لبنان وفلسطين والأردن وقد اعاد الحزب تنظيم صفوفه في شرق الأردن وتألفت له لجنة مركزية في عمان وأخذ الإستقلاليون يواجهون العقبات من البريطان وكان أول خطواتهم فصل الضباط الإستقلاليين من الجيش وسبب وجودهم في الحكومة مشاكل لدار الإنتداب (انظر، سهيلة الريمأوي ، الجمعية العربية الفتاه السرية ، دراسة وثائقية ، 1909 – 1918 ، دار مجدلأوي للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 1988، ص98- 104 .

([2])السعدي ، الحركة الوطنية ، ص 137 .

([3])ملف رقم 31/31 chief British. Representative .Ref.No.273.Dare20Avgust1935

وتولى المعتمد البريطاني ابلاغ رئيس الوزراء بشؤون القوات البريطانية من تنقل وتموضع وتبديل، حيث يقوم رئيس الوزراء بالإشراف على ذلك بعد اعلام وزير الداخلية وقائد الجيش [1]. كما تولى المعتمد البريطاني جميع الامور المختصة بصلات شرق الأردن الخارجية وكان دور الحكومة مقتصراً على تلقي كل ما يتعلق بالدول الأخرى عن طريق المعتمد البريطاني ، ثم تقوم بعد ذلك بالإجراءات التي يطلبها المعتمد ،وقد اشرفت وزارة الخارجية على تبليغ الاشخاص المقيمين في شرق الأردن والمطلوبين للحكومات الأخرى دون الرجوع للمعتمد البريطاني وكانت التبليغات سابقاً تتم بأن يستدعى الشخص الذي له حق معين في شرق الأردن إلى القنصل البريطاني المقيم في بلده ، فيقوم القنصل بإحالة الامر إلى المندوب السامي على شرق الأردن ، فيحيلها الاخير إلى المعتمد البريطاني في عمان ، وهذا بدوره يحيلها على رئيس الحكومة الأردنية ، فيتولى رئيس الحكومة الامر داخل البلاد [2].

وقد رفضت الحكومة الأردنية طلباً تقدم به محامي التاج البريطاني إلى السكرتير العام لحكومة فلسطين، تضمن استفسار فيه عما اذا كان للحكومة الأردنية استعداد لاتخاذ اجراءات قانونية بالنيابة عن حكومة فلسطين ضد المحكوم عليه في فلسطين والمقيم في شرق الأردن، وكان رد الحكومة أنه بإمكان حكومة فلسطين ان تقيم دعوى بالمبلغ المطلوب بإحدى محاكم شرق الأردن البدائية مع توكيل محامي للقيام بهذه المهمة[3].

الموظفون المعارون من دار المندوب السامي وحكومة فلسطين .

واجه الأمير عبدالله مهمة شاقة عندما بدأ ببناء الجهاز الاداري في شرقي الأردن نظراً لقلة موارد البلاد وفقرها وسيطرة زعماء العشائر وقلة الاخصائيين والخبراء لذلك، استعان بالموظفين السوريين (أعضاء حزب الإستقلال) كما عين

([1])ملف رقم 114/15 chief British. Representative .Ref.No. S/680 .Date 3rd july 1943

([2])ملف رقم 7/30 chief British. Representative .Ref.No. D/129 .Date 25th january 1925

([3])ملف رقم 2/4/30 chief British. Representative .Ref.No. 6090.Date. 16th April 1940

المندوب السامي البريطاني على فلسطين وشرق الأردن سبعة من المستشارين البريطانيين لمساعدة الأمير في الإشراف على سير الإدارة الجديدة وعين المستر إبرامسون رئيس للمستشارين ومعتمداً للحكومة البريطانية [(1)].

يقول الأمير عبدالله في الاثار الكاملة "واذا رجعنا الطرف إلى حالة الاهلين يوم مست الحاجة إلى تأليف حكومة وطنية ،وجدنا أنه لم يكن في الطاقة ايجاد العدد اللازم في ابناء البلاد لشتى الاعمال والوظائف ،ولقد تغيرت الحال وتبوأ الاكفاء منهم ارقى المناصب وأصبح منهم الأعضاء في المجلس التنفيذي و امتلأت بهم دوائر القضاء والمالية والإدارة ومن المتصرفيات والقائممقاميات وغيرها من المناصب على اختلاف درجاتها " [(2)].

ونتيجة للأحداث على التخوم السورية المتمثلة بالثورة التي قام بها سلطان باشا الاطرش تم طرد رجال حزب الإستقلال خارج الأردن [(3)].وعلى اثر خروجهم جيء بالموظفين البريطانيين والفلسطينيين المعارين من حكومة فلسطين للحلول مكانهم ، وقد قال رئيس النظار في معان في تموز 1925 "....ونحن ما زلنا نرجح للوظائف الاكفاء من أهل البلاد، لإن الحكومة منكم واليكم ،ولكن يجب ان تلاحظوا كلمة الاكفاء فأن الموظف غير الكفؤ يكون ضرره على البلاد أكثر من نفعه ، والحكومات القانونية لا تحترم الا الكفاءات " [(4)].

وأكد رئيس الوزراء على رؤساء الدوائر ضرورة ايلاء توجيهات الأمير التحريرية والشفهية الطاعة اللازمة وموضع التنفيذ بخصوص تمرين اهل البلاد على خدمة الحكومة وترجيح ارباب الكفاءة والاقتدار والاستحقاق والاختصاص منهم على غيرهم وطلب منهم الاعتناء بتلك الأوامر [(5)].

([1])الموسى ، تاريخ الأردن ص 151 .

([2]) الملك عبدالله بن الحسين ، الاثار الكاملة ، ص34 .

([3])الموسى ، تاريخ الأردن ص 232 .

([4])الشرق العربي ، السنة الثالثة ، عدد 123 ،15. شباط 1926 ، ، ص 2 .

([5])الشرق العربي ، السنة الثالثة ، عدد 123 ،15. شباط 1926 ، ، ص 15 .

على الرغم من التصريحات والتعاميم، فقد بدأت اعارة الموظفين البريطانيين والفلسطينيين إلى شرق الأردن، تتوإلى اعتباراً من سنة 1925 ، وإستمرت طيلة عهد الإمارة، واشترك الموظفون المعارون في إدارة شؤون الدولة وتولي المسؤولية مع اسناد إدارة الدوائر المهمة لهم، وقد ضمنت حكومة حسن خالد اربع نظار معارين، منهم ثلاثة فلسطينيين وبريطاني واحد، وهو كيركبرايد مستشار المالية مع الأردني علي رضا [1].

وقد جرى تعديل على الحكومة في 11. ايلول 1926 أصبح بموجبه عدد الأعضاء الإنجليز اثنين هما : كيركبرايد مستشار المالية و سيتون مستشار العدلية[2].

والجدول المرفق يبين اسماء الموظفين المعارين وتفاصيل عملهم [3].

اسم الموظف	الجنسية	الوظيفة	ملاحظات
1. الدكتور حليم أبو رحمة	فلسطيني	مدير الصحة العامة	استغني عنه في 1 تشرين الثاني 1939
2. باز قعوار	فلسطيني	مدير المحاسبة	استغني عنه 1. تشرين أول 1939
3. حسام الدين جار الله	فلسطيني	ناظر العدلية وقاضي القضاة	اخرج من المجلس التنفيذي في 17تشرين أول 1939
4. عارف العارف	فلسطيني	السكرتير العام	عاد إلى فلسطين في 1. شباط 1939.
5. عبدالرحمن غريب	فلسطيني	مدير النافعة	استغني عنه في 15. تشرين أول 1939
6. كيركبرايد Kerkbrid	بريطاني	مستشار المالية	عين عضواً في المجلس التنفيذي في 23 . حزيران 1926.
7. ستيونsteon	بريطاني	مستشار قضائي	

---

(1)الشرق العربي ، السنة الثالثة ، عدد 123 ،15. شباط 1926 ، ص 1- 4

(2)الشرق العربي ، السنة الرابعة ، عدد 131 ،1. تموز 1926 ، ص 5

(3)تم وضع هذا الجدول بناء على تعيينات الموظفين الصادرة في الجريدة الرسمية منذ عام 1925 – 1946 .

8.	تورنر torner	بريطاني	مدير المكوس	عين في شهر أذار 1927.
9.	هكلس Heklis	بريطاني	مدرب مساحين	عين في شهر حزيران 1928 .
10.	رتش Ritsh	بريطاني	مهندس في مصلحة الاثار	اقيل في شهر كانون أول 1928.
11.	بوكانان bukanan	الماني	مهندس في مصلحة الاثار	عين في شهر كانون أول1928.
12.	متشل metchel	بريطاني	مدير الاراضي والمساحة	استغني عنه في 1. نيسان 1940
13.	موفات mofat	بريطاني	مثمن في دائرة المساحة	عين في 1. نيسان 1929 .
14 .	هد hed	بريطاني	مفتش الاثار	عين في شهر كانون أول 1929 .
15.	ستراغالي straglee	بريطاني	مساعد مدير الخزينة	استغني عنه في 1 تشرين ثاني 1929.
16.	هوبر hober	بريطاني	مستشار قضائي	عين في 8 تشرين أول 1931 واقيل في 16نيسان 1936
17.	هاوس hawse	بريطاني	وكيل مدير دائرة تدقيق وحقيق الحسابات	عين في 1. نيسان 1934.
18.	هد hed	بريطاني	رئيس طواف الحراج	نقل من مفتش الاثار في تشرين أول 1934
19.	ر. س. شامبيون shabion	بريطاني	مستشار مالي	عين في 13. كانون أول 1934.
20 .	بتريتس betretes	بريطاني	محاسب الجيش	عين في كانون ثاني 1935 .
21 .	لفنجستون levegston	بريطاني	مدير الجمارك والصناعة والتجارة	عين في شهر ايار 1935 .
22.	جورج هورسفيلد horsfeld	بريطاني	مفتش الاثار	اقيل في 1. نيسان 1936 .
23.	جريس عودة	فلسطيني	مساح في دائرة الاراضي	عين في 1. اذار 1936 واستغني عنه في 1. اذار 1937

اسم الموظف	الجنسية	الوظيفة	ملاحظات
24.و.ل.هارنجhorsfeld	بريطاني	مفتش اثار	عين في 1. آب 1936 .
25 . ج .ف.ولبولwelpoge	بريطاني	مدير المساحة	عين في 1. حزيران 1936 ، وعين مدير للأراضي والمساحة في 1 نيسان 1940
26. ا.ل.جادنرjadmer	بريطاني	مستشار قضائي	عين في 5. كانون أول 1936 .
27. م.ج.ايونيدس auneros	بريطاني	مدير الدائرة الانشائية	عين 1. اذار 1937 .
28 . الدكتور شلي افري جونزjons	بريطاني	طبيب في المستوصف السيار	عين في 1. نيسان 1937 .
29. هـــ.م.دافيزdafez	بريطاني	مفتش في دائرة الاراضي	عين في 8. ايار 1937
30 . م.هكلزبيheklzbee	بريطاني	مفتش المساحة	استغني عنه في 16. ايار 1937
31. احمد طوقان	فلسطيني	مدير المعارف	استغني عنه 1. تشرين ثاني 1937 .
32 . فلاديمير كربينوسkrbenos	بريطاني	ملاحظ مساحة	عين في شهر كانون ثاني 1938
33. شلزولوايتshelzwalt	بريطاني	مستشار مالي	عين في 1. تشرين ثاني 1938 .
34. بالمر plamur	بريطاني	معاون في دائرة النافعة	استغني عنه في 4. ايلول 1939 .
35. الياس عازر	فلسطيني	مراقب اللوازم	استغني عنه في 1. تشرين ثاني 1939
36 . ايان كيركبرايدkerkbride	بريطاني	مساعد ونائب مراقب المطبوعات باللغات الاجنبية	عين في شهر تشرين أول 1939 .
37 . دجاي.و.لوكستونwolkston	بريطاني	مفتش مساحة في دائرة الاراضي	عين في 27 . ايار 1940.
38. م.ماكلزيmaklzee	بريطاني	وكيل مدير الاراضي والمساحة	عين في شهر شباط 1942.
39. غلينكروسglenkroos	بريطاني	مدير دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات	عين في شهر تموز 1944.

هذا وقد بلغ عدد الموظفين في الإدارة الأردنية ،بما فيهم ضباط الجيش العربي 700موظفاً عام 1936 موزعين على الشكل التالي:

422 موظفاً عربياً من مواليد شرق الأردن .

43 موظفاً شركسياً من مواليد شرق الأردن .

215 موظفاً عربياً من مواليد البلاد العربية المجاورة .

1 موظفاً شركسياً من مواليد البلاد العربية المجاورة .

1مهندساً المانياً .

1مهندساً ايطالياً .

17موظفاً بريطانياً [1].

صدر قانون الإستغناء عن خدمات الموظفين غير الأردنيين واعتبر نافذاً في 16 كانون أول 1929 ، بعد ان اقره المجلس التشريعي في 7 كانون أول 1929 ومصادقة الأمير عليه [2]. وقد وضع القانون في ثماني مواد وجاء في المادة السابعة منه انه لا تسري أحكام هذا القانون على الموظفين البريطانيين الذي سيحدد عددهم على حدا ، كما نصت على ذلك المادة الثالثة من الإتفاق المبرم بين الأمير وبريطانيا، ولكن اللجنة المكلفة بتنفيذ القانون لم تقم بالغاية التي تألفت من اجلها وإستمرت اعارة الموظفين من حكومة فلسطين إلى الإدارة الأردنية في السنوات التي تلت تأسيس اللجنة وفي الوقت الذي لم تجد فيه قرارات استغناء عن الموظفين غير الأردنيين طيلة بضع سنوات نجد انه تم تعين العديد منهم في الدوائر المهمة في الحكومة ، هذا بالإضافة إلى مدراء بعض الدوائر الذين كانوا يشغلونها قبل تأسيس اللجنة ، واستمروا بعد تأسيسها بضع سنوات حتى تقرر الإستغناء عنهم مثل الإستغناء عن مفتش المساحةم.هكلزبي في 8. ايار 1937 [3]. ومدير المعارف في 1. تشرين ثاني 1937[4].

([1])علي محافظة ، عهد الإمارة .ص:91 .

([2])الجريدة الرسمية ، السنة السابعة . عدد 245 ،16. كانون أول 1929، ص : 2-3 .

([3])الجريدة الرسمية ، السنة الرابعة عشر . عدد 564 ،1. حزيران 1937 ، ص 350 .

([4])الجريدة الرسمية ، السنة الرابعة عشر . عدد 577 ، 16. تشرين أول 1937 ، ص 64 .

وجاء هذا الإستغناء عن الموظفين السابقين بناءً على طلب حكومتهم ، كما جاء في قرار الإستغناء عنهم ويمكن القول أن إعارة الموظفين إلى الإدارة الفلسطينية إلى الإدارة الأردنية استمر حتى عام 1939 ، عندها اغلق باب الاعارة من الموظفين العرب واكتفى بإعارة الموظفين الإنجليز [1].

يعود الفضل للسلطات البريطانية في بناء اجهزة ومؤسسات إمارة شرقي الأردن ، فأسلوب إعارة الموظفين المختصين في مجالات المالية والبريد والهندسة والصحة والقانون وغيرها كان اسلوباً ناجحاً من الناحية الفنية بسبب فقدان البلاد للكفاءات المختصة ، وأسهم اسلوب الاعارة في تأهيل العناصر الفنية الأردنية التي تمكنت من اثبات نفسها في ما بعد في مجالات الاختصاص المختلفة[2].

المعتمد البريطاني

نصت الفقرة الأولى من المادة الأولى في المعاهدة الأردنية البريطانية عام 1928 على ما يلي :" يوافق صاحب السمو الأمير علي أن يمثل صاحب الجلالة البريطانية في شرق الأردن معتمداً بريطانيا يعمل بالنيابة عن المندوب السامي في فلسطين ، وعلى ان تجرى المخابرات بين صاحب الجلالة البريطانية وجميع الدول الأخرى من الجهة الواحدة، وبين حكومة شرق الأردن من الجهة الثانية عن طريق المعتمد البريطاني والمندوب السامي السالفي الذكر" [3].

وتذرعت السلطات البريطانية بعدم وجود قانون ثابت لإدارة الحكم في شرق الأردن، قبل صدور القانون الأساسي للأمارة في شهر نيسان 1928 وبحجة تدريب الأردنيين على الحكم الذاتي ، فرض المعتمد سيطرته التامة على جهاز الحكم والإدارة في البلاد وكان بيده سلطات واسعة النطاق منها :

1. مراقبة مالية شرق الأردن وذلك من خلال :

أ. المطالبة باشراك ممثلين انجليز في المجلس التنفيذي ، وكان له ما اراد ، فقد قام الأمير عبدالله بإصدار ارادة بشأن تشكيل المجلس التنفيذي في 9. ايلول 1926 .

([1])علي محافظة ، عهد الإمارة ، ص 35.

([2])السعدي ، الحركة الوطنية ، ص 152 .

([3])الشرق العربي ، السنة السادسة ، عدد 210 (3. كانون أول 1928) .

وقد تم تعيين المستر كيركبرايد مستشاراً للمالية والمستر سيتون مستشاراً للعدلية وان يكون رئيس النظار مسؤولاً عن الدائرة المالية ، وكيركبرايد مستشاراً للمالية ، مع الإعتراف بحق المستشارين في حضور اجتماعات المجلس التنفيذي في الامور التي تتعلق بدوائرهم، وان يتاح لهم المجال بتأدية المشورة دون الإشتراك في التصويت على قرارات المجلس [1].

ب. **اصدار التعليمات المالية** ، فقد أصدر في شهر تشرين أول 1925 نظام يخص التعليمات المالية، حيث طلب فيه قيام رئيس النظار باصدار تعليمات إلى جميع الموظفين المعهود إليهم جباية وتحصيل الاموال في دوائر الحكومة ، القيام بترقيم الاكياس المحتوية على النقود الفضية مع التقييد بما تحتويه في دفتر خاص يحفظ لهذه الغاية ، وكما تكتب محتوياته على ورقة تحفظ داخله وذلك من اجل القيام بمقارنة الامانات الموجودة في الخزانة بالقيمة المقيدة في دفتر الصندوق . واقترح المعتمد على رئيس النظار كذلك ان يحتفظ الموظف بدفتر جيب عادي يسجل فيه محتويات الكيس ليتمكن مأمورو التفتيش في فحص أي كيس، وهذه الطريقة توفر على مأمور المحاسبة عد جميع النقود في كل وقت يريد فيه مقابلة رصيده النقدي بجدول أو دفتر صندوقه ويجب ان يحفظ دفتر في كل كيس، وقد قام رئيس الحكومة باصدار هذه التعليمات إلى جميع الموظفين [2].

وأصدرت الحكومة في شهر آب1925 بتعيين موظفين، اطلق عليهم اسم مفتشين المالية وذلك لتنظيم الشؤون المالية ومراقبة الاعمال المختلفة مع التفتيش عليها [3].

وأصبح التسلسل المعتمد وطريقة العمل في تقديم مشاريع الموازنة العامة للمعتمد منذ السنة المالية 1925 – 1926بأن يقوم بدوره بتحويلها إلى المندوب السامي البريطاني في القدس والذي بدوره يقوم بتحويلها إلى وزير المستعمرات في

([1])الشرق العربي ، السنة الرابعة ، عدد 137 (15. ايلول 1926) ،ص : 2 – 3 .

([2])الشرق العربي ، السنة الثالثة ، عدد 115 (15. تشرين أول 1925) ،ص : 15 – 16 .

([3])الشرق العربي ، السنة الثالثة ، عدد 111 ،15. آب 1925،ص 12 .

لندن لكي يقوم بالمصادقة عليها [1]. وفي حالة قيام الحكومة بصرف أي مبلغ لم يرد ذكره بقانون
الموازنة السنوي كان عليها ان تسير وفق الترتيب السابق [2].

وعند شطب مبلغ مالي جرى صرفه من أموال الخزينة على سبيل الخطأ كانت معاملة الشطب هذه تسير وفق الترتيب التالي : تقدم وزارة المالية إلى رئيس الوزراء المبلغ المراد شطبه ، فيحيله رئيس الوزراء للمعتمد ومنه إلى المندوب السامي للتصديق عليه [3].

وبعد موافقة المندوب السامي، يصدر المجلس التنفيذي قراراً بشطب المبلغ ، فيحيل رئيس الوزراء القرار إلى الأمير للتصديق عليه [4]،
وبعد ان يصدقه الأمير يتولى رئيس الوزراء إعلام وزارة المالية بقرار الشطب [5].

وكان للمعتمد الصلاحية في ان يأمر الحكومة بصرف أي مبلغ من الخزينة بعد موافقة المندوب السامي في الوقت الذي لم تستطع فيه الحكومة صرف اي مبلغ على سبيل القروض للأهالي ، لتمكينهم من زراعة اراضيهم ، وقد احيل مثل هذا الطلب للمعتمد ومنه إلى المندوب السامي [6].

([1])محافظة ، عهد الإمارة ، ص : 38 .

([2])ملف رقم 7/30 chief British. Representative .Ref.No.D/129.Date. 25th January. 1925 .Ref.No.D/129.Date 2nd March 1925.

([3])ملف رقم 7/30 chief British. Representative .Ref.No3979.Date. 19th november 1931

([4])المقر العالي ، رئيس الديوان العالي ، ملف رقم 7/30 . وثيقة رقم س/253/20/4 . 30. كانون أول 1931 .

([5])رئيس الوزراء . ملف رقم 7/30 . وثيقة رقم رن /30 /7 /7121 .30 كانون أول 1931.

([6])ملف رقم 7/30 . chief British. Representative .Ref.No.D/129.Date. 2nd March 1925

ج . تحصيل المبالغ المطلوبة من اشخاص غير أردنيين مقيمين في شرق الأردن، فكان يرسل نسخ انذارات لهم إلى رئيس الوزراء، ويطلب منه تبليغها إلى اصحابها، وإعادة النسخة الثانية منها موقعة منهم [(1)].

وقد طلب من رئيس الوزراء في 5 آب 1932 ان يقوم باتخاذ اجراءات ادارية من اجل استيفاء مبالغ مطلوبة للسلطات السورية في ذمة اشخاص يقيمون في شرق الأردن [(2)]. وقد ابدى رئيس الوزراء اسفة من اتخاذ مثل هذه الاجراءات[(3)]. ولكن المعتمد طلب من رئيس الوزراء إعطاء سبباً وجيهاً لرفضه اتخاذ مثل هذه الاجراءات [(4)].

رفضت الحكومة الأردنية في تموز 1937 طلباً تقدم به المعتمد بشأن شكوى تقدمت بها السلطات السورية إليه تضمنت قيام أهالي القرى المجاورة للحدود الأردنية بنقل قسم من حاصلاتها إلى شرق الأردن للتخلص من دفع الضرائب ، وتطلب السلطات السورية إعادة الحاصلات المهربة ومنع هذا في المستقبل ، وكان رد الحكومة الأردنية على طلب المعتمد ، انها لا تملك الصلاحيات القانونية التي تخولها اتخاذ مثل هذه الاجراءات[(5)]. وقد رد المعتمد على رفض الحكومة بأن للمندوب السامي رغبة منه في المحافظة على العلاقات الودية بين البلدين ويطلب ان تتخذ الحكومة اجراءات ادارية تحول دون تكرار مثل هذا الحادث في المستقبل[(6)].فاستجابت الحكومة لرغبة المندوب السامي ، وطلبت من متصرف لواء

([1])ملف رقم 22/25. chief British. Representative .Ref.No4001.Date. 18th november 1931

([2])ملف رقم 7/30. chief British. Representative .Ref.No4001.Date. 5th Augast 1932

([3])رئيس الوزراء . ملف رقم 7/30 . وثيقة رقم رو /30 /7 /4291 .7 آب 1932 .

([4])ملف رقم 7/30. chief British. Representative .Ref.No4001.Date. 18th Augast 1932

([5])رئيس الوزراء ، ملف رقم 7/30 ، وثيقة رقم رو/4747/7/30 ، 6 تموز 1937
British Resident .Ref.No. 5640.Date. 28th june 1937

([6])ملف رقم 7/30 British Resident ,Ref.No, 5640,Date, 7th Augast 1937

عجلون أن يؤدي المساعدة التي تطلبها الحكومة السورية في منع تهريب الحاصلات إلى شرق الأردن[1].

د. **الديون المطلوبة من الحكومة الحجازية والحكومات المحلية** . رفع رئيس النظار في 20 كانون ثاني 1926 كتاباً إلى المعتمد ، أشار فيه إلى أن بعض الطلبات ترد إلى ديوان من دائنين قاموا بإقراض السلطات القائمة بمعان عندما كانت تتبع حكومة الحجاز، ووقعت بضائقة مالية وطلب رئيس الوزراء من المعتمد توضيح الخطة الواجب إتباعها في هذا الامر [2]، وكان رد المعتمد على طلب رئيس الوزراء بأن حكومة شرق الأردن ليست مسؤولة عن الديون التي تصرف من قبل الحكومات السابقة ، في اراضي تم التنازل عنها إذ الحقت وفقاً لمبادئ القانون الدولي المسلم به في بريطانيا ، وبناء عليه ليست هنالك مسؤولية قانونية في هذه القضايا ، تعود على حكومة شرق الأردن أو على حاكم الحجاز الجديد ، وأضاف قائلاً ان الشخص الوحيد الذي يمكن للدائنين ان يطالبوا بديونهم هو ملك الحجاز السابق ، وان بإمكان رئيس الوزراء ان يخبر المطالبين بهذا [3].

هـ. **اليانصيب الخيري**:عرضت بلدية العاصمة، واثناء فترة الكولونيل هنري كوكس في شهر أيلول 1932على رئيس الوزراء مشروع اقامة مستشفى في عمان ، تغطى نفقاته عن طريق طرح يانصيب خيري للبيع وراقت الفكرة لرئيس الوزراء والذي طلب من بلدية العاصمة تفاصيل المشروع، فأرسلت البلدية التفاصيل، فأحالها رئيس الوزراء إلى وزارتي المالية والعدلية لأبداء الرأي[4]. ولم تلبث انباء المشروع ان وصلت للمعتمد البريطاني ، فارسل إلى رئيس الوزراء يقول " التمس ان الفت نظر فخامتكم إلى كون حكومة صاحب الجلالة لا تنظر بعين الاستحسان إلى مسائل

([1])رئيس الوزراء ، ملف رقم 7/30 ، وثيقة رقم رو/6091/7/30 ، 29 آب 1937 .

([2])رئيس الوزراء ، ملف رقم 16/30 ، وثيقة رقم رو/504/16/30 ، 20 كانون ثاني 1926.

([3])ملف رقم 16/30 chief British, Representative ,Ref.No,D/161,Date,2nd February 1926

([4])رئيس الوزراء ، ملف رقم 39/25 ،وثيقة رقم رو/5184/39/25 ، 19 أيلول 1932 ، ووثيقة رقم رو 5662/39/25 5. تشرين أول 1932.

اليانصيب ، وترى انه لا يجب تنشيطها"[1].وتلقى رئيس الوزراء رد المستشار المالي البريطاني، جاء فيه بأنه لا يحبذ المشروع للشك في صعوبة تصريف اليانصيب بسبب الفقر [2]. كما تلقى رداً مماثلاً من وزير العدلية [3].

وبناءاً على رأي المعتمد البريطاني والمستشار المالي والمستشار العدلي لم يكن أمام المجلس التنفيذي إلا ان يصدر القرار التالي "... لم يستحسن إتباع طريقة اليانصيب في تأسيس هذا المستشفى "[4].فانتهى المشروع من بدايته .

وقد تأسس في 18 كانون ثاني 1928 فرع لديوان مراجعة وزارة المستعمرات، للنظر في الحسابات المالية وأطلق على هذا الفرع اسم" دائرة مراجعة الحسابات"[5]. وابطلت الحكومة هذا الاسم في 7 آب 1930 ، واستبدلته باسم دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات [6].

ويلاحظ ما سبق أن المعتمد البريطاني كان يحظى بالإشراف الدقيق على جميع الموارد المالية ومستلزماتها في البلاد، والسبب هو المعونة المالية المقدمة من قبل السلطات البريطانية، ويوضح الجدول التالي مجموع الواردات العامة للحكومة الأردنية بين عامي 1925 – 1946 [7]. وهي مقدرة بالجنيه الفلسطيني .

([1])ملف رقم 39/25 . British Resident ,Ref,No, 874,Date, 15th October 1932

([2])المستشار العالي ، وزارة المالية ، ملف رقم 39/25 ، وثيقة رقم 5849/6/110 ، 13 تشرين أول 1932 .

([3])وزير العدلية ، ملف رقم 39/25 ، وثيقة رقم 271 ، 17 أيلول 1932 .

([4])المجلس التنفيذي ، ملف رقم 39/25 ، وثيقة رقم 489 . 15 تشرين ثاني 1933 .

([5])الشرق العربي ، السنة الخامسة ، 1،178 شباط 1928 ، ص 4 .

([6])الجريدة الرسمية ، السنة الثامنة ، عدد 271 ، 9 آب 1930 ، ص 470 .

([7])وضع هذا الجدول بناء على قوانين الموازنة العامة بين 1925 – 1947 الواردة في الجريدة الرسمية .

السنة المالية	المعونة المالية البريطانية	مجموع الواردات السنوية العامة	النسبة المئوية
1925 – 1926	101358	275397	36ر8%
1926 – 1927	84573	292633	28ر9%
1927 – 1928	45000	282072	15ر9%
1928 - 1929	- - - -	- - - -	- - -
1929 – 1930	40000	326970	12ر2%
1930 – 1931	84000	369345	22ر7%
1931 – 1932	84700	348690	24ر2%
1932 – 1933	65000	361595	
1933 – 1934	60000	371214	18%
1934 – 1935	60000	373913	16ر2%
1935 – 1936	55000	420340	16%
1936 – 1937	63000	466858	13ر1%
1937 – 1938	90000	736569	13ر5%
1938 – 1939	156000	488041	12ر2%
1939 – 1940	95110	783117	18ر5%
1940 – 1941	336272	767747	12ر1%
1941 – 1942	1087387	1ر568048	43ر8%
1942 – 1943	1794186	2308549	69ر3%
1943 – 1944	2367381	3117355	77ر7%
1944 – 1945	2249034	3188320	75ر9%
1945 – 1946			70ر5%

2. الشؤون الإقتصادية

مارس المعتمد البريطاني عدة سلطات تخص الشأن الاقتصادي العام للإمارة ، كالامتيازات الاجنبية ، حيث نصت المعاهدة الأردنية البريطانية لعام 1928 على حق بريطانيا الإشراف على الشؤون المختصة بالامتيازات، وإستثمار الموارد الطبيعية فمنحت الحكومة البريطانية امتيازات لشركات بريطانية، مثل امتياز إستثمار املاح البحر الميت، وامتياز مرور انابيب شركة نفط العراق [1]. وكذلك منحت شركة الكهرباء الفلسطينية المحدودة (Palestine Electric Corparahon Ltd) حق توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية في كل انحاء فلسطين وشرق الأردن

[1] الجريدة الرسمية، السنة الثامنة ،عدد16،293شباط 1931، ص :58-70

بإستثناء منطقة القدس ، كما منحت الشركة حق استغلال القوى المائية لنهر الأردن وروافده ، ووافقت الحكومة الأردنية على ان يشمل هذا الامتياز أراضي شرق الأردن في 8 كانون الثاني 1928[1].

وكان إشراف الحكومة البريطانية على هذه الامتيازات، إشراف مركزي وسط منع حكومة شرق الأردن عن منح أي امتياز لأي شخص، وحأولت الحكومة تمديد امتياز كانت قد منحته الحكومة البريطانية لإصحاب الفنادق والمخيمات السياحية [2] لكن المعتمد البريطاني رفض طلب الحكومة [3]، واعادت الحكومة الكرة مرة أخرى فوافق المعتمد على تمديد فترة الامتياز [4].

ونصت الفقرة الثانية من المادة 19 من القانون الأساسي على ان " سمو الأمير هو الذي يعقد المعاهدات التجارية، ولكن لحكومة صاحب الجلالة البريطانية أن يدخل عند الضرورة بالنيابة عن شرق الأردن في أي معاهدة تجارية أو معاهدة تسليم مجرمين أو أي إتفاق دولي عام تكون فيه حكومة جلالته فريقاً عن بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية" [5]. وبموجب هذه الفقرة ، دخلت حكومة شرق الأردن في معادات تجارية عديدة مع الدول التي عقدت معها الحكومة البريطانية مثل هذه المعاهدات ، وكان المعتمد يتولى ابلاغ الحكومة الأردنية مثل هذه المعاهدات ويزودها بنسخة عن المعاهدة، ويشير إلى ان هذه المعاهدة قد قبلتها الحكومة البريطانية بالنيابة عن شرق الأردن ، ويطلب من رئيس الوزراء عرضها على المجلس التنفيذي والأمير للتصديق عليها ، ثم نشرها في الجريدة الرسمية [6].

قدم المعتمد البريطاني في 8 تموز 1940 اقتراح على الحكومة الأردنية ان تعمم على جميع الموظفين بالإدارة والزراعة القيام بتشجيع اصحاب كروم العنب

([1])الشرق العربي ، السنة الخامسة ،عدد 177،23 كانون ثاني1928، ص1

([2])رئيس الوزراء، ملف رقم 19/30، وثيقة رقم رو/3781/19/30،/19 ايار 1938

([3])ملف رقم 19/30 British Resident .Ref.No. 5024.Date. 24th May 1938

([4])ملف رقم 19/30 British Resident .Ref.No. 5024.Date. 15th November 1938

([5])الشرق العربي ، السنة الخامسة ، عدد 188 ، 19. نيسان 1928 ، ص 3 .

([6])ملف رقم 21/31 : British Resident .Ref.No. 3740.Date. 14th April 1931

على انتاج كميات من الزبيب في هذه السنة اكثر من السابق اذ من المحتمل حصول صعوبات في سبيل تصريف العنب بأثمان مربحه ، وان التشويش على تجارة العالم قد يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي للزبيب [1].

الشؤون الداخلية لشرق الأردن

اما فيما يتعلق بالشؤون الداخلية لإمارة شرقي الأردن ، فقد قدم المعتمد البريطاني العديد من الخدمات للبلاد مثل :

أ. **دوائر البلديات** : طلب المعتمد البريطاني من رئيس الحكومة تشكيل لجنة يطلق عليها لجنة البلديات الاستشارية، تكون مهمتها النظر في الامور المالية المتعلقة بالبلديات ، نظراً لان الاساليب المالية في البلديات غير منظمة مع اقتراحه بتعيين كاتب للجنة يقيم في رئاسة النظار [2].

وتم التشاور بخصوص تعيين سكرتير وأعضاء لجنة البلديات الاستشارية [3]. وهذه الوظيفة لا لزوم لها لان اعمال اللجنة ستكون جزئية ومحدودة واستشارية ، وبناء على قرار اللجنة طلب المعتمد البريطاني تفسيراً من رئيس النظار اذا كان المجلس

([1])ملف رقم 19/31 British Resident .Ref.No .S/474/40.Date. 8th july 1938

([2])ملف رقم 30/25 : British Resident .Ref.No. 176.Date.1 April 1928 and
Ref.No. 77.Date. 17 september 1928 and
Ref.No. 778.Date. 30th october 1928 and
Ref.No. 1112.Date. 30th november 1928 and
Ref.No. 1112.Date. 5th febrvary 1929 .

([3])تألفت اللجنة في العاصمة من مدير الصحة رئيساً ومدير النافعة وممثل عن الجيش العربي وموظف من نظارة المالية ومفتش الملكية وممثل الإدارة بالإضافة إلى السكرتير وفي 18 كانون ثاني 1928 اصدر رئيس النظار قراراً بتعين كل من شكري شعشاعة (مدير الواردات في نظارة المالية) رئيساً ، سمير الرفاعي (المساعد الأول للسكرتير العام) عضواً من الإدارة ،د احمد الافغاني (معأون مدير الصحة) عضواً من الصحة ، درويش أبو العافية (مهندس البلديات) عضواً من دائرة الهندسة ، الملازم حلمي الصبان (قائد درك عمان) عضواً من الجيش ، انظر ، لجنة البلديات الاستشارية ، ملف رقم 30/25 قرار رقم 1 ، 28 كانون ثاني 1928 .

التنفيذي يرى إلغاء هذه الوظيفة وتكليف موظف بكتابة اعمال اللجنة مقابل دفع راتب اضافي له في اموال البلدية وفقاً لما جاء في قرار اللجنة [1].

وقد عقد المجلس التنفيذي جلسة في 5 ايار 1927 ، قرر فيها إلغاء وظيفة السكرتير إعتباراً من حزيران 1927 ، وأخبر رئيس النظار كلاً من رئيس لجنة البلديات الاستشارية ، والمعتمد البريطاني ، بقرار المجلس [2]. وكانت اللجنة تقدم تقاريرها على شكل توصيات إلى رئيس النظار ، الذي كان له الصلاحية في إعطاء القرار النهائي بشأنها [3].

شكى رئيس اللجنة من تغيب الأعضاء عن حضور اجتماعاتها المقررة ، مما أضر باللجنة واعمالها ، وهذا جعل رئيس النظار يصدر قراراً بإلغاء اللجنة في 19 آب 1928 [4].وقد احتج المعتمد البريطاني على قرار رئيس النظار القاضي بإلغاء اللجنة وطالبه بإعادة تأليفها ، في حدود التعليمات التالية :

1. تعيين كاتب للجنة ويقيم في ديوان رئاسة النظار.
2. واجبات اللجنة هي :

– النظر في الامور المالية ، لذلك يجب ابقاء مندوب من قبل نظارة المالية بصفة عضو في اللجنة .

1. لا يجري التصديق على ميزانية البلديات السنوية قبل ان تدققها اللجنة .
2. لا يجوز نقل مخصصات من مادة لأخرى من الميزانية قبل استشارة اللجنة .
3. تنعقد اللجنة للنظر في أي مواد يرى رئيس النظار ضرورة الاسترشاد براي اللجنة فيها[5].

([1])ملف رقم 30/25 : British Resident .Ref.No. L/88.Date. 9th March 1927 .and
And Ref.No. L/88.Date.10th April 1927and Ref .No.L/189/5th May 1927

([2])رئيس النظار ، ملف رقم 30/25 ، وثيقة رقم رن/2708/106/2 ، 5 أيار 1927 .
ملف رقم 30/25 ، وثيقة رقم رن/2820/106/2 ، 10 أيار 1927 .

([3])رئيس النظار ، ملف رقم 18/25 ، وثيقة رقم رن/18/25 ، 5 أيلول 1927 .

([4])الشرق العربي . السنة السادسة . عدد 201 (9 أيلول 1928) ، ص:5

([5])ملف رقم 30/25 : Ref.No. 1112.Date. 30 november 1928 British Resident .

طلب المعتمد في 5 شباط 1929 من رئيس النظار تعيين الدكتور حليم أبو رحمة رئيساً للجنة بدلاً من السكرتير العام الذي توجه إلى فلسطين بالإجازة [1]. إستمرت اللجنة تؤدي أعمالها حتى 1 نيسان 1931 ، حيث تقرر إلغائها [2].ولكن المعتمد البريطاني شكى إلى رئيس الوزراء في 4 آذار 1932 من عدم إعتناء بلدية الزرقاء بالنظافة، وهذا يعزى إلى عدم تمكن رئاسة الوزراء من القيام بمراقبة البلديات بالشكل الامثل لأن مسؤولية الإشراف على البلديات ملقاه على عاتق الرئاسة . وأشار المعتمد إلى ان الطريقة القويمة التي يجب اتخاذها لإزالة هذه الشكوى هي إعادة لجنة البلديات الاستشارية إلى الوجود ، وتعيين اعضائها بمقتضى قانون أو تعيينهم ادارياً [3].

جاء رد رئيس الوزراء على شكوى المعتمد أن المجلس التنفيذي رأى أن إعادة اللجنة لا تؤمن الغاية التي يطلبها ، وأضاف أنه يرى تعيين شخص مسؤول عن مراقبة البلديات وحساباتها عندما يسنح الفرصة [4].غير انه في 31 كانون أول 1933 ، نسب رئيس الوزراء إلى المجلس التنفيذي إعادة تأليف لجنة البلديات الاستشارية ، نظراً لحالة البلديات المتردية جداً ، سواء كان من الناحية المالية أو من الناحية العمومية . وهذا يعود إلى فقدان المراقبة الدقيقة المسؤولة [5].

ب . **التبليغات** : تولى المعتمد البريطاني التبليغات التي تتعلق بأشخاص المطلوبين للقضاء الأردني، ولا يقيمون على ارض الإمارة، كما تولى تبليغ اشخاص غير اردنيين مطلوبين لحكومات أخرى ، يقيمون في شرق الأردن ، وكانت طريقة التبليغات تتم عن طرق القناصل البريطانيين والمندوب السامي الذي يرسل طلبات التبليغ فيحيلها المعتمد على رئيس الوزراء، ويحيلها الاخير على الجهات المختصة

([1])ملف رقم 30/25 : British Resident Ref.No. 1112.Date. 30 Febrvary 1924

([2])رئيس الوزراء . ملف رقم 30/25 . وثيقة رقم رن /3866/30/25 . 20 نيسان 1931 .

([3])ملف رقم 30/25 : British Resident .Ref.No. 3/52.Date. 4th March 1932

([4])رئيس الوزراء . ملف رقم 30/25 . وثيقة رقم رو /2231/30/25 . 25 نيسان 1932 .

([5])رئيس الوزراء . ملف رقم 30/25 . وثيقة رقم رو /106/2 . 30 كانون أول 1933 .

من اجل تبليغها إلى اصحابها ، ثم يعيدها رئيس الوزراء للمعتمد موقعه من اصحابها [1].

وكان رئيس الحكومة يطلب من المعتمد التوسط في تبليغ اشخاص مقيمين خارج البلاد ومطلوبين للحكومة [2].

وكان المعتمد البريطاني يزود الحكومة الأردنية بما تحتاجه من قوانين الدول الأخرى ، مثل قانون الشرطة المعمول به في مصر، وقانون تعيين المعتمد وجاء ذلك مساهمة منه وبناء على طلب الحكومة [3].

جــ. مصادرة النقود الذهبية والفضية : أرسل رئيس الوزراء إلى المعتمد البريطاني إستدعاءات من مواطنين بشأن مصادرة نقودهم من قبل الجمارك ، وقد تولى المعتمد مطالبة السلطات الجمركية في الدول الأخرى بإعادة ما تم مصادرته إلى اصحابه[4]. كما تولى المعتد البريطاني مسألة التعويضات المطلوبة من السلطات البريطانية لأهالي شرق الأردن الذين تضرروا من قبل القوات البريطانية المرابطة في المنطقة، ومن هذه التعويضات ما كان راتباً أو مكافئات [5].

د. المواليد والوفيات : زود المعتمد الحكومة بمعاملات الزواج والمواليد والوفيات الواقعة خارج البلاد لأهالي شرق الأردن، وارسل رئيس الوزراء للمعتمد يخبره بأهمية هذه المعلومات لحكومة شرق الأردن واستمرار تزويده بها [6].

([1])ملف رقم 7/30 : British Resident .Ref.No. D/129.Date. 25th January 1925
رئيس الوزراء . وثيقة رقم رن /4130/7/30 . 18 تموز 1931 .

([2])رئيس الوزراء . ملف رقم 25/25 . وثيقة رقم رو /2103/25/25 . 20 نيسان 1932 .

([3])ملف رقم 25/25 : British Resident .Ref.No. 3046.Date. 6th March 1930

([4])رئيس الوزراء . ملف 13/31 وثيقة رقم رن /4654/30 . 14 حزيران 1926
chief British. Representative .Ref.No .A/66.Date.28nd June 1926

([5])ملف رقم 2/26/30 : Ref.No. G/466/93/45.Date. 19th junly 1928 British Resident .
And Ref.No. G/466/93/45.Date. 28th junly 1928 .and Ref.No. G/4661/86/45.Date. 31st juniy 1945

([6])ملف رقم 19/29: Ref.No. 5052.Date. 27th September 1935 British Resident .

أما علاقة المعتمد بالأهالي : فقد رفع بعض الأهالي شكاوى للمعتمد تتعلق بما يلي :

1. شكاوى على دوائر البلدية : حيث تقدم مواطن بشكوى على بلدية عمان كانت قد منعته من تأسيس معامل داخل حدود البلدية بعد ان سمحت له بإنشاء المعمل وشراء الآلات اللازمة ، ولكن البلدية رفضت إعطاءه رخصة، متعذرة بقرار الحكومة بممنوعية إنشاء معامل داخل المدن والقصبات، فتدخل المعتمد في هذه الشكوى وطلب من رئيس النظار معالجة مثل هذه المسائل وازالة القيود غير العادلة .
2. شكاوى من ارتفاع اسعار الحاجيات وطلب قروض، فقد احال المعتمد هذه الشكوى إلى رئيس الحكومة طالباً منه الايعاز إلى الحاكم الإدارية لإبلاغ المجلس البلدي بتحديد اسعار الحاجيات ومحاربة الربح الفاحش .
3. شكوى من اهالي الحصن يطلبون فيها عدم تشكيل بلدية في قريتهم، فأحالها المعتمد إلى رئيس الحكومة لأجراء اللازم [1].

الحكومات المحلية في شرق الأردن وعلاقاتها مع الموظفين الإنجليز

مرت المنطقة بفترة خطرة عندما انهار الحكم الفيصلي في سوريا، وأصبحت منطقة شرقي الأردن تعيش في فراغ امني ولم يعد لها حماية من اي سلطة، وأخذ البريطان يفكروا بملىء هذا الفراغ في الأردن [2]. وبعد مجيئ هربرت صموئيل إلى السلط واجتماعه بالشيوخ تم الإتفاق على ارسال مجموعة من الضباط البريطانيين لمساعدة ابناء المنطقة في إدارة شؤونهم وقبل مغادرته ترك ضابطين هما (كامب و برنتون) ثم لحق بهما فردريك بيك ، وقد ارسل برنتون عدة تقارير للسكرتير المدني، أوضح فيها ان الأمن غير مستتب في المدن والبادية مع ملاحظته ان سكان المدن يميلون لتأسيس حكومة قوية واقترح ان يقوم متصرف السلط مظهر ارسلان بمهمة تأسيس حكومة محلية بدلاً من مقاطعات السلط وعجلون والكرك ورشحه لأنه رجل كفؤ وصاحب خبرة ادارية لا تتوفر عند شيوخ البدو، لانه محبوب وموالي

([1])ملف رقم 2/25 : . Ref.No5894.Date. 25 january 1939 British Resident

([2])انظر ، سعد أبو دية ، عمان في الوثائق العثمانية والبريطانية ، الطبعة الأولى ، مطبعة السفير ، عمان ،2010 ، ص 35 ، وسيرد لاحقاً ، أبو دية ، عمان .

لبريطانيا ومحايد وكونه من سوريا [1]. وكان الضباط الإنجليز موجودين للمشورة والإرشاد، وأبرزهم :

1. النقيب برنتون وإقامته في عمان .
2. النقيب اليك كيركبرايد واقامته في الكرك .
3. الرائد سمرست واقامته في إربد .
4. النقيب مونكتون واقامته في جرش .
5. النقيب الن كيركبرايد واقامته في السلط ، وكان ملحق بالضابط البريطاني كمب، وكان هؤلاء يتميزون بانهم ضباط مخابرات صغار السن يتقنون اللغة العربية[2]. ويقول السير اليك سيث كيركبرايد في كتابه خشخشة الاشواك : " من هنا، تم ارسال عدد من الضباط البريطانيين الذي يتكلمون العربية في عدد من المراكز في شرق الأردن ، مهمتهم اقامة عدد من مراكز الإدارة المستقلة لتسيير شؤون المنطقة على افضل وجه ممكن ، وكانوا مزودين بتعليمات مفادها انهم سيضيعون وقتهم اذا ما الحوا على دولتهم بريطانيا في المطالبة بالمساعدة المتمثلة بالنقود أو الجنود ، الا ان الدولة البريطانية لن تبخل عليهم بالنصائح [3].

المعاهدات التي ابرمتها بريطانيا نيابة عن امارة شرق الأردن

لقد صادقت امارة شرقي الأردن على العديد من المعاهدات التي وقعتها بريطانيا العظمى نيابة عن شرقي الأردن مثل :

1. معاهدة التجارة بين بريطانيا وبلاد العجم طهران 1903/2/9.
2. المعاهدة الموقعة بين بريطانيا واليابان ، 3 نيسان 1911 .
3. معاهدة الافيون الموقعة عام 1912 .
4. البروتوكول الاضافي لمعاهدة حقوق الطبع ، برن ، 1914/3/30.
5. المعاهدة والنظام الأساسي لحرية النقل والمرور (ترانزيت) ، بارسلونه، 1921/4/20 .

---

(1)أبو دية ، عمان ، ص38 .

(2)أبو دية ، عمان ، ص 85 .

(3)كركبرايد ، خشخشة الاشواك ، ص 30 .

6. المعاهدة النظام الأساسي للأسلوب المتبع في المسالك المائية الصالحة للملاحة ، بارسلونه ، 1921/4/20.

7. المعاهدة الدولية المتعلقة بمنع الاتجار بالنساء والأولاد ، جنيف ، 3. ايلول 1921

8. المعاهدة التجارية بين بريطانيا ولتوانيا ، 1922/5/6 .

9. معاهدة تعديل المعاهدة التجارية بين بريطانيا ولتوانيا 1922/5/6

10. معاهدة التجارة والملاحة المعقودة بين المملكة المتحدة وحكومة اسبانيا ، مدريد، 21تشرين أول 1922 .

11. المعاهدة القضائية بين بريطانيا ودولة البلجيك بشأن المسائل المدنية والتجارية، لندن 1922/6/31.

12 .معاهدة التجارة والملاحة المعقودة بين الحكومتين البريطانية والفنلندية ، 14 كانون أول 1923

13. المعاهدة التجارية بين بريطانيا وتشيكوسلوفاكيا ، 14 تموز 1923 .

14. معاهدة التجارة والملاحة بين بريطانيا ولاتفيا ، 1923/6/22.

15. معاهدة التجارة والملاحة بين بريطانيا وبولاندا ، 1923/11/26 .

16. المعاهدة المتعلقة بنقل القوة الكهربائية ، جنيف 9 كانون أول 1923 .

17. المعاهدة حول الاسلوب الدولي للمرافئ البحرية ، جنيف ، 1923/12/9 .

18. معاهدة توليد القوة المائية ، جنيف 1923/12/9 .

19. المعاهدة الدولية المتعلقة بتسهيل المعاملات الجمركية ، جنيف ، 1923/11/3.

20. المعاهدة التجارية بين بريطانيا وأوستريا ، 1924/5/22 .

21 . المعاهدة القضائية بين بريطانيا وتشيكوسلوفاكيا بشأن المسائل المدنية والتجارية ، لندن 1924/11/11 .

22. المذاكرات التجارية بين حكومتي بريطانيا وبلغاريا ، 12 تشرين ثاني 1925 .

23. معاهدة التجارة بين بريطانيا واليونان ، 16 تموز 1926.

24. معاهدة التجارة والملاحة بين حكومتي بريطانيا ويوغسلافيا ، 1927/5/12 [(1)]
25.الإتفاقية الدولية بشأن أمراًض الحيوانات المعدية ، باريز ، 1927/7/13 .
26. الإتفاقية الدولية لمعاملة اسرى الحرب ، والإتفاقية الدولية لتحسين حالة جرحى ومرضى الجيوش في ميدان الحرب ، جنيف،1927/6/27 .
27. معاهدة التجارة والملاحة بين بريطانية العظمى وجمهورية بنما، بنما،25 ايلول 1928.
28. معاهدة اتحاد البريد الدولي وإتفاقية مبادلة التحارير والطرود المؤمن عليها لندن، 28 حزيران 1928 .
29. المعاهدة القضائية بين بريطانيا ورئيس جمهورية الرايخ ، لندن 1928/3/20.
30. الإتفاق بين حكومتي بريطانيا واليونان بشأن الرسوم القنصلية على شهادات (المورد الاصلي) ، 1929/6/21 .
31. المعاهدة الدولية المتعلقة بالنقل الدولي في الجو ، وارسو ، 12 تشرين أول 1929.
32. المعاهدة القضائية بين بريطانيا واستونيا بشأن المسائل المدنية والتجارية ، لندن 22 كانون أول 1931.
33. المعاهدة القضائية الخاصة بالمسائل التجارية بين بريطانيا وبولندا وارسو 1931/8/26، .
34. المعاهدة الدولية الخاصة بتوحيد قوانين بوالص الشحن ، 1931/6/28 .
35. معاهدة الراديوتلغراف الدولية 1931/1/17 .
36. المعاهدة المتعلقة بالتشغيل الالزامي الصادرة عن المؤتمر العام لهيئة العمال الدولية 1931/2/1 .
37. المعاهدة القضائية بين بريطانيا و الدنيمارك بشأن المسائل المدنية والتجارية ، لندن 1931/11/29 .

([1])الوثائق الهاشمية ، أوراق عبدالله بن الحسين ، (دليل المعاهدات والإتفاقات الدولية) ، المجلد 20 ، ص 37 ، 39 ، 52 ، 55 ، 58 ، 61 ، 64 ، 69 ، 72 ، 74 ، 77 ، 81 ، 83 ، 86 ، 89، 92 ، 95 ، 98 ، 103 ، 106، 108 ، 115 ، 117

38. المعاهدة القضائية بين بريطانيا والبرتغال بشأن المسائل الحقوقية والتجارية ، لشبونة 13 نيسان 1932 .

39. المعاهدة الدولية للمواصلات السلكية مدريد 1932/12/9 وانظمة التلغراف الملحقة بها .

40 . المعاهدة القضائية بين بريطانيا واسبانيا بشأن المسائل المدنية والتجارية ، 21 تموز 1934.

41 . المعاهدة بين حكومتي بريطانيا وأوستريا بشأن الحماية المتقابلة للعلامة التجارية ، 21 تموز 1934 .

42. معاهدة التجارة والملاحة الموقعة بين بريطانيا وهنغاريا ، 11 تشرين ثاني 1934 .

43. المعاهدة القضائية بين بريطانيا وهولندا بشأن المسائل المدنية والتجارية ، لندن 31 مايس 1934.

44. المعاهد والنظام الأساسي حول الاسلوب الدولي لتسيير سكك الحديد ، جنيف ، 1934/12/9 .

45. الإتفاقية الدولية بشأن الإشراف الصحي على الملاحة الجوية 1935/8/1 .

46. المعاهدة القضائية بين بريطانيا وفنلندا بشأن المسائل المدنية والتجارية لندن 1933/8/11 .

47 . المعاهدة القضائية بين بريطانيا تشكوسلوفاكيا بشأن المسائل المدنية والتجارية، براغ 1935/2/15 .

48. الإتفاقية الدولية بشأن الإشراف الصحي على الملاحة الجوية 1935/8/1 .

49 . المعاهدة القضائية بين بريطانيا والبلجيك بشأن المسائل المدنية والتجارية 1935/6/27 .

50. الإتفاق الموقع بين بريطانيا وبولندا بشأن التجارة والاتجار، وارسو 1935/7/24[1].

51. المعاهدة المعقودة بين بريطانيا ولتوانيا بشأن الاجراءات القضائية في المسائل المدنية والتجارية ، 1936/5/7 .

52 . المعاهدة القضائية بين بريطانيا وهنغاريا بشأن المسائل المدنية والتجارية، 1936/5/7.

53 .المعاهدة المعقودة بين بريطانيا ويوغسلافيا بشأن الاجراءات القضائية في المسائل المدنية والتجارية ،لندن 1937/2/27

54. الترتيب المتعلق بوثائق هوية موظفي الطائرات بين حكومات بريطانيا العظمى والدنيمارك، 1938/4/25. [2].

55. الإتفاقية الدولية لمنع الاتجار بالرقيق الابيض ، جنيف ، 3. ايلول

وقد تم تعيين المستر بيري غوردن قنصلاً في شرقي الأردن في 8/31/ 1946 ، كذلك تم تعيين المستر ميسون قنصل لحكومة بريطانيا في المملكة الأردنية الهاشمية في 10 . تشرين ثاني 1949 وايضاً تم تعيين المستر كوك وكيلاً لقنصل لحكومة بريطانيا في الأردن [3].

الموظفون الإنجليز في شرقي الأردن

تولى منصب المعتمد البريطاني في شرقي الأردن أربعة اشخاص هم :

1. مستر إبرامسون (Abramson) نيسان – تشرين الثاني – 1921

---

[1] الوثائق الهاشمية ، أوراق عبدالله بن الحسين ، (دليل المعاهدات والإتفاقات الدولية) ، المجلد20 ص ، 120 ، 123 ، 126 ، 129 ، 132 ، 135 ، 138 ، 141 ، 144 ، 147 ، 150 ، 156 ، 161 ، 166 ، 169 ، 172 ، 175 ، 178 ، 181 ، 184 ، 188 ، 190 ، 193 ، 196 ، 200 ، 203 .

[2] الوثائق الهاشمية ، أوراق عبدالله بن الحسين ، (دليل المعاهدات والإتفاقات الدولية) ، المجلد20 ص 206 ، 210 ، 213 ، 216 ، 219 ، 222 .

[3] الوثائق الهاشمية ، أوراق عبدالله بن الحسين ، (القناصل في امارة شرق الأردن) ، المجلد18، ص 29-30

2. مستر فيلبي (Phillby) 1922 – 1924
3. الكولونيل هنري كوكس (Henry Cox) 1924 – 1939
4. السير أليك كيركبرايد (aleckirkbride) 1939 – 1946

1. **المستر إبرامسون** (Abramson)

يهودي روماني الأصل ، وهو أول معتمد بريطاني في عمان ، مكث في المعتمدية نيفاً وستة اشهر [1] في عهد إدارة رشيد بك طليع ، وكان في العقد الخامس من عمره ، وقد رشح إبرامسون لمنصب المعتمدية من قبل المندوب السامي هيربرت صموئيل ، وأصبح الممثل الرئيسي البريطاني في شرقي الأردن، وكان وكيل شركة توماس كوك السياحية ، وذكر صموئيل اثناء خطابه " سيجد سموه في المستر إبرامسون موظفاً ذا مقدرة وخبرة عظيمة، هو وجميع الموظفين المشتركين معه"[2].

قدم إبرامسون تقاريره عن شرقي الأردن بشكل دوري للمندوب السامي في فلسطين، وكانت تقاريره تفيد بأن الأمير عبدالله سيغادر شرقي الأردن في نهاية الستة اشهر لعدم قدرته على إدارة الحكم بالشكل الصحيح وتردي مالية شرق الأردن، فكان يقدم معلومات تفتقر إلى الحقيقة، ونتيجة لذلك أهمله الأمير عبدالله خلال الفترة التي قضاها في الأردن، ولكن إبرامسون إستمر في إرسال التقارير وتحدث بأحدها عن الراي العام الأردني الذي يشكو من خذلان بريطانيا لهم بفرض حكم عبدالله عليهم .[3].

مارس إبرامسون ومن خلال تدخله المستمر في الشأن الداخلي لشرقي الأردن ضغطاً على الأمير عبدالله لكي لا يشرك أي من الوطنيين السوريين في الحكومة الثانية، ولكن الأمير عبدالله وبدهائه السياسي تمكن ومن خلال إبرامسون مخاطبة

([1])عبدالله بن الحسين ، الاثار الكاملة ص 188

([2])انظر ، امجد الزعبي ، هربرت صموئيل (المندوب السامي البريطاني على فلسطين وشرقي الأردن) وتاسيس امارة شرق الأردن 1920 -1925 ، مركز الكتابة الاكاديمي ، الطبعة الأولى ، 2002 ، ص 119 ، وسيرد لاحقاً ، الزعبي ، هربرت صموئيل

([3]) PRO . CO .733/4 . Report by Abramson . 1 July 1921

الإنجليز في القدس ولندن. وتجنب بلطُفه ، وكياسته ، تسليم المشبوهين والمطلوبين في حادثة الاعتداء على المندوب الفرنسي الجنرال غورو، وقال انه إذا القى القبض عليهم فلن يسلمهم إلى الفرنسيين، وأكد ان تسليم الدخيل مخالف للتقاليد والعادات العربية[1].

إستمر إبرامسون بالعمل إلى أن وقعت حادثة تسليم المجاهد ابراهيم هنانو، والذي كان يعتزم السفر إلى مصر بعد ان اقام في ضيافة الأمير عبدالله بضعة ايام وكانت حكومة شرقي الأردن قد كتبت إلى المعتمد البريطاني تطلب تسهيل مروره عن طريق فلسطين[2].

وبتواطئ من إبرامسون تم تسليم هنانو للشرطة الفلسطينية، ثم للإنجليز، وبدورهم سلموه إلى السلطات الفرنسية، وبعد هذه الحادثة لم يعد الأمير عبدالله يثق بإبرامسون ، واحتج المتظاهرون على خيانة إبرامسون، وتقدموا إلى منزله يريدون اقتحامه، ولكنه كان في القدس، واستمر بإرسال التقارير السلبية عن الأمير عبدالله وشرق الأردن، وايده في ذلك يونج احد الموظفين الإنجليز الذي اقترح اخراج الأمير عبدالله من شرق الأردن [3].

([1]) Gibert. M. Winston . S. Churchill . 1971 . P .355

([2])الموسى ، تاريخ الأردن ، ص 175

([3]) Pro . Co .733/17B . Yong To Shuskburgh . 30 September 1921

2. **المستر فيلبي** (Phillby) [(1)].

إستدعاه بيرسي كوكس المندوب السامي البريطاني في العراق ، وهو ثاني معتمد بريطاني في عمان ، وعرض عليه كوكس برقية تلقاها من وزارة المستعمرات، تضمنت اقتراح لورنس بأن يخلفه فيلبي كمعتمد بريطاني في شرق الأردن [(2)]. وقدم المستر فيلبي أوراق اعتماده للأمير عبدالله بن الحسين يوم 29 تشرين ثاني 1921 كممثل رئيسي لبريطانيا ، والمستر فيلبي المستشرق المشهور، أعلن إسلامه فيما بعد، وقد استقال من الوظيفة عندما تقرر ان يكون المندوب السامي في فلسطين مرجعاً له ولحكومة شرقي الأردن[(3)].

أثناء تلك الاحداث إستعدت السلطات الفرنسية للإعتراف بحكم الأمير عبدالله مع إقامة علاقات جمركية معه على شرط القاء القبض على المشتبه بهم في كمين غورو وتسليمهم لهم، ولكن وعلى الرغم من الحاح فيلبي على الأمير بالموافقة على الشرط الفرنسي لكن الأمير رفض ذلك وكان هذا بداية الفرقة السياسية بين الأمير وفيلبي[(4)].

([1])ولد سانت جون فلبي سنة 1885 في جزيرة سيلان وعندما بلغ السادسة من عمره عاد إلـــى انجلترا وتفوق في دراسته ، تخصص في دراسة اللغات الحديثة ، وتعين في سلك وظائف حكومة الهند، خدم في العراق وتحديداً البصرة ، وعمل بصفة مدنية ، اشرف على اصـــدار جريدة العرب وعمل مساعدا للمعتمد البريطاني ، ذهب عام 1917 على رأسبعثة سياســية إلى الرياض ، عاد إلى العراق حيث عين مستشارا للداخلية في أول حكومة وطنية واستقال محتجاً على تبديل سياسة بريطانيا في العراق ، له رحلات كثيرة في بلاد العــرب وخبــرة لشؤون الشرق الأوسط ، انظر ، سليمان الموسى ،غربيون فـــي بـــلاد العــرب ، ط 1 ، المطبعة الوطنية عمان ، ايلول 1969 ، ص 103 ص 104 وسيرد لاحقــاً ، الموســى ، غربيون .

([2])الموسى ، غربيون ، ص 105 + 106 .

([3])الموسى ، تاريخ الأردن ، ص 425 .

([4]) Pro . Co .733/23 . Report On The Situation In Trans – Jordan . 1 April 1922

وكان يؤخذ على فيلبي تحمسه لعبد العزيز بن سعود على حساب الأسرة الهاشمية، ولذلك عندما زار فيلبي لندن لمقابلة ونستون تشيرتشيل بشأن وظيفته ، أمره تشيرتشيل بأن سياسته تقتضي " اقامة ومساندة حكومة عربية مستقلة في شرق الأردن يحكمها الأمير عبدالله وبالإضافة إلى مسؤوليته في إدارة المعونة البريطانية لإدامة البلاد عليه أن يتقيد بالتعليمات التالية : أن يترك الإدارة العربية تتصرف بالحرية الممكنة ، وان يكون تدخلهُ نادراً ما امكن ولكن بالنصح والنقد وحسب"[1].

وجاء رأي الأمير عبدالله في فيلبي ما ضمنه في مذكراته، حيث قال: " ومما أذكره في إحدى الليالي، وقد كان بالمجلس شخص طلب ان يكتب كل من حظر المجلس جملة أدبية في دفتره ، فكتب مستر فيلبي البيت المشهور لعبيد بن الابرص

ساعد بارض مادمت فيها ولا تقل انني غريب

ولم يأل جهداً في القيام بواجبه وان كان بيننا أحياناً ما يكدر صفو الوداد لصلف يبدو منه".[2]

وجد فيلبي في القدس افكار تنفذ غير تلك التي تلقاها من تشير تشل في لندن، حيث كان الامر منصباً على محاولة اخراج الأمير عبدالله من شرقي الأردن ، وقام فيلبي بزيارة إلى الصحراء وتحديداً إلى بلدة كاف [3]. وقدم إقتراح بأن " افضل شيء تقوم به الحكومة البريطانية هو إقامة دولة عازلة مستقلة في الجوف بين نجد

---

(1) Samuel Papers Philby'sMemoeandum 26 June 1924

(2) عبدالله بن الحسين ، الاثار الكاملة ، ص 189

(3) كاف : اهم مراكز وادي السرحان التي وقع حولها نزاع بين شرق الأردن والسعودية والتي تقع على بعد 160 ميل جنوب شرق دمشق على الطرف الشمالي لوادي السرحان ويبلغ ارتفاعها 250 قدم عن سطح البحر ، تحيط بها قلعة مهدمة وتوجد حولها حدائق نخيل وفيها ترسيب ملحي يمتد لمسافة ميلين ناحية الجنوب ويشكل الملح الدخل الرئيسي لها ، كانت القرية تابعة لابن رشيد حتى عام 1909 ثم استعادها ابن رشيد 1918 ، فاستعادها ال الشعلان 1921 – 1925 ، انظر جون جوردونلوريمر : دليل الخليج (القسم الجغرافي) (4 اجزاء) ، الدوحة : مكتب امير دولة قطر ، قسم الترجمة ، ط 1 ، 1900 م ، ص ، ص ، 2383 ، 2384 .

وشرق الأردن" ، ثم قام بزيارة أخرى للصحراء وتحديداً المنطقة الواقعة بين الجوف وسكاكا للاستطلاع وبعد عودته بأيام قليلة تعرضت قرى بني صخر للغزو الوهابي، ولكنهم ردوا إلى اعقابهم . وقد استطاع الأمير عبدالله في نهاية الامر السيطرة على النظام والقانون والأمن وتحسين مستوى جباية الضرائب [(1)].

والواضح بأن فيلبي من خلال عمله كمعتمد في شرقي الأردن كان لديه المقدرة على الظهور بعدة وجوه في نفس الوقت، فقد كان سبباً رئيسياً في الوقيعة بين الأمير عبدالله والركابي ، وقد حول اهتمامه إلى العلاقات مع الفرنسيين في سوريا ، حيث زار دمشق ومعه فريدريك بيك للبحث في موضوع إلقاء القبض على المعتدين على المندوب السامي في سوريا الجنرال غورو، واقترح الفرنسيون تمريناً عسكرياً مشتركاً قرب الحدود الأردنية السورية كبادرة حسن نية ، وبدون أخذ موافقة الأمير عبدالله اجاب فيلبي " لا توجد أي صعوبة في ترتيب ذلك " [(2)].

وكانت العلاقة بين فيلبي والأمير عبدالله سهلة ومستقرة على الرغم من حالة الجدال الدائم حول بعض السياسات والشؤون المالية ، ولكن فيلبي بدأ يتغير تجاه الأمير وكانت القضية الأولى للفراق قضية الكنيسة البيزنطية الاثرية[(3)]. حيث يقول فيلبي "وخلال اشهر الصيف حدث خلاف بيني وبين الأمير ، فقد علمت ذات صباح ان العمال جادون في هدم بقايا الباسيليكا في عمان ، وللحال ذهبت لإشاهد ما يجري بنفسي فوجدت ان عملية الهدم أوشكت على الانتهاء، وقد علمت ان الأمير نفسه امر

([1]) PRO . CO .733/4 . Report By Peake . 19 Janury 1923 The Situation In Trans Jordan

([2]) PRO . CO .733/44 . Philby To Samuel . 15 February 1923.

([3])في 4. حزيران 1934 اعترض فيلبي على هدم جدار ظن انه تابع لأثار كنيسة بيزنطية صغيرة ، والذي كان يقف حائلاً أمام بناء المسجد الحسيني الكبير في قلب عمان وفي 6.حزيران بدأ هدم الجدار البيزنطي حتى أصبح بمستوى الارض تقريباً واعترض فيلبي على ذلك أمام الأمير وطالب بمعاقبة المسؤولين عن هدم الجدار وفي النهاية قدم مدير الاثار في فلسطين تقرير إلى المندوب السامي بأن الجدار ذو قيمة قليلة نسبياً للأثار سليمان الموسى ، تاريخ الأردن ، ص 37 ، . PRO . CO .733/46 . Philby To abdullah . 16 jun 1923

بتعزيل الموقع من الاثار القديمة لبناء جامع عليه وعدت إلى منزلي، وكتبت رسالة احتجاج بعثت بها في الحال إلى القصر فغضب الأمير غضباً شديداً لاستلامه رسالة كهذه ...." ويعتقد فيلبي بان الركابي كان العامل الرئيسي في التحريض ضده [1].

ومما زاد تفاقم الخلاف بين الأمير وفليبي بعث الاخير بتقرير إلى صموئيل في يوم 6 حزيران، يتضمن رسالة الملك عبد العزيز آل سعود التي أشار فيها إلى زيارته إلى دمشق، ولم يكن فليبي قد بلغ الأمير عبدالله بعلاقته واتصاله مع الملك عبد العزيز أو ممثله الفرنسي في دمشق . فقد عبر الأمير عبدالله عن غضبه من فيلبي بحضور بيك وكيركبرايد، وبدأ الجدال يتطور إلى نزاع رئيسي، وأستمر الأمير بتجاهل فيلبي ، وأخذ يتعامل بشكل مباشر مع المندوب السامي صموئيل ، فشعر فيلبي بالعزلة التامة ولذلك أخذ ينأور مع الأمير عبدالله من خلال محاولة جلب طالب النقيب (عراقي) وتوليته رئاسة الوزراء، واستغلال التهديد الوهابي على وادي السرحان، وأحتضان معارضة ضد الأمير عبدالله في أوساط الطبقة المثقفة الأردنية، وقد صادف حينئذ حادثة العدوان في 14 أيلول[2].

أرسل سلطان العدوان رسالة تهديد إلى فيلبي يحذره فيها من التدخل، وادعى فيلبي بأنه ارسل إنذاراً إلى سلطان، وتبين أن الأمير هو الذي أرسل الإنذار، ولكن استطاعت الدولة إجهاض التمرد. وخلال تعقيب فيلبي على الاحداث، فقد كان يطرح تساؤل" لو إنه (أي سلطان) تحرك مباشرة إلى عمان كان يمكنه ان يواجه الجيش العربي، وحسب وربما نجح في ذلك[3].

([1])الموسى ، غربيون ، ص 131 .

([2])سبب الحادث هو التنافر بين بني صخر والعدوان وتقريب الأمير لمشايخ بني صخر وكـذلك ضعف مظهر ارسلان وشعور السخط عند الأردنيين فأخذ ابن عدوان يجهـر بالمعارضـة وحدث خلاف بينه وبين الإدارة المركزية انتهى بالتدخل العسكري وهروبه وابنائه إلى جبل الدروز

([3]) PRO . CO .733/50 Monthly Report on Trans – Jordan September 1923

إتهم فيلبي الرئيس فؤاد سليم بالتآمر على الأمير عبدالله ، كما بعث بتقرير لصموئيل يفيد بإشتراك الوهابيين بهجومهم على كاف مستنتجاً امكانية التوصل إلى قرار المفأوضات مع آل سعود[1].

وبأكثر من مناسبة طلب فيلبي من الأمير القيام باجراء إنتخابات المجلس التشريعي ولكن الأمير لم يظهر أي اكتراث لفيلبي أو تجاوب مع مطلبه ، عندئذ اتهم فيلبي الأمير عبدالله بأنه تجاوز علاواته من قائمة الديون واعترف فيلبي بأن الأمير خلال عام 1922 استلم 25.000 جنيه وانفقها على الأردنيين ، فنراه هنا يتهم الأمير بالإسراف متناسياً بان الأمير عبدالله في شتاء 1922 أعطى بيته الذي كان يسكنهُ إلى فيلبي وعائلته وسكن في خيمة[2].

وأخذ فيلبي يضغط بكل الوسائل ، فقد احتج بك باشا في 29 أيلول 1923 بأن رواتب الجيش العربي تأخرت لان فيلبي لم يدفع 10.000 جنيه من المعونة البريطانية ولم يكن لديه أي مبرر حقيقي للامتناع عن دفع المعونة البريطانية التي بات تأخيرها يؤثر على كل مناحي الحياة في الأردن وخاصة الصحة ، وقد لاحظ صموئيل بأن البرود بدأ يزداد بين الأمير عبدالله وفيلبي الذي بدأ يفقد اصدقاءه داخل شرق الأردن وفي حكومة فلسطين وفقد ماء وجه، فضلاً عن عداءه المستمر لدار المندوب السامي، ودائرة الشرق الأوسط في وزارة المستعمرات، وأخذ يلوم الأمير عبدالله على أفول نجمه في شرقي الأردن. فقدم إستقالته بتاريخ 17 كانون ثاني 1924 مدعياُ بان دائرة الشرق الأوسط تتدخل بشؤون شرق الأردن وان ادارته سيئة [3].

3- الكولونيل س.هـــــ.ف. كوكس (Cox)

ولد في لندن عام 1880 وتوفي عام 1953 ، وكان حاكماً للواء نابلس اثناء الإنتداب البريطاني، ويقول الملك عبد الله في مذكراته " ثم جاء الكولونيل كوكس،

PRO . CO .733/48 . Philby To Samuel . 4 August 1923(1)

Kirkbride . Sir Aleck Seath . A . Crackle Of Thorns . 1956 . P .29(2)

Philby Papers. Letter To Sir Alexander Kennedy January 1924(3)

وكانت له شخصية إدارية ، وكان لا يحب أن يعمل مع أشخاص لا يرتاح إليهم ، ولقد مكث مدة طويلة "[1].

قدم كوكس أوراق اعتماده إلى الأمير عبدالله يوم 22 نيسان 1924 ، كان كوكس عسكرياً ولديه الضبط والربط العسكري، وبدأ مهمتهُ بالمثل " سأبني شرق الأردن والا ستكسرني شرق الأردن" واتبع سياسة فيلبي في السيطرة المالية والسياسية، ولكن بتطبيق أشد ، وكان الأمير يأمل في التفاهم الكامل بين كوكس ورئيس الوزراء الركابي الذي إضطر إلى الإستقالة بسبب جمود العلاقة مع فيلبي في السابق، وبأن الركابي قد تم تعيينه بناءاً على طلب كوكس[2].

حاول كوكس جهده السيطرة على البلاد وكأنها سرية في الجيش البريطاني وليس مجرد تقديم مساعدة ونصح، وجاء اهتمامه منصباً على التوازن بين الواردات والنفقات لشرقي الأردن بحيث تبقى بحالة سكون لا تتقدم ، أكثر من اهتمامه بتقديم المساعدات لتزدهر اقتصادياً واجتماعياً نحو الإستقلال وغير ذلك فقد كلف الحكومة الأردنية بدفع نفقات المعتمد البريطاني واركانه من الواردات الأردنية [3].

كتب كوكس إلى الأمير في 25 حزيران وابلغه تعليمات وزير المستعمرات، وطالبه بتقرير شهري حول الواردات والنفقات، وقد رفض الأمير عبدالله تعليمات الحكومة البريطانية، وأبلغ كوكس أن جميع ما يطلب منه سيتحقق عندما يتم انتخاب المجلس التشريعي، وانه لا أمل في الاصلاح الا بالسيطرة المالية والتخلص من عبدالله [4].

وبقي الكولونيل كوكس خمسة عشر عاماً في منصبه وكان الرجل يمسك بجميع الخيوط في شرقي الأردن حتى قال عند الملك انه يتدخل فيما ليس له فيه أي

([1])الملك عبدالله ، الاثار الكاملة ، ص 189

PRO . CO .733/67 . Abdullah To Samuel . 5 May 1924([2])

PRO . CO .733/73 . Thomas To Samuel . 5 June 1924([3])
During june 1936

PRO . CO .733/72 . Monthly Report On Trans Jordan . July 1924([4])

حق[1]. وبدأ كوكس بالتدخل في شؤون العشائر واعتبر دائرة شؤون العشائر مضيعة للمال، وتركزت حجته عند موضوع (البشعة) والامر ليس بمستغرب فهو انجليزي لديه قصور في الخبرة في شؤون العشائر البدوية التي تتفيأ ظلال شرقي الأردن والتي تمتلك ثقافة وحضارة عريقة منذ قرون ، وكانت اجراءاته المالية موجهة لحفظ السجلات والحسابات لتخفيض النفقات وليس للإستثمار في سبيل زيادة الانتاج واقامة بنية تحتية بهدف التنمية الإقتصادية ، و لم يكن متعلماً أو مثقفاً ليكون زعيماً سياسياً، دبلوماسياً أو اقتصادياً" كان عسكرياً اعطي أوامر لينفذها فهي سيطرة مالية مقرونة بسيطرة سياسية وكان كوكس يأمل بأن يتنازل الملك علي عن العرش مثل والده، وقال عن الأمير " يجب ان يسمح للأمير عبدالله ان يلتحق بوالده وأخيه لكي يزول الحاجز الذي يشكله وجوده في وجه تقدم البلاد" [2].

لاحظ هنري كوكس في منتصف نيسان 1927 بأن حكومة فلسطين تريد وضع يدها على شرقي الأردن، فقام بتذكير المندوب السامي بأن الطابع البارز لشرق الأردن هو الإستقلال وناشده بالضغط على حكومة جلالة الملك من اجل المفاوضات للمعاهدة والقانون الأساسي لكي تحصل شرق الأردن على بقية الشروط من اجل الإستقلال وهذا يثبت بان كوكس لم يكن متأثراً كلياً بالصهيونية[3].

وبعد صدور القانون الأساسي 1928 كتب كوكس ان هذ القانون " قوبل بالترحيب" ، وكتب تقريراً عن المعاهدة وان الاحتجاج ضد المعاهدة كان كبيراً خلال المرحلة المبكرة ، وقد انخفض وهو الان يدور من قبل بعض طلاب الوظائف" والذي أشار إليهم كوكس بطلاب الوظائف هم جميع الشيوخ والوجهاء في شرقي الأردن"[4].

([1])الماضي ، موسى ، تاريخ الأردن ص 425

PRO . CO .733/109 . Cox To Davis . 21 january 1925([2])

PRO . CO .733/134/5 . Cox To Plumer . 12 April 1927([3])

PRO . CO .831/1/2 . Report On Trans Jordan 1/4/1928 .31/6/1928 – ([4]) Situation Report

وقدم كوكس ملاحظاته في 25 آب 1928 حول الميثاق الوطني الأردني إلى الأمير عبدالله، وعبر عن خيبة ظنه في الأعضاء الذين لم يقبلوا الشكل الحالي للحكومة، وفي عام 1928 اقترح كوكس تخفيض سعر العملة بعد التخفيض الأول عام 1927 ، ووافقت حكومة حسن خالد أبو الهدى على الاقتراح، وقد خسر الأردنيون الكثير جراء هذا الاقتراح وذلك مع وقوع اراضي البلاد تحت فتك اسراب الجراد[1].

أخذ كوكس يتدخل كثيراً بجلسات المجلس التشريعي، وقام أكثر من مرة بتخفيض نفقات الأمير عبدالله. وزار درعا في 13 ايار 1929 وتناول طعام الغداء مع الضباط الفرنسيين، واتفق الطرفان على مشروع إتفاقية لإقامة هيئة من ممثلين عن الحكومتين للحكم في قضايا الغزو البدوي لكن المندوب السامي لم يوافق [2].

وبدأ كوكس وتوفيق أبو الهدى بإتباع سياسة تهدف إلى عزل الأمير عبدالله وبشكل تدريجي حيث كان توفيق أبو الهدى، قد تولى منصب السكرتير العام ، وأصبحت جميع توجيهات المعتمد البريطاني تعطى إلى رئيس الوزراء بواسطة السكرتير العام ، واستثني الأمير ورئيس الوزراء من إدارة شؤون الدولة ، فتوجه الأمير بالنقد وقال للكولونيل كوكس انه اذا كان لديه كل تلك الثقة بتوفيق أبو الهدى فهو مستعد ان يعينه رئيساً للوزراء ليكون شخصاً مسؤولاً ، وكان اعتراض كوكس من مبدأ ان توفيق موظف دائم وان منصب رئيس الوزراء مؤقت ، وقد احبط الأمير كثيراً لتصرفاته واستمراره بالتدخل في كل كبيرة وصغيرة [3].

هذا عدا عن تدخل كوكس بانتخابات المجلس التشريعي ومحاولته تأليب بعض الوزراء بأن لا يتم انتخاب شمس الدين سامي ونظمي عبد الهادي ومحمد

---

[1] – PRO . CO .831/1/2 . Report On Trans Jordan 1/4/1928 .31/6/1928 Situation Report

[2] PRO . CO .831/5/9 وهو التقرير المقدم حول شرق الأردن من قبل المعتمد البريطاني للفترة بين 1929/4/1 – 1929/6/30 .

[3] Rush. A de L .Ruling Families of Arabia. Jordan .1991 وقائع اجتماع بين الأمير عبدالله وشانسلور ص 127

الانسي ، ويقول الملك عبدالله في مذكراته عن كوكس " ولقد مكث مدة طويلة ، ولولا الصبر والحكمة التي من الله بها علينا لكان الامتزاج معه من المستحيلات"[1]. وكان اخلاصه في عمله ناتجاً عن إعتقاده بضرورة إسداء الخير للناس رغم انوفهم ، ولا شك أن الرجل ساهم مساهمة كبيرة في عملية تنظيم الجهاز الاداري في شرقي الأردن[2].

تقاعد الكولونيل هنري كوكس من الخدمة يوم 20 حزيران 1939 بعد خدمة طويلة في شرقي الأردن. وعين مع نشوب الحرب العالمية الثانية ، المعتمد البريطاني المستر كيركبرايد[3]. ويذكر الأمير عبدالله رأيه فيه " من اصدقاء العرب القدماء ، حيث شهد الحرب الأولى في الجيش الشمالي برفقة الاخ الملك فيصل، وانه من أعز الاصدقاء لنا شخصياً ، فقد تحقق في خلال خدمته عندنا الشيء الكثير من التوفيق وارتاح إلى التعاون معه توفيق باشا أبو الهدى بمجموع وزراته ، كما تعاون مع سمير باشا على تلك الوتيرة ، وهو الان مع ابراهيم باشا صديقه القديم على تعأون ونزاهة[4].

4. كيركبرايد

تولى كيركبرايد مسؤولية الحكومة الوطنية في مؤاب وامضى بضعة اشهر في الكرك وكانت بلا مخصصات مالية ولا ميزانية ويقول في كتابه خشخشة الاشواك:" تقدم شخص بريطاني يطالب بتسهيلات لاستغلال الثروات المعدنية في

([1])الملك عبدالله ، الاثار الكاملة ، ص 189

([2])الماضي ، موسى ، تاريخ الأردن ، ص 425

([3])اليك سيثكيركبرايد ولد عام 1897 توفي 1987 بدأ حياته العسكرية كضابط في جيش الجنرال اللنبي حارب في جيش الثورة العربية الكبرى مع الأمير فيصل من 1916 – 1921 وبعد انهيار الحكم الفيصلي في سوريا ارسلته الحكومة البريطانية إلى شرق الأردن لحفظ النظام فأسس (الحكومة الوطنية في مؤاب) ثم عين سفيراً لبريطانيا العظمى في عمان 1946 ، خشخشة الاشواك ، سير اليك كركبرايد ، ترجمة الدكتور احمد عويدي العبادي

([4])الملك عبدالله ، الاثار الكاملة ، ص 189

المنطقة مقابل 1000 باوند استرليني اما انا ، فقد رفضت الفكرة واعلمت الشخص البريطاني بصفة خاصة من ان اي تنازل له من هذا المجلس سيكون عديم الجدوى وقد رفض مكتب المستعمرات هذه الوثيقة واعادها للبريطاني [(1)].

عمل كيركبرايد مساعداً للمعتمد البريطاني في عمان منذ عام 1927 وفي اجازاته كان يرافق فريق التنقيب عن الاثار حيث تألفت البعثة من جورج هورس وفيلد وهيد [(2)]. كما تولى كيركبرايد مهمة تنسيق الاجراءات لمكافحة الجراد، وذلك عندما مرت الأردن بمحنة الجراد في ربيع أول 1929 وقام بزيارة عدد من الفرق العاملة في الميدان وكان هو مدير المكافحة العام في البلاد وعمل على تكثيف الجهد في مادبا التي شهدت اعنف موجات الجراد وطلب مقابلة قائمقام مادبا سامح حجازي في 18 شباط 1930 ، حيث تم الإتفاق على تعيين 4 موظفين للمكافحة باسم مأمورين يعين احدهم لمراكز (بني حميدة) وثلاثة لمراكز (حمرات)[(3)].البلقاء ووعد كيركبرايد ان يعطي لكل من الموظفين اجرة راحلة عن الايام التي يقضونها بالعمل مما لديه من مخصصات المكافحة وثلاثمئة ملا عن كل يوم [(4)].

وتم تشكيل لجنة في عام 1932 لتخطيط الحدود بين شرق الأردن وسورية، وكان كيركبرايد احد اعضائها بالإضافة إلى خلف التل وهيد من قسم الاراضي والمساحة الأردنية وست قياسين من نفس القسم [(5)].وكان مساعده في المعتمدية المستر لدجر، وهو احد الموظفين البريطانيين وأصبح لاحقاً احدى موظفي السفارة البريطانية في عمان وخلال الحرب العالمية الثانية كان دينامو توزيع الكوتا على نفر

([1])كركبرايد ، خشخشة الاشواك ، ص 33 .

([2])كركبرايد ، خشخشة الاشواك ، ص 65 .

([3])الحمرات : مناطق تقع غرب السلط وهي مناطق انتاج الحنطة

([4])انظر ، محمد رفيع ، عام الجراد في مأدبا 1930 (مخطوط لسامح حجازي) ، الطبعة الأولى ، ايار ، 2005 ، مركز الرأي للدراسات والمعلومات ، عمان الأردن ، ص 61 وسيرد لاحقاً ، رفيع ، عام الجراد .

([5])كركبرايد ، خشخشة الاشواك ، ص 88 .

من تجار عمان ، قال فيه عرار " وليحيا لدجر والكوتا وطغمتها في ظل دوح من اللذات فينان " [1].

أما المندوبون الساميون فهم :-

السير هربرت صموئيل (Herbert Samuel) تموز 1920 – تموز 1925

اللورد بلومر (lord plumer) آب 1925 – تموز 1928

السير هربرت صموئيل (Herbert Samuel)

هربرت ايدون لويس صموئيل

يهودي انجليزي ، ولد في ليفربول 6 تشرين ثاني 1870 ، وتوفي في 5 شباط 1963 وهو اصغر ابناء ايدون صموئيل ، نشأ وسط عائلة محافظة ومتمسكة بالتقاليد الدينية إليهودية واصلها من إليهود الاشكنازم[2].وقدم مذكرة بعنوان " مستقبل فلسطين " وبعد التعديلات عليها كان لها اهمية كبرى كونها أول مشروع لإقامة دولة يهودية في فلسطين [3].

ويعد أول المندوبين السامين، وقد تعطش صموئيل لضم شرق الأردن إلى صلاحياته لأهداف صهيونية ، فقد ابرق إلى وزارة الخارجية البريطانية يوم 29 تموز يطلب احتلال شرق الأردن والتثبت أميال شرق سكه حديد الحجاز، محذراً بفقدان الفرص المواتية لضمان حدود فلسطين ، ولكن وزارة الحرب البريطانية كانت تعارض نشر قوات بريطانية في المنطقة وقد ابرق إلى وزارة الخارجية البريطانية ملمحاً بانه لا توجد صعوبات في احتلال شرق الأردن[4].

استمر هربرت صموئيل بإرسال المزيد من البرقيات التي تتضمن اقتراحاته بإرسال قوات عسكرية إلى الأردن ولكن ونستون تشير تشل كان يسعى إلى تخفيض

([1])عرار ، شاعر الأردن ، البدوي الملثم ، بيروت 1958 ، ص 8 .

([2])كلمة تطلق على إليهود الالمان بشكل خاص وإليهود الغربيين بشكل عام وتقابلها في العبرية السفرديم وهم إليهود الشرقيون ، يهود اسبانيا ، انظر ، الموسوعة الفلسطينية ، القسم العام ، دمشق ، هيئة الموسوعة ، 1948 ، المجموعة الأولى ، ص 257 .

([3])الزعبي ، هربرت صموئيل ، ص 11 + ص 22

([4]) PRO . FO .371/5121 Samuel . To FO . 24 JULY 1920

القوات البريطانية وترشيد الانفاق في الشرق الأوسط وإعادة عدد من الكتائب والتشكيلات إلى بريطانيا لذا رفض إرسال أي قوات إلى شرقي الأردن.[1].

وكان أول لقاء يجمع هربرت صموئيل بأهل شرقي الأردن في السلط عام 1920/8/21 حيث ارسل احد ضباطه وهو الكابتن أليك كيركبرايد وترتيب اجتماع وأكد صموئيل في المؤتمر على عدة نقاط منها ان الموظفين سيختارون من الشعب ولن يكون هناك تجنيد اجباري ولا نزع سلاح وستكون التجارة حره مع فلسطين حرية كاملة ، وعند قدوم الأمير عبدالله اصدر صموئيل أوامرهُ إلى الضباط البريطانيين في شرقي الأردن بالانسحاب إذا دخل الأمير وتوغل في البلاد وخلق إضطرابات مما يجعل القيام بمهمته شيء غير ممكن [2].

وقد اقترح هربرت صموئيل في مؤتمر الشرق الأوسط في القاهرة 1920 بعدم اعتبار الأردن دولة مستقلة وحاول ان يبطل ترشيح الأمير لحكم شرقي الأردن من خلال تأكيده بأن الأمير عبدالله لن يستطيع قمع عمليات التمرد ضد الفرنسيين من داخل شرق الأردن معتقداً بأن شرقي الأردن ملاصقة لفلسطين وأي إضطرابات من شأنها التأثير المباشر على فلسطين [3].

وقاد هربرت صموئيل حملة سياسية سرية وخلال بقية فترة السته اشهر الباقية تضمنت تشويه سمعة الأمير عبدالله، واغتيال شخصيتهُ بمساعدة إبرامسون وكان بخيلاً على شرق الأردن اذا ما قورن بكرمه على فلسطين ، فقد امتنع عن دفع 20.000 جنيه وهي جزء من معونات شرقي الأردن حسب الإتفاق مع تشرتشل بعد ان فشل بحكم شرقي الأردن حكماً بريطانياً مباشراً بواسطة قوات بريطانية لصالح الصهيونية وارسل صموئيل وندهام ديدز إلى شرق الأردن في جولة استكشافية، وحاول ديدز إدانة نظام الأمير عبدالله وانه لا بد من انسحابه من شرق الأردن [4].

---

(1) القسوس ، مذكرات عودة ، ص 120

(2) PRO . F.O .371/5289 .Samuel . To FO . 16 November 1920

(3) PRO . F.O .371/6343 .Secert Report on middle east conference . 17 march 1921

(4) PRO . CO .733/3 Deeds to Samuel. 2 JULY 1921

بعد أن فقد ونستون تشرتشل ثقته بصدق صموئيل وربما مقدرته أرسل لورنس لزيارة شرق الأردن وتزويده بتقرير عن الموقف فيها، وكان لورنس صديقاً للعرب ولكن كان ولاءه الاخير لحكومة جلالة الملك وبعد ثلاثة ايام من وصول لورنس للأردن قال " لقد وضعنا وابقينا في الظلام حول ما يجري هنا" واكتشف لورنس بأن عبدالله لم ينوي مغادرة الأردن وبأن دخل البلاد قد ارتفع بشكل كبير وان البدو لديهم الاستعداد لدفع الضرائب وسرعان ما بدل صموئيل موقفه مقترحاً استمرار الأمير عبدالله في الوقت الحاضر مع اخراج الموظفين السوريين من الحكومة[1].

وعلى الرغم من تقرير لورنس وإنكشاف صموئيل الا انه استمر بالعداء تجاه الأمير عبدالله مقترحاً العودة إلى الحكومات المحلية ثم قدم تقرير أخر مادحاً الأمير في جمله ومنتقداً له في جمله أخرى واقترح تبديله بشقيقة الأمير زيد بن الحسين وبان الجانب الاكبر من الراي العام في شرقي الأردن ليس لديه راي والجانب الذي لديه راي لا يفصح به وفي هذه الحالة يصعب استطلاع الراي العام [2].

جدد صموئيل بعد توقيع صك الإنتداب محاولته بتمديد سلطة حكومة فلسطين إلى شرقي الأردن لأسباب صهيونية فخلال زيارته لعمان في 25 تموز 1922، ابلغ فيلبي انه يجب الحصول على موافقة مجلس عصبة الأمم قبل فصل شرقي الأردن عن تأثير المواد الصهيونية في صك الإنتداب ، ولكن الأمير اجابه عندما كرر اقتراحه على صموئيل " إن افضل مصلحة لسياسة بريطانيا ستكون مخدومة افضل في اقامة حكومة عربية وطنية في فلسطين حاكمها عربي" ولم يجد هربرت صموئيل أي تغيير في موقف الأمير عبدالله وقررت الحكومة البريطانية اخراج شرق الأردن من تنفيذ جميع بنود الصهيونية في صك الإنتداب على فلسطين ، و في 21 ايار 1923 استقبل هربرت صموئيل في القدس الأمير عبدالله وبحث معه:-

1.مشروع المعاهدة الحجازية البريطانية

PRO . CO .733/7 Samuel To Churchill . 25 October 1921(1)

PRO . CO .733/7 Samuel to Churchill . 25 November 1921(2)

2.موضوع الجوف ووادي السرحان

3.التجارة مع نجد

4.استخدام القوات البريطانية في شرقي الأردن[1].

وزار سمو الأمير هيربرت صموئيل في دار المندوب السامي في القدس في 30 أيلول 1923 وبحث معهُ :-

1.تمرد عشائر العدوان

2.الشؤون المالية

3.الاصلاحات الضريبية والدستورية

4.ضبط النفقات

5.العلاقات مع ابن سعود (نجد)[2].

كان صموئيل يظهر وبلغة الارقام انحيازه الكامل لحكومة فلسطين عن شرق الأردن، فقد كان لديه في فلسطين 377 موظفاً بريطانياً كل واحد منهم خبيراً في مجال عمله وكانوا يساعدونه في ادارتهُ لحكومة فلسطين بينما كان له في الأردن ثلاثة موظفين بريطانيين يتآمرون على الأمير عبدالله وعلى الأردن وآخر مؤامراته تعطيل إرسال تقرير محاسب وزارة المستعمرات البريطانية لمدة 3 أشهر[3].

اللورد بلومر (lord plumer)

عُين الفيلد مارشال بلومر مندوب سامي على فلسطين وشرقي الأردن في آب 1925 وهو جنرال عسكري بريطاني من قادة الحرب العالمية الأولى وقاد الجيش الثاني ومجموعة الجيوش الخامسة والحملة الايطالية في أوروبا ، وبدأ اللورد بلومر بالتشاور مع وزارة المستعمرات ومع كوكس لتشكيل حكومة جديدة خلفاً لحكومة الركابي بموجب المادة 19 من مسودة القانون الأساسي الأردني الذي كان تحت الدراسة في لندن وكان بلومر راغباً في تعيين كيركبرايد سكرتيراً مالياً ، وسيتون

---

(1) PRO . CO .733/45.Meeting between Abdullah and Samuel . Jerusalem. 21 may 1923

(2) PRO . CO .733/55 Samuel to Devonchire . 5 October 1923

(3) PRO . CO .733/69 Auditor Report . 30 March 1924 . P .12

مستشاراً قضائياً ، وكتب بلومر إلى وزير المستعمرات في 22 حزيران بان المعتمد البريطاني سيكون مهتماً بمسائل السياسة الكبيرة وسيكون قادر على تحرير نفسه من التدقيق الشخصي على التفاصيل الإدارية الكثيرة [1].

ونتيجة لتقارير صموئيل المتراكمة وجه بلومر ضربة موجعة للأردن، حيث قام بتخفيض عدد الجيش العربي من 1472 ضابط وجندي إلى855 ، وإلغاء فئة المدفعية ، وفئة الرشاشات وحظيرة الإشارة ، وبحسب اللغة العسكرية فالرجل قام بتجريد الجيش من قوى بشرية كثيرة تقارب النصف عدا عن تجريده من قاعدة الاسناد الخاصة به ، وهذا الجيش تحول بفضل قرار بلومر إلى شرطة ودرك مسؤوله عن منع الجرائم والتحقيق فيها وحراسة السجون وحسب [2].وكان هدف بلومر ان يخفض الجيش العربي إلى 650 ضابط وجندي ولكن عدم استقرار سوريا وإضطراب الحال في شرق الأردن نتيجة ذلك حال دون تخفيض القوة [3].

عارض بلومر تسديد نفقات قوة الحدود بشدة ورفض تغطيه العجز المالي في شرقي الأردن وكتب إلى وزير المستعمرات معترضاً على تسخير امكانيات شرق الأردن لدعم فلسطين [4].كما كتب مسودة القانون الأساسي بموجب تعليمات للتقيد الكامل ما امكن بنص القانون العراقي ودققها الأمير، وقدم كوكس تعليقاته إلى بلومر الذي وافق على بعضها ولم يوافق على الآخر[5].

وعندما اراد بلومر ان يزور عشائر الحويطات في كانون ثاني 1927 أراد ان ينذرهم بأن " عليهم أن يتصرفوا تصرفات جيدة" ولكن كوكس أقنعه بأن لا يفعل ذلك واقترح عليه قائلاً " لدى الأمير نفوذ عظيم على البدو ومن صالحنا ان نساعده على المحافظة على ذلك النفوذ ، بينما نجعله يستخدمه للخير"[6]. وهذا يدل على

---

(1) PRO . CO .733/115 Plumer to Amery . 22 June 1926 .

(2) colonial . no . 26. Report on trans – Jordan and Palestine . 1926 .p.71

(3) PRO . CO .733/116

(4) PRO . CO .733/117 Plumer to Amery . 17 October 1926 .

(5) PRO . CO .733/134/5 Plumer to Amery . 7 October 1927

(6) PRO . CO .733/133/8 Cox to Symes . 13 January 1928

الإعتراف الإنجليزي بنفوذ الأمير عبدالله المتغلغل في أوساط الشعب الأردني علماً بأن كوكس وبأكثر من مناسبة إتهم الأمير عبدالله بانحيازه للبدو، وفي 30 تموز من عام 1928 أحيل الفيلد مارشال اللورد بلومر إلى التقاعد.

السير جون تشانسلور (gohnchanslor)

المقدم جون روبرت تشانسلور (1870 – 1952) كان ضابطاً في سلاح الهندسة الملكي البريطاني، خدم على الحدود الشمالية الغربية ثم سكرتيراً للجنة الدفاع الاستعمارية ثم اكمل عمله في بعض الدول الافريقية مثل موريشيوس وترينيداد وتوباغو وروديسيا الجنوبية، كما عمل مساعداً لسكرتير لجنة الدفاع الامبراطوري ، وكان الرجل يميل إلى مناصرة العرب، وكتب كتابا يوصي بإعادة تفسير وعد بلفور والتراجع عن الإلتزام بإنشاء دولة يهودية. كما كتب تقريراً إلى الحكومة البريطانية حول اجراءات السيطرة على البدو وشرح فيه أسباب تردي الموقف وهي ان الجنوب الشرقي للأردن منطقة غير خاضعة لسيطرة عسكرية عدا عن ضعف السيطرة على العشائر البدوية في نجد والحجاز مع وجود عدد غير قليل من إتباع العشائر الأردنية المختلفة في وادي السرحان[1].

وكان السير تشانسلور صديقاً محباً للأمير عبدالله وصديقاً للعرب فلسطين ولذلك لم تطل مدة اقامته[2].

(1) PRO . CO .831/7/8 وهي رسالة المعتمد البريطاني في عمان إلى المنــدوب الســامي بتاريخ 1929/10/8

(2)موسى ، تاريخ الأردن ، ص 426

الفصل الرابع

العلاقات العسكرية بين شرق الأردن وبريطانيا

ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى على الخارطة السياسية قوتين عظميين في المنطقة العربية، هما فرنسا وبريطانيا العظمى ، وكان هنالك تباين بين القوتين في إدارة شؤون الدول الواقعة تحت سيطرتهما ففرنسا اتبعت سياسة السيطرة المباشرة والإحتلال العسكري عن طريق الضم ، بينما حأولت بريطانيا العظمى أن تحكم ما وقع تحت يدها عبر السيطرة غير المباشرة أو الجزئية دون أن يكون لديها تدخل مباشر في شؤون الدول محلياً أو دينياً وحتى الثقافة أو اساليب الحياة الروتينية اليومية للشعوب . وكانت سياستها في شرق الأردن ترتكز على الإهتمام بالتجارة والعلاقات الخارجية بدل الشؤون الداخلية .

تمركزت الفرق العسكرية في شرقي الأردن بفرقة المشاة الثانية بقيادة الزعيم رشيد المدفعي، وهي فرقة من بقايا تشكيلة القوات العربية للثورة، ومركز قيادتها في عمان، وكان جعفر باشا العسكري هو الحاكم العسكري العام ويشرف على منطقة واسعة، تمتد من جبال البلقاء حتى تبوك ، وفي كل مقاطعة حاكم عسكري يساعده قوة عسكرية لفرض الأمن والنظام [1].

وكان قد تقرر تسريح بعض القطعات العسكرية، والبدء بإعادة تنظيم لبعض الوحدات، وتم إستدعاء جعفر العسكري إلى دمشق وتولى الزعيم قاسم راجي (عراقي) قيادة فرقة المشاة الأولى في عمان، ونقلت قيادة الفرقة من عمان إلى درعا، وبقي فيها تشكيل بحجم لواء بقيادة القائم مقام (العقيد) عبد اللطيف نوري ، وتمركزت كتيبة من اللواء في الكرك مسندة ببطارية مدفعية وبقيت الكتيبة الأخرى في عمان [2].

خصص فوج من الدرك في كل منطقة إدارية ورهط في كل قضاء ، ولم يكن عدد أفراد الرهط يزيد عن مئة دركي، وهم غير الشرطة الذين يتولون

([1])الموسى ، تاريخ الأردن ص 53 .

([2])الموسى ، تاريخ الأردن ص 96 .

المحافظة على الأمن الداخلي في المدن ولم يكن يزيد عددهم عن ثمانين شرطياً في السلط وسبعين في إربد ، وتوجهت معظم القوى العسكرية إلى دمشق للإشتراك في مقاتلة الفرنسيين قبل معركة ميسلون[1].

اما بالنسبة للقوات البريطانية ، فقد أبقى البريطانيون بعد احتلال عمان سرية الفرسان الاستراليين في عمان، وسرية أخرى في صويلح، وسرية ثالثة في السلط ، مع ابقاء عدد من الجنود الايرلنديين وفي كانون ثاني 1919 تبدل الاستراليون بفرسان انجليز (ورسترشيد) ثم انظم إليهم سرية مشاة واستبدل فرسان ورسترشيد بفرسان هنود وظلوا في شرقي الأردن إلى ان انسحب الجيش البريطاني من عمان[2].

قبل قدوم الأمير عبدالله إلى عمان وإبان فترة الحكومات المحلية، قام الكابتن برنتون[3].(C.D Brunton) بالتحرك للحفاظ على هيبة بريطانيا وضرورة تأسيس قوة ضاربة ونواه قوة اردنية مع تخفيض تكلفة تشكيلها قدر الامكان ، وتأسيس علاقات جيدة مع شيوخ العشائر، حيث بدأ في عملية التجنيد بالإعتماد على الضباط العرب، وإستثناء القادمين من سوريا مع محاولة الاستفادة من الشركس (جماعة ميرزا بك) بعدما طلب منه تجنيد 70 شخص والذي قوبل برفض ميرزا حيث خشي من الاصطدام بالبدو ، واستطاع برنتون في النهاية تجنيد قوة لحماية سكان عمان، قوامها 30 شخص من الضباط والجنود القدامى وسماها (Force behindthe govt) اي قوة دعم الحكومة ، وكانت شروط التجنيد ان يخدم المجند

([1])الموسى ، تاريخ الأردن ص 124 .

([2])انظر ، فردريك بيك ، تاريخ شرقي الأردن وقبائلها ، تعريب بهـاء الـدين طوقـان ، ط1، مطبعة دار الايتام في القدس ، 1934 ، ص 202 ، وسيرد لاحقاً ، بيك ، تـاريخ شـرقي الأردن

([3])برنتون : ضابط بريطاني ارسله المندوب السامي هربرت صموئيل مع ضباط اخرين لشرق الأردن لتأسيس قوة الاحتياط الا انه لم يمكث طويلاً ، حيث غادر الأردن في 1920/12/3 بعد مرور ثلاثة اشهر من وصوله

سنتين مع كفالته من شخصين معتبرين، وان يكون ملزماً بالخدمة في اي بلد، وكل مجند عليه ان يحضر حصاناً ومسدساً أو بندقية انجليزية [1].

تجسد الدافع الرئيسي لقدوم الأمير عبد الله من الحجاز إلى شرق الأردن بالدافع العسكري الذي تمثل بمحاولة القيام بتعبئة الجهد الحربي المتناثر للعرب في محاولة لتخليص سوريا من براثن الفرنسيين الذين اغتصبوا عرش فيصل وصادروا ممتلكات واراضي وحرية السوريين ، وكان وصول الأمير عبد الله بن الحسين في تشرين ثاني 1920 إلى معان قادماً من مكة المكرمة ومعه المرافق الخاص حامد الوادي وثلاثة ضباط عراقيين هم القائم مقام داوود المدفعي ومحمود الشهواني وسعيد طلال والشريف شاكر بن زيد [2]. وقد رافقت الأمير قوة مؤلفة من الفي رجل بالإضافة إلى مئتي رجل رافقوا الأمير كحرس خاص [3].

كتب الأمير لضباط الجيش السوري ومجنديه يطلب منهم الحضور إلى معان للقيام بالواجب [4]. ووردته اجوبة من بعض كبار الضباط العرب يشترطون فيها نقل حقوقهم التقاعدية على الحكومة الهاشمية بالحجاز فيما اذا اخفقت الحركات ضد فرنسا في سوريا ، والتحق به في معان بعض الذوات مثل كامل البديري الذي طلب ثمانين الف جنيه ليؤسس دائرة استخبارات ودعاية، وكذلك نبيه العظمة الذي طلب

---

(1) Political Report Oct .3rd . 1920 . Amman

(2) الأمير شاكر بن زيد : 1885 – 1934 ، من كبار الإشراف الذين تولوا الإمارة في الحجاز ، ولد في مكة ، وشارك في حروب الثورة العربية الكبرى ، وكان مساعداً للامير عبـداالله في الجيش الشرقي وقدم مع الأمير عبدالله إلى شرقي الأردن في أواخر سنة 1920 واشترك في الوزارات كنائب للعشائر خلال 1921 – 1924 ، وظل ينوب عن الأمير عبدالله عنـد غيابه ، وتولى رئاسة مجلس الإشراف على البدو 1929 حتى وفاته يـوم 8 كـانون الأول 1934 ، للمزيد انظر ، الموسى ، امارة شرقي الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن ، ص 386 ، 387 .

(3) F.O.371 – 5290 – 20 December 1920 – Samoel To Earl Gurzon

(4) الملك عبدالله بن الحسين ، الاثار الكاملة ، ص158 .

مائة وعشرين الف جنيه للغرض نفسه ، وكان الأمير عبدالله لا يملك شيئاً مما طلبوا، فقد كان مركزه المالي في غاية الصعوبة [1].

وقد تابع برنتون محاولاته حتى استطاع في 1920/9/11 من إنشاء سرية مسلحة قوامها 75 جندي من الفرسان و 25 جندي رشاش (من نوع مكسيم) اطلق عليها اسم القوة السيارة[2]. بينما حاول علي خلقي شرايري [3] تجنيد ثلاثة الاف جندي للانضمام تحت لواء المقاومة الشعبية في شمال شرقي الأردن ، وكان عائق المال والسلاح يقف حائلاً دون تنفيذ ما أراده ، وبخاصة ان الحكومة البريطانية لم تكن لتسمح بمثل تلك الحركة خشية التمدد داخل حدود الإنتداب البريطاني لدولة ما تحت سيادتها ، وقد عارض هيربرت صموئيل هذه الافكار وبعث إلى تشرتشل [4] وزير المستعمرات البريطاني بذلك [5].

([1])الملك عبدالله بن الحسين ، الاثار الكاملة ، ص159 .

([2]) Political Report Ref . .R1/15 To Civil Secretary Govt . By Brunton Salt Sep . 9th 1920

([3])علي خلقي شرايري : ولد في مدينة إربد عام 1876 والتحق بالمدرسة الاعدادية العسكرية بدمشق لبعدها التحق بالكلية الحربية في اسطنبول عام 1895 وتخرج منها برتبة ملازم ، خدم في الجيش العثماني واشترك في الهجوم على قناة السويس 1951 ، وفي معارك أخرى ، وقع في الاسر على يد القوات البريطانية في العراق وكان قائداً للكتيبة العاشرة التركية عام 1917 برتبة قائد ، وطلب الالتحاق بالثورة العربية الكبرى وعين حاكماً عسكرياً للكرك، ومن ثم قائداً لمنطقة القنيطرة وشكل حكومة وطنية في إربد ، التحق بالأمير عبد الله وعين مستشاراً للأمن والانضباط في أول حكومة اردنية ، وكان الأردني الوحيد فيها وتوفي في عام 1960 ، انظر سليمان الموسى ، وجوه وملامح ، منشورات وزارة الثقافة والشباب، مطابع الرشيد ، عمان ، 1980 ، ص 13 – 39 .

([4])تشرتشل : (1874 – 1965) سياسي وعسكري ، درس في كلية ساند هيرست الحربية وعين وزيراً للتجارة ثم وزيراً للداخلية (1911 – 1915) ووزيراً للمستعمرات عام 1921 ، ثم رئيساً للوزراء (1939 – 1945) وعاد لرئاسة الحكومة عام 1951 ، انظر : محمد شفيق غربال ، الموسوعة العربية الميسرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة ، 1990 م ، ص 519 – 520

([5]) C.O .733/2. Samuel To Churchill . 12April 1921

عند زيارة هيربرت صموئيل لشرق الأردن ارسل الكابتن فردريك بيك F.G.peak[1]. لدراسة الوضع الأمني في شرق الأردن ، وقد طلب بيك من المندوب السامي زيادة قوة برنتون، واستلم مكانه في قيادتها ، حيث تألفت من ثلاث سرايا فرسان وسريتا مشاة وبطارية مدفعية جبلية وسرية رشاش مع فئة أشارة ، وتباعاً أصبحت القوة تتألف من قوة الدرك الثابت وكتيبة الدرك الاحتياطي ، وبعد تشكيل الإدارة جرى الحديث بين رشيد طليع والسيد وندهام ديدس السكرتير العام لحكومة فلسطين حين ذاك حول إيجاد قوة لتأمين الأمن الداخلي في البلاد وعلى حدودها [2].

قرر الأمير عبدالله آنذاك تأسيس فرقة نظامية ، حيث يذكر بشان ذلك " وكنت رأيت لزوم تشكيل فرقة نظامية بما تحتاج من الصنوف العسكرية المقبولة حين ذلك، من مشاة ومدفعية وخياله ، وأن تكون مركبة من ثلاثة كتائب ، كل كتيبة من ثلاثة افواج ، وكل فوج من ثمانمائة نفر ، مع ما يتبع هذه الكتائب من مدفعية جبلية ومدافع ميدان ورشاشات وان يكون فوج فرسان من الف وخمسمائة مسلح ببنادق صغيرة "[3].

الملاحظ ان الأمير كان يتسلح بالمعرفة بالشأن العسكري عدا عن تمرسه بذلك إبان قيادته لبعض وحدات الجيش الحجازي اثناء فترة الصدام مع قوات نجد ، وكذلك قيادته للجيش الشرقي إبان الثورة العربية الكبرى ، لكن كان لبريطانيا رأي

([1])فريدريك بك : ضابط انجليزي تخرج من ساند هيرست سنة 1906 ، خدم مع القوات البريطانية في الهند ثم نقل إلى مصر مع بداية الحرب العالمية الأولى ، ثم نقل إلى الكتيبة الرابعة في الخرطوم، وفي 1918/4/9 التحق بجيش الأمير فيصل بن الحسين في العقبة على رأسسرية هجانة ، وعاد إلى رفح في تشرين ثاني وتسلم قيادة سلاح الهجانة المصري ، ثم ارسل إلى فلسطين ، ومنها إلى شرق الأردن برتبة كابتن في ايلول 1920 ، منح رتبة زعيم (فخرية) وعين مفتش عام للدرك العام في شرق الأردن ، ثم منح رتبة امير لواء وعين قائد للجيش العربي ، الف كتاب تاريخ شرق الأردن وقبائلها ، انظر ، السريحين ، تاريخ الجيش العربي ، ص 17 .

([2])الملك عبدالله بن الحسين ، الاثار الكاملة ، ص 189 .

([3])الملك عبدالله بن الحسين ، الاثار الكاملة ، ص 190 .

اخر في مثل تلك المطالب والتي ربما قد ادت حال الموافقة عليها إلى قض مضاجع حلفاءها في الشمال (فرنسا) ، يقول الملك " ولما جرى البحث بين رشيد بك طليع والسيد وندهام ديدس لم ترغب بريطانيا في تأييد المشروع ، معتلة بفداحة المصاريف"[1].

إتفق الأمير عبدالله مع تشرتشل في القدس على إنشاء قوة عسكرية لتوطيد الأمن والنظام مع استعداد الحكومة البريطانية بتقديم المساعدة في تنظيم القوة وتزويدها بالعتاد والسلاح والتجهيزات وتغطية نفقات هذه القوة [2]. وكذلك دفع رواتب جنود الدرك الذين لم يستلموا مرتباتهم عن الاشهر السابقة ، كما تم الإتفاق ان تقوم بريطانيا بإنشاء مهبطين للطائرات في عمان وزيزياء (الجيزة) مع تثبيت اربع سيارات مصفحة في عمان ، وبعد انتهاء المباحثات وصلت اربع طائرات إلى ماركا (مطار عمان) في نيسان 1921 [3].

بدأت الصعوبات تواجه تشكيل قوة عسكرية لشرق الأردن بسبب نظرة الشك من قبل المواطنين سكان شرقي الأردن والمشكلة المتمثلة بالتجنيد ، حيث يقول كلوب " بدأ واضحاً أن هذه القوة تهدد الإستقلال القبلي ، عدا عن الثورات العشائرية التي انفجرت ضد سلطة الحكومة التي بدأت في ازدياد، ولم تكن هذه الثورات الداخلية الخطر الوحيد الذي كان يهدد المنطقة الجديدة وجيشها الصغير ، فقد ثارت عدة قرى ومناطق مرة أخرى" [4].

جراء ذلك تعهدت بريطانيا بدفع نفقات الجيش العربي في مؤتمر القدس الإ انها مارست سياسة المماطلة في دفع هذه النفقات وتقديم المعونات وبلغت الازمة

([1])الملك عبدالله بن الحسين ، الاثار الكاملة ، ص 190 .

([2])الموسى ، تأسيس الإمارة ، ص 113.

([3])محافظة ، العلاقات الأردنية البريطانية ، ص 127 .

([4])انظر ، جون . ب . كلوب (كلوب باشا) ، قصة الجيش العربي ، ترجمة احمد عويدي العبادي، ط 1 الدار العربية للتوزيع والنشر ، 1986 ، ص 69 – 70 ، وسيرد لاحقاً ، كلوب ، قصة الجيش العربي .

المالية إلى حد أن متعهد المؤن للجيش لم يحصل مستحقاته من نقود خلال خمسة اشهر [1].

وقد حاول لورنس التوسط لتزويد القوة العسكرية التي تم تشكيلها بالعتاد واللباس والاسلحة ، وكذلك قام بالإستغناء عن الموظفين الإنجليز مع ابقاءه على الكابتن بيك وذلك ليتمكن من توفير النفقات ، ويقول كلوب باشا في كتابه " قصة الجيش العربي" وقد دفع فردريك بيك في احد الشهور للجنود من جيبه الخاص ، وعندما أنفق ما في رصيده بالبنك ، أرسل برقيه شخصية إلى اللورد ترنشارد في وزارة الجو ، وهي (وزارة الجو) التي جلبت النقود ، رغم انها ادت إلى توبيخ بيك لأنه لم يخاطب ويرسل عبر القنوات المعتادة[2].

كان البريطانيون يتذرعون بالتكاليف المادية ، وقد استخدموا أسلوب الضغط المادي وإثارة المصاعب المالية أمام الأمير عبدالله فالمعتمد البريطاني إبرامسون في رسالة له إلى المندوب السامي في فلسطين هيربرت صموئيل يتحدث عن لقاء جمعه بالأمير عبدالله ورشيد طليع حول إنشاء قوة الاحتياط (reserve force) وبأن الأمير ورشيد طليع وافقوا على ان يكون مقر قيادة القوة عمان ، وان الأمير قد طلب منه تجنيد بعض الرجال من اصول نجدية وحجازية ويمنية على ان يتم تدريبهم بشكل صارم ويطلب دفع الاموال لهم ربما لأجراء بعض التوازن في قوة الجيش العربي وان الأمير يريد تشكيل قوة منهم لمرافقته كحرس خاص [3].

حينها كلف فريدريك بيك مفتش الدرك العام بتشكيل القوة السيارة والبدء بعملية التجنيد، ولكنه واجهه مشكلة تمثلت برفض السكان المحليين للخدمة العسكرية، ثم بدأت بريطانيا بإنشاء مطار لسلاح الجو الملكي البريطاني (R.A.F) في ماركا، وارسلت قوة من الجنود البريطانيين إلى عمان تمركزت على احدى التلال وعلى مقربة من الطائرات البريطانية الاربع لحراستها ، وتم إنشاء مطار

([1])الموسى ، تأسيس الإمارة ، ص 168.

([2])كلوب ، قصة الجيش العربي ، ص 70 .

C.O .733/2. Abramson To Samuel. 8June 1921([3])

آخر بالمفرق وكان لهذه القوات البريطانية دور في القضاء على الحوادث التي قضت مضاجع الأمن الداخلي وصد تحركات الوهابيين [(1)].

وعندما أخذ حزب الإستقلال بالتعاون مع الوطنيين الأردنيين (وكان بعضهم ضباط في الجيش) إلى تحويل الإمارة الأردنية إلى قاعدة لتحرير سوريا ، قام البريطانيون بتطهير الجيش العربي من الضباط الإستقلاليين جنباً إلى جنب مع السياسيين وأوكلت السلطات البريطانية هذه المهمة إلى فريدريك بيك الذي قرر تصفية الإستقلاليين، فتم الإستغناء عن خدمات القائد صبحي العمري ، والرئيس محمود الهندي والملازم أول حسن كحاله ، والملازم أول عبد القادر البغدادي ، والملازم ثاني محمد مريود ، والملازم ثاني هاشم الداغستاني ، وبعد مدة قصيرة من الزمن اخرج القائد سعيد عمون من الجيش [(2)].

وبعدها أرسل فردريك بيك رسالة إلى المعتمد البريطاني في عمان السيد هنري كوكس مؤرخة بتاريخ 11 أيار 1924 لخصت فيها قوة الجيش العربي أو كما كان البريطانيون يسمونه (الفليق العربي) (THE ARAB LEGION) لخص فيها واجبات قوة الاحتياط وتشكيلها مع مناطق المسؤولية والهيكل التنظيمي فيها، منوهاً إلى الصعوبات التي تواجهه وخاصة بتأمين المنامات للأفراد والشؤون الإدارية وفلسفة التدريب للارتقاء بالمستوى لينهض ويصبح بمستوى الجيش البريطاني كذلك الشكوى من ضباط حزب الإستقلال [(3)].

وبعد ضم معان والعقبة إلى شرقي الأردن في السابع من تموز 1925 تم تجنيد 300 رجل كقوة هجانة لحفظ الأمن في المنطقة ، وتم إرسال خمس سيارات مصفحة لتعزيز القوة في شرق الأردن [(4)]. كما تم تثبيت مفرزة من حرس الحدود في مدينة كاف على الحدود مع نجد للإنذار المبكر وتمرير المعلومات عن أي تقدم معادي من طرف قوات نجد أو القبائل التي انضمت تحت لواء الوهابية وحتى قبائل

([1])محافظة ، تاريخ الأردن المعاصر ، ص 40 .

([2])محافظة ، الفكر السياسي ، ج1 ، ص 70 + 71 .

([3]) F.O.371/10101.Lt . Cpl . F . Peak To Col . C .Cox . 11 May 1924

([4])جريدة فلسطين ، عدد 790 ، 7 تموز 1925 .

الرولة ، وفي رسالة من فريدريك بيك إلى المعتمد البريطاني في عمان الكولونيل كوكس مؤرخة بتاريخ 17 آب 1924 أثار بيك عدة تساؤلات تحوم حول مصير القوة الموجودة في كاف وعن خطورة إنفصالها عن جسم الجيش العربي ويطلب سحبها ما لم يتعارض ذلك مع الاعتبارات السياسية واذا لم يكن هنالك غاية مهمة لوجودها مؤكداً ضرورة تنسيق المعتمد مع وزارة المستعمرات بهذا الموضوع [1].

ويفيد بيك بأن أحد القوافل المخصصة لنقل الارزاق، قد تعرضت لهجوم من الرولة وقتل رجل في الهجوم وفي هجوم آخر للوهابيين على قافلة أخرى تم نهبها وقتل 20 رجل على الاقل من الطرفين وتم الاستيلاء على الارزاق وقد شرح بأنه لا يستطيع إرسال عدد كبير لحراسة كاف كذلك لا يستطيع تزويد الحرس بالإجراءات اللازمة لإيقاف 2000 هجان من الوهابيين إذا ما بدأوا بالهجوم [2]. وقد طرح بيك عدة اسباب تدعو لسحب القوة وهي :

1. هذه القوة لن تحول دون وصول الوهابيين لقرية السلط أو غزو شرق الأردن .
2. هذه القوة تستطيع معرفة الهجوم واقتراب العدو ولكنها غير قادرة على إعطاء انذار مبكر عن الهجوم .
3. المهمة الشاقة ستكون المحافظة على هذه القوة من التدمير .
4. إذا اتضح أن ثمة خطورة على الطريق فلن يتم السماح للهجانة باستخدامه .
5. يقترح بيك استخدام سلاح الجو الملكي البريطاني بحال أن يكون هنالك طارئ يستدعي إستخدامه ولكن يشك من أنه قد يتم رفض طلبه لأسباب خارجة عن ارادته [3].

قوة حدود شرق الأردن

كان التوتر في سوريا والذي تمثل باندلاع الثورة عام 1925 ضد فرنسا واللجوء السوري إلى شرقي الأردن وغزو الوهابيين للبلاد، قد أظهر ضعف الجيش في التعامل مع الأحداث على الارض وكما قال كلوب باشا في كتاب " جندي بين العرب " أن رئاسة اركان الجيش العربي لم تكن قادرة على قيادة العمليات الحربية ،

---

(1) F.O.733/72.LT . CPL . F . PEAK TO COL . C .COX . 17 August 1924
(2) F.O.733/72.LT . CPL . F . PEAK TO COL . C .COX . 17 August 1924
(3) F.O.733/72.LT . CPL . F . PEAK TO COL . C .COX . 17 August 1924

فقد كانت تشبه، في الجانب العسكري ، ما يسمى " المكتب الحربي " المسؤول عن تجهيز الميزانية ، والعقود ، والمشتريات ، ووضع القوانين والأوامر ، بالإضافة إلى الانتظام والتدريب والإدارة " [(1)].

ووجدت بريطانيا ان الوقت قد حان لإنشاء قوة أخرى تكون مساندة للجيش العربي فأعلن المندوب السامي في فلسطين الفيلد مارشال بلومر بتشكيل قوة عرفت باسم قوة حدود شرق الأردن بإشراف الضباط البريطانيين وقيادتهم [(2)].

كان الهدف من إنشاء القوة ، تأمين الحدود الشرقية للأمارة من التعرض للغارات التي تقوم بها قوات الوهابيين وتعزيز نفوذ الضباط العرب في الجيش الأردني وحماية الحدود على الواجهة السورية والواجهة السعودية ، وتم البدء بتأسيس هذه القوة في الأول من نيسان 1926 بنظام التجنيد الاجباري مع الزامية الخدمة لمدة ثلاث سنوات وصدر قانون لهذه القوة في 23 آذار 1926 ونص القانون على ان يكون قائدها وضباطها من اختيار المندوب السامي [(3)].

بدأ العقيد بيوشر (Bewsher) بمساعدة عدد من الضباط الإنجليز بإنشاء تلك القوة وبعد ستة اشهر من التدريب انتقلت هذه القوة من فلسطين إلى شرقي الأردن، وأصبحت قيادتها العامة في الزرقاء، وأنشئت لها قاعدة في معان وأخرى في سمخ على الحدود الأردنية الفلسطينية السورية، وكان الضباط البريطانيين يعملون في شؤون العمليات، بينما تم تعيين عدد من الضباط الأردنيين في الشؤون الإدارية ، وبلغ قوامها 17 ضابط انجليزي و 23 ضابط اردني و 13 ضابط صف انجليزي و 52 مرشح ضابط و 675 من الرتب الأخرى ، وبعد تشكيل القوة تم إصدار أمر رسمي بريطاني إشتمل على :

([1])كلوب ، جندي بين العرب ، مذكرات الجنرال كلوب قائد الجيش الأردني الاسبق ،الطبعة الأولى، دار العلم للملايين ، شباط 1958 ، ص 24 ، وسيرد لاحقاً ، كلوب ، جندي بين العرب .

([2])الشرق العربي ، العدد 127 ، 11 أيار 1926 ، ص13 .

([3])الشرق العربي ، العدد 135 ، 26 آب 1926ص 16.

1. تسريح الفرقتين البريطانية والفلسطينية التابعتين لقوة الدرك الفلسطينية والمرابطتين في فلسطين لأسباب اقتصادية .
2. العمل على تخفيض عدد قوات الجيش العربي الذي سيستمر بالقيام بمهام الأمن الداخلي في شرقي الأردن .
3. إنتقال مهام قوة الدرك إلى قوة حدود شرق الأردن [(1)].

كان الهدف الحقيقي من إنشاء القوة هو إضعاف الجيش العربي حيث قام الفيلد مارشال بلومر بتخفيض عدد الجيش العربي من 1600 إلى 850 ضابط وجندي وتم تجريده من وحدات المدفعية والرشاشات وكان مبرر بريطانيا هو الظرف الاقتصادي ويقول كلوب بصدد ذلك " اما هذا التنسيق للوضع فيما بين بريطانيا العظمى وشرق الأردن فقد صاحبه ضربة عاصفة للجيش العربي ، حيث تم تخفيضه إلى ستمائة رجل، كما تم حل وحدات المدفعية والأشارة وفي الوقت نفسه تم تشكيل قوة عسكرية باسم قوات حدود شرقي الأردن ، وبينما أوكلت مستقبلاً إلى الجيش العربي مهمة الأمن الداخلي وحدها فقط [(2)]..

يضيف كلوب باشا " كانت مهمة قوات الحدود ، هي الدفاع عن حدود شرق الأردن وهو الإلتزام الذي يندرج ضمن الإتفاقية الجديدة (إتفاقية 1923) مع حكومة صاحب الجلالة " (اي الحكومة البريطانية) ، وإنتقد كلوب الازدواجية في التنظيم والولاء حيث يقول " ولهذا السبب ، فإن قوات الحدود ، إنما كانت قوات بريطانية، تحت قيادة المندوب السامي في فلسطين ، اما الجيش العربي فكان قوة مسلحة تابعة لحكومة شرق الأردن ، ان كان قائدها نفسه ، وهو المقدم بيك ، موظفاً في حكومة الأمير وهكذا ، فقد كان الامر مشوشاً فيما يخص هاتين القوتين فالتفريق بينهما واضح وجلي ، حيث كان كل منها تابعاً وموالياً لدولة تختلف عن الأخرى ، واكثر من هذا ، فقد كان يمثلان نظامين مختلفين "[(3)]..

([1])الشرق العربي ، العدد 127 ، 19 آب 1926 ص18 .

([2])كلوب ، قصة الجيش العربي ، ص 76 .

([3])كلوب ، قصة الجيش العربي ، ص 76 .

وحسب التقارير الإدارية البريطانية كان الجيش العربي يتقدم بشكل مرضي في جميع الفروع التابعة له فأصبح تعداده 859 ضابط وفرد ويضم قوات الفرسان والمشاة التابعيين للدرك كذلك شرطة الارياف والحضر وحرس السجون والكتبة [1].

كان في الجيش 730 مسلم و 125 مسيحي و 4 دروز وبالجنسية كان 553 اردني و156 فلسطيني ، وكانت اغلب مراكز الشرطة مزوده بالهواتف ولم يكن هنالك مركز شرطة شرق سكة حديد الحجاز [2].

تم التدقيق على نظام العمل في المستودعات وأنظمة المحاسبة ، وإعطاء دورات ومحاضرات من ضباط التحقيق إلى ضباط الجيش وضباط الصف، وكان يتم ارسالهم إلى مدرسة الشرطة في القدس وإعطاءهم المزيد من التعليمات حول اجراءات العمل في جهاز الشرطة [3].

أما مكاتب وحدات الجيش وخاصة مكاتب القادة فكانت مجهزة تجهيزاً جيداً ومزودة بكتب التعليمات التي توجد فيها نصوص تتعلق بعمل الشرطة والدرك ، اما شعبة التحقيق مع المجرمين والتي أنشئت لمكافحة الجرائم ، فقد كانت تقوم بإصدار نشرة شهرية تتضمن معلومات وتفاصيل عن المجرمين ومع وجود نظام البصمات، فقد ادى ذلك إلى فائدة كبيرة في مجال مكافحة الجرائم [4].

عمل مكتب مراقبة الجوازات بشكل سهل وبثقة ، وكذلك مكتب تحديد الرسوم على السيارات واستصدار الرخص اللازمة للمواطنين والسيارات، وكانت رخص القيادة تصدر في عمان وإربد والكرك وحتى معان وقدرت الرسوم ب 1700 جنيه تم جمعها من خلال الرسوم اللازمة لاستصدار الرخص ، وبالنسبة للطاقة الاستيعابية للسجون فلم تكن هنالك أية عقبات مثل الاكتظاظ أو غيره وكان يتم استخدام السجين في العمل الخارجي مقابل اجر مادي معين [5].

---

[1] Administration Reports 1925 – 1928 Vol 2 ,p112

[2] Administration Reports 1925 – 1928 Vol 2 ,p112

[3] Administration Reports 1925 – 1928 Vol 2 ,p112

[4] Administration Reports 1925 – 1928 Vol 2 ,p112

[5] Administration Reports 1925 – 1928 Vol 2 ,p112

وضع قوات شرق الأردن ضمن معاهدة عام 1928

إشتملت نصوص المعاهدة على عدة مواد توثق نوع العلاقة العسكرية بين شرقي الأردن وبريطانيا ، وابرز موادها :

المادة العاشرة : يمكن لصاحب الجلالة البريطانية أن يحتفظ بقوات مسلحة في شرق الأردن ويمكن أن ينشئ وينظم ويراقب في شرق الأردن قوات مسلحة قد تكون في رأيه ضرورية للدفاع عن البلاد ولتأييد صاحب السمو الأمير في صيانة السلام والنظام ، ويوافق صاحب السمو الأمير على أن لا ينشئ ولا يحتفظ في شرق الأردن أو يسمح بأن ينشأ أو يحتفظ بأية قوات عسكرية من غير موافقة صاحب الجلالة البريطانية [1].

المادة الحادية عشرة : يعترف صاحب السمو الأمير بالمبدأ الذي يعتبر أن تكاليف القوات اللازمة للدفاع عن شرق الأردن عبىء على واردات تلك البلاد – تستمر شرق الأردن عند نفاذ هذا الإتفاق على تحمل سدس تكاليف قوة الحدود لشرقي الأردن وتتحمل كذلك – حال تسمح موارد البلاد المالية – فرق الزيادة ما بين تكاليف القوات البريطانية المرابطة في شرقي الأردن وتكاليف هذه القوات فيما لو كانت مرابطة في بريطانيا العظمى بالدرجة التي تعتبر هذه القوات في نظر صاحب الجلالة البريطانية مستخدمه في شؤون شرق الأردن وكذلك تدفع جميع تكاليف أية قوة تنشأ لشرق الأردن وحدها [2].

المادة الثانية عشرة : ما دامت واردات شرق الأردن غير كافية لسد النفقات العادية للإدارة التي تنفق بمصادقة صاحب الجلالة البريطانية – بما فيها أي انفاق على قوات محلية تكون شرق الأردن عرضه لها بموجب المادة (11) – فيؤخذ بتدبير إعانة من الخزانة البريطانية على سبيل هبة أو قرض تعضيداً لواردات شرق الأردن ويتخذ صاحب الجلالة البريطانية التدابير لرفع فرق الزيادة من نفقات القوات البريطانية المرابطة في شرق الأردن والمعتبرة عند صاحب الجلالة البريطانية انها

([1])الوثائق الهاشمية ، سوريا الكبرى ، م 3 ، ق2، ص 168 .

([2])الوثائق الهاشمية ، سوريا الكبرى ، م 3 ، ق2، ص 168 .

مستخدمة من اجل شرق الأردن إلى الحد والأوان اللذين تظل فيهما واردات شرق الأردن غير كافية لاحتمال زيادة كهذه [1].

المادة الخامسة عشر : يمكن لصاحب الجلالة البريطانية أن يتولى القضاء على جميع أعضاء القوات المسلحة التي تحتفظ بها أو يراقبها في شرق الأردن [2].

المادة السادسة عشرة : يتعهد صاحب السمو الأمير بأن يقدم في كل حين كل تسهيل لتنقل قوات صاحب الجلالة البريطانية بما فيها استعمال اللاسلكي والخطوط البرية لمصلحتي البرق والهاتف وحق مد خطوط بريد ولنقل وخزن الوقود والعتاد والذخيرة واللوازم على طرق شرق الأردن وسككها الحديدية ومعابرها المائية وموانيها [3].

كان رأي الفيلد مارشال اللورد بلومر المندوب السامي والكولونيل كوكس المعتمد البريطاني في عمان بأن يتم تحديد واجبات الجيش العربي بالمحافظة على الأمن الداخلي فقط، بينما تقوم قوة حدود شرقي الأردن بمهمة الدفاع عن حدود البلاد ، ويستنتج من ذلك بأن هذه الآراء صادره عن ضباط وبرتب كبيرة في الجيش البريطاني ولهم معرفة كبيرة بالتكتيك العسكري ، وأنهم أرادوا بذلك نزع مبادرة الهجوم والتعرض من خلال تحييد قدرات المناورة للجيش كي يبقى قوة دفاعية محضه، ولا يتمكن من امتلاك ميزة الردع وتهديد جيرانه في الشمال والغرب ، ويلاحظ ذلك من خلال التقارير الواردة عن الجيش والتي كانت تتوالى بشكل دوري في THE ARAB LEGION وما كانوا يسمونه " الفيلق العربي "

Palestine And Trans Jordan Administration ،Records Of Jordan Reporst

من عام 1921 – 1951 ، وكان يتم التركيز على الواجبات الإدارية والواجبات الأمنية البحتة.

---

(1) الوثائق الهاشمية ، سوريا الكبرى ، م 3 ، ق2، ص 169 .

(2) الوثائق الهاشمية ، سوريا الكبرى ، م 3 ، ق2، ص 170 .

(3) الوثائق الهاشمية ، سوريا الكبرى ، م 3 ، ق2، ص 170 .

لقد أثارت بعض بنود المعاهدة الأردنية البريطانية ردود فعل لدى الوسط الشعبي الأردني فاندلعت المظاهرات والاحتجاجات وإضطرت الحكومة إلى نشر بلاغ رسمي في 21 نيسان 1928 لتخفيف الإحتقان لدى الرأي العام وتهدئة الشارع ، جاء فيه : " لقد تلقت حكومة سمو الأمير المعظم من دولة المعتمد البريطاني مذكرة تفسير للمادة العاشرة من المعاهدة المبرمة اخيراً ننشرها فيما يلي كي يحيط بها الجمهور علماً بأنه في هذه الأونة التي إزداد فيها خوف الشعب الأردني من بث الإشاعات المختلفة حول التجنيد .

يا صاحب الفخامة : قد ظهر انه يسود عند البعض اعتقاد بأن المادة العاشرة من المعاهدة المبرمة بين صاحب الجلالة البريطانية وسمو الأمير غايتها تمكين صاحب الجلالة البريطانية من تجنيد قوات مسلحة في شرقي الأردن بطريقة اجبارية لأجل الخدمة في أي قسم من انحاء الامبراطورية البريطانية .

غير أن هذا الاعتقاد غير صحيح لأن كل قوة تجند بحسب منطوق المادة العاشرة من المعاهدة المذكورة يجري تعيينها بصورة اختياريه وبراتب تستخدم فقط لأجل الدفاع عن الاراضي الواقعة تحت الإنتداب ولمساعدة سمو الأمير في حفظ الأمن والنظام، ثم ان القوات الموجودة الان في شرقي الأردن كافية تماماً لحاجة البلاد الحاضرة ، ولذلك لا يوجد ادنى مسوغ لتوقع استخدام قوات معادية علاوة على القوات الموجودة حالياً "[1].

1928/4/21

التوقيع

كوكس

إنشاء قوة البادية والاجراءات الأمنية في شرقي الأردن Desert Force

يقول كلوب باشا [2]" لم تحاول الحكومة العثمانية إدارة الصحراء أو القبائل الرحل ، أما الحكومات المختلفة التي أعقبت الاتراك ، فقد ورثت هذا التقليد ، ولم

([1])الموسى ، تاريخ الأردن ، ص 288 – 292 .

([2])الفريق جون باغوت كلوب . بريطاني ولد في برستون لانكشاير 1891/4/16 في انجلترا ، اتم دراسته الحربية في الكلية العسكرية في ووليتشبانجلترا ، عمل طيلة الحــرب العالميــة

تكن لديها الرغبة في تركه "[1]. وبتحمس كلوب في حديثة في الفصل الرابع (ارض الدماء) في كتابه قصة الجيش العربي، يستنتج بأن الهدف الأول من إنشاء قوة البادية كان لمصلحة بريطانيا العظمى حيث يقول " ولكن الأمر أختلف بعد عام 1920 حيث ان عاملين مجتمعين قد حولا وجهة النظر هذه إلى موقف يتعذر الدفاع عنه ، اما العامل الأول ، فكان الزيادة الملحوظة بالمواصلات التي تعبر الصحراء جواً أو براً ، والعامل الثاني فكان غارات الاخوان (انصار عبدالعزيز ابن سعود)، والغارات المضادة" من القبائل الشرق اردنية [2].

وعندما أخذت الأحداث تتلاحق على الحدود الأردنية السعودية من غزو متبادل وسفك دماء، وبعد معاهدة 1928 ، أصبحت بريطانيا مسؤولة عن الدفاع عن شرق الأردن ضد اي إعتداء خارجي ، وكذلك في إدارة العلاقات الخارجية ، وهكذا

الأولى (1915 –1918) في فرنسا وبلجيكا وجرح جرحاً بليغاً في حنكه في معركة (دراس) 1917/8/21 وسموه البدو فيما بعد (انو حنيك) ولما نشبت ثوره العراق عام 1920 تطوع في صفوف الجيش الذي أعدته بريطانيا لاخماد الثورة ، وقاد بعد انتهاء الثورة عام 1921 فصيلاً من قبيلة (الدليم) وعهد إليه بحماية جسر يقوم على نهر الفرات على مقربة من الرمادي وتعرف على عدد من مشايخ العراق واختلط بالعشائر فدرس طباعهم وعاداتهم وتعلم اللغة العربية ، وإتجهت الانظار فعهد إليه عام 1922 بمهمة الاستخبارات فاتقن عمله وتعلم ركوب الابل فقطع على ظهرها عام 1924 بادية الشام ومعظم سهول الأردن والعراق ، وهبط عمان فتعرف على الملك الحسين بن علي ونجله الأمير عبدالله ، وعمل ضابطاً في إدارة الصحراء العراقية ومفتشاً ادارياً في الحكومة العراقية لمدة سنتين ، وحضر إلى عمان في 30 تشرين عام 1930 ليؤسس قوة البادية وعين برتبة زعيم (عميد) وعمل مساعداً للواء بيك وفي 21 آذار 1939 عين قائداً للجيش العربي وغلب عليه لقب كلوب باشا وبقي حتى استغنى عن خدماته بارادة ملكية في 1956/3/1 ، وتوفي في اذار 1986 ، انظر منيب الماضي ، سليمان الموسى ، تاريخ الأردن في القرن العشرين 1900 – 1959 ، ط 2 ، مكتبة المحتسب ، عمان ، 1988 ، ص 633 .

([1])كلوب ، قصة الجيش العربي ، ص 85 .

([2])كلوب ، قصة الجيش العربي ، ص 86 .

أصبحت حماية الأردن من الغارات مسؤولية بريطانيا العظمى سواء بالوسائل الدبلوماسية أو بقوة السلاح [1].

إستدعت الحكومة الأردنية الميجر جون باغوت كلوب من العراق ، وتم تعيينه بالجيش العربي ، فوصل عمان في الثلاثين من تشرين الثاني عام 1930 ، وكلف بتأليف قوة صغيرة تتألف من تسعين رجلاً، وقد أوكلت له مهمة وضع حد نهائي للغزو القبلي في شرق الأردن ، ويقول الملك عبدالله : تم تعيين كلوب بيك قائداً لقوة البادية ، بعد أن تحقق عدم إقتدار قوة الحدود على القيام بما يوكل إليها من مهام في نواحي البادية . وبنشاط كلوب بيك وبالقابلية الحربية للبدو، ظهرت قوة البادية بالشكل الموجب للفخر[2].

ويقول السير اليك سيث كيركبرايد في كتابه خشخشة الاشواك "من هنا كان لا بد من تغير أسلوب التعامل مع هؤلاء الناس وبذلك تقرر استقدام جون باغوت كلوب لتجنيده في الجيش العربي " ويضيف " اما القصد الذي يكمن وراء هذا الاستقدام فلم يكن لترتيب لص ليقبض على لص آخر ، وانما لتأمين قسط من تعاون البدو مع السلطة وإقناعهم أن الحكومة ليست عدوهم دائماً. ولا شك أن مثل هذا التعاون لا يمكن ان يتفق مع العقلية البدوية الا مع رجال لهم نفس الخلفية والارضية . ولا شك أن الاجنبي نادراً ما يميز تلك الهوة السحيقة من الكره وسوء الفهم ما بين البدو واهل الحضر"[3].

(1)كلوب ، قصة الجيش العربي ، ص 86 .

(2)الملك عبدالله ، الاثار الكاملة ، ص190 .

(3)كركبرايد ، خشخشة الاشواك ، ص 69

بدأ كلوب بتقسيم شرق الأردن إلى مناطق محددة لكي يقوم بالتركيز في العمل وانهاءه بطريقة منظمة فبدأ بالمنطقة الجنوبية وتحديداً عشائر الحويطات ، وبعد فترة كانت الصحراء كلها مزروعة بسلاسل من القطعات العسكرية الصغيرة ، تتصل ببعضها من خلال الدوريات المتحركة المستمرة هذا ناهيك عن ان كل مركز كان على اتصال مع الاخر عبر اللاسلكي ، وكانت الطائرات تقوم بأعمال الدورية في الجو ، وهذا كله جعل من المتعذر على الغزاه أن يتحركوا نهاراً [1].

تم تعيين ضابطي مخابرات اثنين لمساعدة القائد في المحافظة بشكل أفضل على العلاقة مع البدو الرحل في المنطقة وتسهيل السيطرة عليهم في المناطق التي ينزلوا فيها [2]. وقد جنح بعض الدروز داخل شرق الأردن وعلى الرغم من صدور عفو عام من قبل الحكومة السورية ولكن هؤلاء فضلوا البقاء في شرقي الأردن ، وكان بعضهم معدمين بلا أي عمل وأصبح البعض الاخر يشكل خطراً على الأمن واعيدوا إلى سوريا بموجب الإتفاق الموقع بين البلدين[3].

إتبع كلوب فلسفة تتركز على إعطاء الامان للقبائل البدوية والتقرب منهم وطلب سحب قوة الحدود التي كانت من عناصر التأزيم على أرض شرقي الأردن وكذلك سحب القوة البريطانية الجوية الملحقة بها من المنطقة ، وتم توزيع العشائر في مجموعات وتشكل منها دوريات متقدمة بعد ان طلب منهم إدارة شؤونهم بأنفسهم وكان يدفع لهم رواتب وأقام خيام لهذه المجموعة في مضارب الحويطات مع تزويدهم بدلال القهوة لاستقبال الحويطات لتشجيعهم على الالتحاق بالقوة بشكل طوعي وفي أيار أصبح العدد تسعين جندي اطلق عليهم اسم " خفر الصحراء " وتمكنت هذه القوة من السيطرة على الصحراء الجنوبية وأضحت آمنه من خلال الدوريات المتحركة ، ثم توجه كلوب إلى الشمال نحو الازرق ورافقه 25 رجلاً ومعهم اربع سيارات مزودة بالرشاشات ومنها إلى الحرة شمال شرق الأردن وسيطر على الوضع هنالك بمساعدة عشائر اهل الجبل والتي كانت عرضة دائماً

([1])كلوب ، قصة الجيش العربي ، ص 91

Administration Reportsvol 3. 1929 – 1931. P.167([2])

Administration Reports vol.3 .1929 – 1931. p 167([3])

للغزو الخارجي [1].وبدأت الدوريات وهي احدى الاذرع الفاعلة والرئيسية لقوات البادية تجوب الصحراء سواء بالسيارات أو الهجانة وكان يجري تشكيل كل عدد بسيط منها تباعاً [2].

أما مصلحة الجوازات ، فصدرت في شهر أيار وكانت الجوازات تصدر وتتابع بسيطرة من الجيش العربي ، وتم تعزيز العلاقات المتبادلة بين الجيش والشرطة ممثلة بإدارة الجريمة [3]. وخلال عام 1930 لم يكن هنالك فرق جدي للأمن والسلم بين القبائل البدو ولا حتى بصورة منفردة ، وساعد التحسين على الطرق وانتشار الهواتف في تعزيز هذه المحاولات لاستتباب الأمن [4].

السجون

يشير أحد التقارير إلى تحسن مطرد في الصرف الصحي والنظافة في السجون مع زيادة إيجابية في الصحة وإتباع بعض الحميات عند السجناء وكان مستوى الصحة العامة لديهم قد وصل إلى مستويات ممتازة [5]. فقد تم بناء سجن جديد عام 1930 في السلط وأودع عدد من المساجين فيه ، وتم تلافي الاكتظاظ في سجون معان ومأدبا والطفيلة بإضافة مهجع جديد في كل سجن [6]. وادخلت تحسينات كثيرة على السجن المركزي كذلك الامر باقي السجون الاصغر خلال العام وبرغم من ذلك فأن السجون الاصغر كانت لا تزال تشهد اكتظاظ بالمساجين [7].

إستمر عمل السجون وتحويل المدنيين بالجرائم المختلفة بعد الحكم عليهم في عمان

([1])انظر ، فاروق السريحين ، تاريخ الجيش العربي ، 1921 – 1967 ، الطبعة الأولى ، عمان ، 1990 ، ص 56 + 57 ، وسيرد لاحقاً ، السريحين ، تاريخ الجيش العربي .

([2]) Administration Reportsn vol.3 .1929 – 1931. p 221

([3]) Administration Reports vol.3 .1929 – 1931. p 167

([4]) Administration Reports vol.3 .1929 – 1931. p 167

([5]) Administration Reports vol.3 .1929 – 1931. p 221

([6]) Administration Reports vol.3 .1929 – 1931. p 167

([7]) Administration Reports vol.3 .1929 – 1931. p 231

(السجن المركزي) وباقي السجون في امارة شرق الأردن ، ما عدا المنطقة الصحراوية حيث كان في مسجون يحكم عليه بالسجن اكثر من 3 شهور يتم حبسه وترحيله إلى السجن المركزي في عمان ، معدل الاشخاص في السجن المركزي خلال العام 1936 كان 271 مسجون وانتشرت الصناعات في السجن بكثرة خلال السنة كان هؤلاء المساجين لا يملكون أي مهارة عملية عند دخولهم للسجن مما ادى إلى تعلمهم العديد من الحرف اليدوية وهي ضمن الجدول[1]

ت	المهنة	العدد
1.	المحاجر	35
2.	قص صقل الحجارة	28
3.	البناءين	19
4.	النجاريين	11
5.	الحدادين	9
6.	الغسالين والكوائين	8
7.	صناعة السجاد	22
8.	صناعة الفراش	5
9.	البستنة وتربية الدواجن	15
10.	الطبخ	6
11.	الدهان	4
12.	عمال مقسم هاتفي	6

إستمر العمل المضني بتركيب الهواتف في مراكز الشرطة وبشكل تدريجي خلال السنة، ولم يكن هنالك أي مخفر شرطة بدون تلفون أو حتى محطة لاسلكي[2]. وكان للتجهيزات المختلفة التي كانت تقدم في المعسكرات ومراكز الأمن العام من الهواتف ومحطات لاسلكية في الصحراء الشرقية أثر مساعد لصيانة القانون

(1) Administration Reports vol. 6 .1936 – 1937. p 349

(2) Administration Reports vol.3 .1929 – 1931. p 221

وحمايته [1]. وبعد النجاح الذي حققه الميجر جون باجوت كلوب في مهمته تمت ترقيته إلى رتبة زعيم في الجيش العربي في تموز 1931 [2].

وظهرت إشارات صغيرة لحركة تجارة ومرور للمخدرات في شرق الأردن ولكن التقارير أشارت إن استخدامها لم يكن معروف للأغلبية العظمى للسكان الشرق اردنيين ، وكانت الكميات التي تتم مصادرتها من الحشيش من وقت لآخر تعود ملكيتها لأجانب ، وحتى الصيدليات التي تباع فيها انواع المخدرات المخصص للعلاج كانت تراقب بيقظة من قبل الشرطة ودائرة الصحة[3].

شهد عام 1932 زيادة طفيفة في معدل الجريمة وكذلك الغارات والغزو من شرق الأردن إلى الخارج قد توقف بشكل عملي الإ محاولة واحدة [4]. وشهد اخر عام 1933 ارتفاع مريب وشكوك من أن يكون شرق الأردن مستخدماً كخط أو منطقة عبور للمخدرات التي يتم تهريبها من سوريا إلى مصر ، فتم تحذير الشرطة وتنبيهم وتم الاستيلاء على 98 كيلو غرام من الحشيش في إربد ، وقد تم نقلها في صهاريج مخصصة لنقل البترول والماء ثم التعديل عليها للتهريب [5].

التنظيم والقيادة

قسمت منطقة شرق الأردن إلى خمسة مناطق للشرطة ومنطقة خاصة للبدو حسب تقارير عام 1931 ، وكانت كل منطقة من هذه المناطق تتبع ادارياً وتحكم بواسطة المتصرف أو القائم مقام [6]. ولتغطية نفقات هذه القوة ولزيادة عدد أفراد الجيش العربي رفعت الحكومة البريطانية مساعداتها عامي 1930 – 1931 من (40.000) جنيه إلى (84.000) جنية استرليني [7]. وتم تحويل جميع القضايا والجرائم

([1])الموسى ، امارة شرقي الأردن ، ص 339

Administration Reports vol.3 .1932 – 1933. p 221([2])

Administration Reports vol.3 .1929 – 1931. p 221([3])

Administration Reports vol.3 .1932 – 1933. p 231([4])

Administration Reports vol.3 .1932 – 1933. p 231([5])

Administration Reports vol.3 .1929 – 1931. p 221([6])

([7])محافظة ،العلاقات الأردنية البريطانية ، ص 97 .

والغارات والغزوات بين القبائل في المنطقة إلى مجلس البدو والذي كان يتبع بشكل مباشر ومسؤول من قبل الأمير شخصياً [1].

ويلاحظ في التقرير الاداري البريطاني لعام 1933 زيادة في أعداد الرتب المختلفة حين كان عدد الضباط 41 ضابط ومرشح مع 1.016 ضابط صف وفرد بقيادة ضابط بريطاني مسؤول عن الأمن والمحافظة على القانون وحبس المساجين[2].

تم افتتاح اربع محطات ومراكز جديدة :

1.محطة في عمان وتحديداً مدخل المدينة من الشمال والشمال الشرقي.

2.محطة في كريمة في وادي الأردن بين اريحا وجسر الشيخ حسين .

3. محطة في المفرق قرب مخيم شركة بترول العراق .

4. محطة مؤقتة كحراسات الابار في منطقة رم (حازم) . كذلك تم بناء قلعة حجرية في منطقة رم لتحل محل المخيم القديم ، وبناء ثكنة ومكتب قيادة والعديد من الأبنية تم اضافتها للسجن وكذلك إلى مركز تدريب المجندين في عمان[3].

تم تشييد مسجد من الحجارة وكذلك مدرسة لتعليم ابناء وبنات الضباط وضباط الصف العاملين في الجيش وقد قام ببنائها المساجين الموجودين ويقضون فترة محكوميتهم بالسجن واشرف عليهم المرشحين الضباط في الجيش، وتم افتتاح المدرسة في نوفمبر، وكان فيها قرابة 35 تلميذ، وتم افتتاح مدارس في منطقة الصحراء في الازرق والمدورة لتعليم ابناء البدو والعاملين في المراكز وقوة البادية [4].لم تكن هنالك عوائق وصعوبات في الحصول على المرشحين وحتى الأفراد فقد تم تسجيل بضعة مئات منهم في قوائم ويتوقع ان يتم الإحتفاظ بأسمائهم وتفصيلاتهم لحين دعوتهم إلى التجنيد ، وكان الجنود مجهزين باللباس الجيد أما دوريات

---

(1) Administration Reports vol.3 .1929 – 1931. p 221

(2) Administration Reports vol.3 .1932 – 1933. p 231

(3) Administration Reports vol.4 .1932 – 1933. p 281

(4) Administration Reports vol.4 .1932 – 1933. p 281

الصحراء فقد كان لباسهم يختلف عن لباس الجيش حيث كانوا يلبسون اللباس المحلي (الكوفية والعقال) وتم إلغاءها لاحقاً حيث أصبحوا يرتدون خوذة خفيفة وقوية [(1)].

قسمت منطقة شرق الأردن وفق التقارير البريطانية لعام 1936 إلى خمسة مناطق هي ، عجلون ، البلقاء ، الكرك ، معان ، منطقة الصحراوي وهذه التقسيمات تستخدم لغايات امنية وإدارية [(2)]. وتم تنظيم الجيش العربي بهذا الوضع بالتناغم مع المناطق الإدارية

1. عمان عاصمة شرق الأردن
   1. قيادة الجيش العربي وشرطة مدينة عمان
   2. - نقطة (مركز) الجيش العربي للتجنيد والتدريب
   3. كراج نقل سيارات الجيش العربي
   4. السجن المركزي [(3)].
2. منطقة عجلون - قيادات و 13 محطة امنية
3. منطقة البلقاء - قيادات و 19 محطة امنية
4. منطقة الكرك - قيادات و 9 محطات امنية
5. المنطقة الصحراوية - قيادات و 10 محطات امنية [(4)].

وكان يعمل في الجيش 10 محطات لاسلكية منها 9 ثابتة وواحدة متحركة على سيارة فورد تندر .

اما النقل والسيارات في الجيش العربي فكان يملك 22 سيارة يتم توزيعها كما يلي [(5)].

---

(1) Administration Reports vol.4 .1932 – 1933. p 281

(2) Administration Reports vol.6 .1936 – 1937. p 346

(3) Administration Reports vol.6 .1936 – 1937. p 346

(4) Administration Reports vol.6 .1936 – 1937. p 347

(5) Administration Reports vol.6 .1936 – 1937. p 347

	سيارات
المنطقة الصحراوية	13
شرطة عمان	2
سيارات المحافظات	6
المجموع	22

ويعطي عدد السيارات في الجيش من خلال هذا التقرير رؤية بأن الجيش كان يفتقد لقابلية الحركة والسرعة ، التي تكون ضرورية أحياناً كثيرة سواء من الناحية الأمنية أو العملياتية ، وكانت كل منطقة من المناطق الإدارية الاربعة (عجلون ، البلقاء ، الكرك ، معان) تملك سيارة واحدة لأغراض العمليات والسيارتين الباقيتين من نفس النوع يتم الإحتفاظ بها لأغراض الطوارئ ، ويتم اصلاح السيارات في مشاغل الجيش العربي في عمان وجميعها من صناعة فورد وكان ويتم ارسال الفنيين للتدريب في شركة فورد في الاسكندرية – مصر [1].وجاء في التقارير البريطانية لعام 1937 أنه تم تقسيم شرق الأردن إلى خمسة مناطق ، عجلون ، البلقاء ، الكرك ، معان ، منطقة الصحراء وهذا الترتيب كما في العام الماضي لأغراض إدارية وتوزيع لمهام الشرطة [2].

وقد تم تنظيم الجيش على اساس توزيع هذه المناطق الإدارية على النحو التالي:

1. عمان (العاصمة) وفيها : قيادة الجيش ، شرطة مدينة عمان ، مركز التجنيد والتدريب ، كراج سيارات النقل ، السجن المركزي ،.
2. منطقة عجلون : قيادة المنطقة ، 17 محطة أمنية .
3. منطقة البلقاء : قيادة المنطقة ، 18 محطة أمنية .
4. منطقة الكرك : قيادة المنطقة ، 10 محطات أمنية .
5. منطقة معان : قيادة المنطقة ، 9 محطات أمنية .

(1) Administration Reports vol.6 .1936 – 1937. p 347

(2) Administration Reports vol. 7 .1937 – 1938. p 337

6. منطقة الصحراء : قيادة المنطقة ، 10 محطات أمنية [1].

وكانت هناك 50 محطة شرطة (محطة امنية) مؤمنة جميعاً بالاتصال المعتمد على الأعمدة الخشبية المتباعدة مع قياداتها [2].وكان يعمل في الجيش 11 محطة لاسلكي منها 10 محطات لاسلكية ثابتة وواحدة متحركة على سيارة فورد تندر [3].وتم تركيب محطة لاسلكية بجهد ذاتي من قبل فنيين الجيش العربي لأول مرة عام 1937 ، وتم استخدامها من سلاح الجو الملكي [4].

أما السيارات فكان الجيش يمتلك 23 سيارة موزعة كالتالي :

المنطقة الصحراوية 13 ، شرق عمان 4 ، سيارات المحافظات 6 . وكانت التعليمات مشددة بالحفاظ على السيارات بمستوى عالي من الجاهزية والصيانة وإصلاحها في مشاغل الجيش العربي في عمان وكانت جميعها من صناعة فورد ويتم إرسال الفنيين للتدريب وأخذ الخبرة في شركة فورد في الاسكندرية - مصر [5].

التدريب والدورات والمحاضرات

تم خلال عام 1933 تدريس وتدريب عدد من الحصص وتضمنت مناهج التدريب المقررة من المدربين البريطانيين وكذلك بعض الضباط وضباط الصف المدربين من شرق الأردن المناهج التالية :

أ. دورة ضباط الشرطة الاقدمين في شرطة سكوتلانديارد لندن ، ودورة لأداره السجون والحجز في بريطانيا وولاس .

ب. دورة رشاشات متوسطة في الكتيبة الاسكوتلندية الثانية (2nd battalion (seaforth high landeers .

(1) Administration Reports vol. 7 .1937 – 1938. p 338

(2) Administration Reports vol. 7 .1937 – 1938. p 338

(3) Administration Reports vol. 7 .1937 – 1938. p 338

(4) Administration Reports vol. 7 .1937 – 1938. p 338

(5) Administration Reports vol. 7 .1937 – 1938. p 338

جـــ. دورة في مدرسة شرطة فلسطين اشترك فيها 3 مرشحين ضباط 2 ضباط صف.

د. دورة خاصة إحتوت على محاضرات وتعليمات في القانون أعطيت من قبل المستشار القضائي في شرق الأردن ورئيس محكمة الاستئناف اشترك فيها 8 ضباط ، 2 ضابط صف ، 150 فرد

هـــ. دورة اسعافات أولية (st.john's ambulance).

و. دورة الفروسية والبراعة في الفروسية 8 ضباط ، 2 ضابط صف ،150 فرد.

ز. دورة التلغراف واللاسلكي في سلاح الجو الملكي البريطاني بماركا وحضرها 12 فرد[1].

قام الأمير عبدالله باستعراض احدى القوات والتي كان سيتم ارسالها في مهمة خاصة بكل قطاعاتها سواء المحمولة أو الراجلة مع شرطة الارياف والحضر و الهجانة التابعة لدوريات الصحراء في عمان في شهر نوفمبر1923 حيث جرى الاستعراض الذي قام به 300 ضابط وضابط صف وفرد [2].

تم تشكيل فريق بولو في عام 1935 وجرى تدريب وأصبح متمرس في البطولات المختلفة ، فقد تنافس مع فريقي مصر وفلسطين والسودان وحصل على ميدالية التفوق فقد احرزوا المركز 18 ضد 25 فريق وفوج بريطاني [3].

Administration Reports vol.4 .1932 – 1933. p 282([1])

Administration Reports vol.4 .1932 – 1933. p 282([2])

Administration Reports vol.4 .1932 – 1933. p 282([3])

ووفق تقارير علم 1936 اشترك عدد من الضباط وضباط الصف والأفراد بعدد من الدورات التدريبية[1] منها:

الموضوع	المكان	عدد الاشخاص
صيانة وسواقة السيارات	مشاغل الجيش العربي (عمان)	2 ضابط
		9 أفراد
فنيين محركات	شركة فورد (الاسكندرية)	2 أفراد
القانون وتطبيقه	مشاغل الجيش العربي (عمان)	2 أفراد
تعليمات الفروسية ومهاراتها	قوة حدود شرق الأردن (الزرقاء)	47 فرد
		1 ضابط
مساعد بيطري	قوة حدود شرق الأردن (الزرقاء)	1 فرد
تعليمات الاطفاء	مشاغل الجيش العربي (عمان)	9 أفراد
الإسعافات الأولية والطبابة	الزرقاء وعمان	6 أفراد

أما بخصوص الترقية لضباط الصف، فكانت تعتمد على نتائج الفحوصات السنوية لهم. وقد بلغ عدد ضباط الصف الذين حضروا امتحانات الترقية خلال عام 1936 ، 69 ضابط صف[2].

ووفق تقارير عام 1937 حضر عدد من ضباط وضباط صف وأفراد الجيش العربي العديد من الدروس والدورات والمحاضرات بواقع [3].

الموضوع	المكان	عدد الاشخاص
ميكانيك محركات	شركة فورد (الاسكندرية)	7 أفراد
اعمال الخراطة	حيفا	1 فرد
دهان السيارات	شركة النفط العراقية	1 فرد
صيانة السيارات	مشاغل الجيش العربي / عمان	12 ضابط صف من قوة البادية
عمال لاسلكي	قيادة الجيش العربي / عمان	4 أفراد
دورة الكترونية متقدمة لصيانة اجهزة اللاسلكي	سلاح الجو الملكي / عمان	1 تلميذ مرشح
اسعافات أولية	سلاح الجو الملكي	1 ضابط 10 أفراد
تطبيق وفرض القانون	قيادة الجيش العربي	71 فرد
الفروسية وركوب الخيل	قيادة الجيش العربي	1 فرد

Administration Reports vol.6 .1936 – 1937. p 347(1)

Administration Reports vol.6 .1936 – 1937. p 347(2)

Administration Reports 1918 – 1948 volume 7 .1937 – 1938. p 339(3)

دائرة التحقيق في الجرائم

تحقق الأمن في شرق الأردن ، وهذا ملاحظ من خلال دائرة التحقيق في الجرائم، وعلى الرغم من الموسم المطري الفقير والذي نتج عنه حالة من الجدب التي عانى منها الفلاحين لكن لم تظهر بوادر زيادة كبيرة بمعدل ظهور الجريمة، وكانت الطرق آمنة ولم تقع هناك أي محاولة لقطع طريق أو سطو مسلح ،وقد تعاملت دائرة التحقيق التي أنشئت للتحقيق في الجرائم مع 4,433 جريمة ، وأشارت اصابع الاتهام إلى 3,280 مشتبه به تورطوا في 1.117 قضية تسليم متهم (4).شملت الــ 4433 على قتل 35 حالة و 305 جرح و 971 اعتداء و 2173 سرقة و 67 حادث سيارة و61 تهريب بضائع و 84 عملية دخول لشرقي الأردن بدون جواز سفر [1].

وهذه الارقام والحقائق تثبت فعالية جهاز الشرطة الذي كان يعمل بشكل دؤوب وذلك على الرغم من الجهد العظيم المترتب عليهم بذله بسبب المخاض السياسي الحاد إلا إنه إستطاع المحافظة على السيطرة على مستويات الجريمة في حدود الانخفاض [2].

وخلال السنة التي مرت على الإمارة والتي كانت تعصف بها التيارات السياسية الحادة، أفادت الاحصاءات العادية للجرائم بعدم وجود زيادة ملحوظة للجرائم عن العام المنصرم وهذا بشكل خاص يتعلق بحوادث قطع الطرق، حيث كان في الاعوام السابقة[3].

ت	العام	الحالات
.1	1933	50 قضية
.2	1934	34 قضية
.3	1935	30 قضية
.4	1936	7 ادانات
		5 قضايا لا تزال في المحكمة

(1) Administration Reports vol.4 .1932 – 1933. p 282

(2) Administration Reports vol.4 .1932 – 1933. P 282

(3) Administration Reports vol 6 .1936 – 1937. p 347

والجدول التالي يتضمن قائمة بالجرائم الأساسية المسجلة في الاعوام 1934 ، 1935
1936 على التوالي[1] :

طبيعة الجريمة	1934	1935	1936
قتل	47	19	29
جرح	444	346	308
الخطف	45	43	29
السرقة	1646	715	882
حوادث السيارات	118	111	112
التهريب	37	7	13
السُكر	70	60	55

دائرة التحقيق في الجرائم : الجدول التالي يوضح خلاصة 4 سنوات من العمل في الدائرة[2].

طبيعة الجريمة	1934	1935	1936	1937
قتل	47	19	29	21
جرح (جنح)	44	346	308	260
خطف	45	43	29	55
سرقة	1646	715	882	942
حوادث السيارات	118	111	112	101
التهريب	37	7	13	20
السُكر	70	60	55	77

Administration Reports vol 6 .1936 – 1937. p 347(1)
Administration Reports vol 7 .1937 – 1938. p 339(2)

اما شعبة الجوازات (مصلحة الجوازات) فقد تعاملت مع [1]

1. وثيقة طلب حصول على الجنسية	423
2. اصدار وثائق للجنسية	377
3. اصدار شهادات تجنيس	15
4. اصدار جوازات جديدة	403
5. اصدار فيزا طارئة	232
6. اصدار فيزا عادية	66
7. اصدار فيزا مرتجعة	98
8. طلبات جوازات سفر اجنبية	1.786
9. ملحقات	59

وكان الجيش ايضاً مسؤول عن الترخيص واصدار الرخص للسيارات الخاصة والعمومية والعسكرية والارقام الاسفل تشير إلى التقدم مقارنة بعام 1926 [2]

		سيارات	باصات	شاحنات	دراجات	المجموع
1.	المركبات المرخصة عام 1926	110	4	16	5	135
2.	المركبات المرخصة عام 1933	232	32	2231	2	497

(1) Administration Reports vol.4 .1932 – 1933. p 282

(2) Administration Reports vol.4 .1932 – 1933. p 283

انجزت دائرة ترخيص السيارات المعاملات[1] التالية.

سنة الترخيص	سيارات	باصات	شاحنات	دراجات نارية	درجات هوائية	المجموع
1926	110	4	16	5	-	135
1934	269	19	109	7	-	464
1935	274	34	169	7	-	484
1937	300	38	133	14	120	605

وقد إلتزمت شركة النفط العراقية والتي لديها مستودعات ومحطات وخطوط انابيب تمتد لمسافة 331 كيلو متر عبر الاراضي الأردنية بتغطية جزء من النفقات الضابط و20 ضابط صف عدا عن أفراد من الشرطة ودوريات الصحراء وكاتب بالإضافة إلى سائق وتأمينهم بسيارة فورد، وكذلك التجهيزات والملابس كانت على نفقة الشركة [2].

وكان الضابط المكلف بحراسة خط الانابيب الشركة العراقية في شرق الأردن هو الملازم لاش (lash) والذي كان يستخدم اسلوب الدوريات المتحركة في الصحراء لمراقبة الخط[3].

وجاء في التقارير البريطانية المستمرة عن الجيش العربي بأنهم يقومون بتحديد ومناقشة الواجبات للجيش والتي تتمحور حول الأمن وكيفية المحافظة عليه وادامته، وقد جاء في تقارير ما بين عامي 1936 – 1937 الآتي :

1 . يعتبر الجيش العربي (the arab legion) هو القوة الأمنية لشرق الأردن، وهو المسؤول أمام حكومة شرق الأردن عن الأمن العام، وحفظ القانون والنظام واستيداع السجناء والحفاظ عليهم و تنظيم الهجرة والجوازات و الترخيص والمركبات[4].

---

(1) Administration Reports vol 7 .1937 – 1938. p 339

(2) Administration Reports vol.4 .1932 – 1933. P 283

(3)جريدة الرأي ، العدد 7089 ، 1989/12/17 م .

(4) Administration Reports vol.6 .1936 – 1937. P 282

2 . التأليف والقوة : يتألف الجيش العربي (the arab legion) من 39 ضابط (7 منهم بريطانيين و32 ضابط من شرق الأردن) 3 مرشحين ضابط ، 1007 ضابط صف وفرد وبحسب الرتب الاتية [(1)].

	ضباط	رتب أخرى
المشاة	25	420
المشاة الالية (المحمولة)	11	299
قوات البادية	3	106
موظفي السجون	-	98
الكتبة	-	23
المجموع	39	1007

وكان يتم دفع مرتبات قسم منهم من قبل شركة بترول العراق. اما التشكيلات الاحتياطية، فقد تم الموافقة على تشكيلها في الرابع من حزيران لعام 1936 ، وهي مؤلفة من 115 رجل للجيش العربي وكان تجنيدهم فورياً لضبابية الأوضاع السياسية الناتجة عن إضطرابات فلسطين في الثاني عشر من أيلول للعام 1936 إضافة إلى تجنيد 200 شرطي اضافي تم تجنيدهم ايضاً [(2)].

وقد تم حل الــ 200 شرطي والــ 115 من الاحتياط في كانون أول عام 1936 ، وتركوا مواقعهم مقابل دفع مبلغ 1 جنيه للابقاء عليهم بشرط انخراطهم بوظائفهم الحالية على شرط أن يتم استدعاؤهم للخدمة عند الحاجة . وسيتم استدعائهم للخدمة سنوياً لمدة شهر واحد للتدريب وسيتم دفع مبلغ(5) جنيهات لهم في هذا الشهر[(3)].

أصبحت العلاقة بين ضباط حرس الحدود في الحكومة السعودية اكثر وداً وقرباً ، وحدث هناك اجتماعين رسميين برعاية الضباط البريطانيين ، وكان الأول

Administration Reports vol.6 .1936 – 1937. P 282([1])

Administration Reports vol 6 .1936 – 1937. p 348([2])

Administration Reports vol 6 .1936 – 1937. p 348([3])

بقيادة قائد المنطقة الصحراوية لشرق الأردن مع أمير (الكاف) والاخر ايضاً بين قائد المنطقة الصحراوية مع أمير تبوك، وتعاونت الحكومتين بشكل فعال لمنع الجريمة والتركيز على احترام القانون ونظام حرس الحدود[1]. ولذلك كانت النتيجة ان غارات البدو أصبحت من الماضي وكذلك العلاقات مع السوريين وحكومة جبل الدروز لم تكن أقل حميمه [2].

ووقع على عاتق الجيش مسؤولية كبيرة في المنطقة الصحراوية التي كانت تشكل خمس مساحة منطقة شرق الأردن والتي لم يكن فيها آليات ادارية لكن تتمكن القوات من التواجد ضمن بؤر النزاع بالوقت الكافي ، وهنالك بعض الواجبات الإدارية والمسؤولية الملقاة على عاتق قائد المنطقة الصحراوية والذي يعتبر ضابط من ضباط الجيش العربي، فقد تضمنت هذه الواجبات الخير والمنفعة للقبائل الصحراوية في المنطقة المجدبة المترامية الاطراف [3].

أقيمت مدرستين لتدريس أولاد الشيوخ في الصحراء في رم والأزرق والمفرق عام 1934 ، وكانت العملية تزدهر يوم بعد الآخر، وتفيد التقارير البريطانية بأن أولاد البدو كانوا على قدر كبير من الذكاء ومنهم من بدأ التعلم في الصف كعاملين مقسم لاسلكي وغيرهم تم تصنيفهم كفنين محركات بترول ، والمشكلة كانت في توظيف ابناء شيوخ القبائل ، حيث اصطدمت محاولات الضباط البريطانيين بعدم رغبة هؤلاء الانخراط بالعمل اليدوي، وكذلك عدم رغبتهم في الانفصال عن القبيلة، وهؤلاء كانوا سابقاً قادة للغارات البدوية، وقد وجدوا انفسهم الان بدون وظائف من نهاية عهد الغارات [4].

بدأت عملية إعادة تنظيم الجيش في عام 1936 ، وكان يترأس هرم القيادة سبعة من الضباط الإنجليز وهم : قائد الجيش بيك باشا ومساعد قائد الجيش (قائد قوة البادية) جلوب ثم قائد معسكر المحطة نورثفيلد ، ومفتش الشرطة ومصلحه

Administration Reports vol 6 .1936 – 1937. p 348([1])

Administration Reports vol 6 .1936 – 1937. p 348([2])

Administration Reports vol 6 .1936 – 1937. p 349([3])

Administration Reports vol 6 .1936 – 1937. p 349([4])

السير القائد ستيوارت الكسندر (Alexander) ، ثم ضابط النقليات الملازم أول مستر تيرنر (Tvrner) ، وهناك ايضاً ضابط الرماية الملازم أول مستر مكادم (F.Mekadm) ، بالإضافة إلى الملازم نورمان لاشى [(1)].

تسلم الضباط العرب المناصب الإدارية والمالية ، والبريطانيين حاولوا تحييد الضباط العرب الشرق أردنيين، وحاولوا إقصائهم عن استلام المناصب العملياتية أو المناصب القيادية الرفيعة، وبدأت مضاعفات الثورة في فلسطين عام 1936 تنتقل إلى شرقي الأردن بدخول عصابة من سوريا لإثارة وتهييج الشارع ضد البريطانيين لتخفيف الضغط على الفلسطينيين وتشتيت جهد قوات الإنتداب البريطاني وتصدت مفرزة من قوة البادية لهذه العصابة وقتلت بعض أفرادها وفر الاخرين ونتج عن الصدام مقتل الملازم البريطاني مكادم وأحد ضباط الصف وجرح ثلاث جنود [(2)].

تحركت بريطانيا بسرعة لتلافي التطورات على الساحة نتيجة التفاعل مع الثورة الفلسطينية ووافقت على زيادة عدد الجيش فصدر قانون القوة الاحتياطية للجيش في 28 كانون ثاني 1937 ، وطلب قائد الجيش اتخاذ الاجراءات التي تضمن تجنيد عدد ملائم، من اجل تأليف هذه القوة ، حيث كانت مدة التجنيد ثلاثة سنوات ، على أن يتم نقل المجند إلى الجيش وذلك حسب رغبة كل من قائد الجيش المجند [(3)].

وكان عدد الجيش في عام 1937 قد وصل إلى 40 ضابط (سبعة منهم ضباط بريطانيين وثلاثة وثلاثين ضابط من شرق الأردن) وثلاثة مرشحين ضباط ، و 1018 ضابط صف وفرد ويمكن تلخيصهم بالجدول التالي من ناحية الصنوف[(4)].

([1])سريحين ، تاريخ الجيش العربي ، ص 62 .

([2])الموسى ، تاريخ الأردن ص 369 .

([3])مجموعة القوانين والانظمة العسكرية ، مجلد 1 ، عمان 1975 ، ص 136 .

([4]) Administration Reports vol 7 .1937 – 1938. p 337

	ضباط	تلاميذ عسكريين (مرشحين ضباط)	رتب أخرى
القوات الالية	22	3	378
المشاة	12	-	348
شرطةالبادية (الصحراء)	3	-	106
موظفين السجون	2	-	98
الكتبة	-	-	23
شرطة النفط العراق	1	-	65
المجموع	40	3	1018

أما قوة الاحتياط والتي تشكلت عام 1936 كانت تحتوي على 115 فرد منهم 60 رجل شرطة وكان يدفع لهم جنيه فلسطيني واحد وخمس جنيهات في حال استدعائهم للتدريب مرة أخرى [(1)].

تم تجهيزه في نهاية عام 1937 لزيادة الجيش العربي وكذلك تدعم قوة الاحتياط التي شكلت عام 1936 [(2)].تمت زيارة قوات الجيش من شرطة ودرك وبادية إلى 1621 فرد (44 ضابط و 1577 ضابط صف وفرد) بين عامي 1937 -1938 م ، وتم زيادة عدد الاحتياط في الجيش من 115 إلى 160 وخصص منهم 80 لقوة البادية[(3)].

وقد شكلت سرايا مستقلة في عام 1938 في الجيش تحت اسم الحاميات ، فشكلت السرية الأولى وإتجهت إلى حراسة مخازن ومستودعات الجيش البريطاني ، والسريتان الثانية والثالثة فتم تشكيلها بين عامي 1938 ، 1939 ، واستمر تشكيل السرايا وإرسالها إلى فلسطين ، حتى بلغ عدد السرايا خلال الحرب العالمية الثانية حوالي 12 سرية ، وقد تسلمت هذه السرايا مراكز الجيش البريطاني في فلسطين وكانت واجباتها بين الحراسة، والأمن ، ايداع الذخيرة [(4)].

([1]) Administration Reports vol 7 .1937 – 1938. p 337

([2]) Administration Reports vol 7 .1937 – 1938. p 337

([3])السريحين ، الجيش العربي ، ص 66 .

([4])جريدة الرأي ، العدد 7089 ، 1989/12/17 م .

صدرت الارادة الملكية في 25 حزيران 1939 بالموافقة على تعيين جلوب رئيس أركان للجيش ، ويقول كلوب باشا " كان الأمير عبدالله جالساً وراء مكتبه في مثواه الخاص بالمقصورة . وقد ارسل في طلبي ، على أثر إستقالة الكولونيل بيك باشا الذي شغل مركز قيادة جيش الأمير ، المروف باسم (الفرقة العربية) لدى الإنجليز منذ ظهرت دولة شرق الأردن إلى الوجود ، أي قبل سبع عشرة سنة وعينت للحلول محله وتراءى في ان سموه مهتم بسفر " بيك " الذي خدمه طيلة تلك المدة [1].

وقال وهو يشير الي بالجلوس : " انت إنكليزي ، وهذا قطر عربي وجيش عربي؛ وقبل أن تتسلم زمام القيادة ، اريد ان تقطع على نفسك عهداً أمامي ، انك طالما انت في هذا المنصب ، ستتصرف دائماً كما لو كنت واحداً من ابناء شرق الأردن ، مولوداً فيه ، وكان ان اجبته سيدي : اعطيك كلمة الشرق انا من الان فصاعداً " شرقردني" الا في الظروف التي ذكرتها ، والتي ارجو الله ان لا تحصل ابداً [2]. وقال الأمير " اني اعرف انك لا ترغب في مقاتلة مواطنيك ، فاذا حدث ان وقع قتال ما بيننا وبين الانكليز فسأكون لك عاذراً ،ويكون في مستطاعك ان تتركنا وتقف جانباً ولكن اذا لم يحدث بأذن الله ، شيء منذ ذلك ، فأني اريدك على ان تكون واحداً من ابناء شرق الأردن" [3].

وتولى آنذاك الزعيم لاش (Lash) قيادة قوة البادية خلفاً للزعيم كلوب . كما تولى الزعيم ج. فارادي مساعداً لقائد الجيش للإدارة اعتباراً من 1939/6/5 [4].

([1])كلوب ، جندي بين العرب ، ص 7 .

([2])كلوب ، جندي بين العرب ، ص 7 .

([3])كلوب ، جندي بين العرب ، ص 7 .

([4])السريحين ، الجيش العربي ، ص 67 .

الضباط الإنجليز في الجيش العربي

ت	الاسم باللغة العربية	الاسم باللغة الإنجليزية	المنصب
1.	بيك باشا		
2.	جون باجوت كلوب		
3.	الميجر سمرست	Smerset	الحكومات الوطنية – كان مركزه في مدينة إربد بدلاً من طبريا
4.	الكابتن الن كيركبرايد	alan	الحكومة الوطنية – كان مركزه في مدينة عمان
5.	الميجر كلينفك	Kiln fik	مركزه مدينة الكرك وقد حل محل الكابتن اليك كيركبرايد
6.	النقيب مانتكون	Mantkan	مركز مدينة جرش

ابقى المندوب السامي البريطاني في فلسطين بعد الإجتماع (السلط) كل من

1. الميجر كامب (ccamp) اعتبر كبير للمعتمدين ومركزه مدينة السلط
2. الكابتن برانتون (Brunton) معه اثني عشر شرطياً من شرطة فلسطين (مفرزة)

ت	الاسم باللغة العربية	الاسم باللغة الإنجليزية	المنصب
1.	الكولونيل لورنس	Lorance	
2.	القائم مقام رينيه هاوس	Renehhaosr	انجليزي من اوائل الضباط الذين شكلوا النواه الأولى للجيش العربي
3.	العقيد بيوش	Bewsher	بدأ بإنشاء قوة حدود شرق الأردن عام 1926
4.	الزعيم استفورد	Estford	
5.	الملازم لاشى	Lash	ضابط مفرزة خط الانابيب المسؤول عن حراسة خط الانابيب ومساعد قائد قوة البادية
6.	الزعيم نورتفلد	Nortfeld	قائد معسكر المحطة
7.	القائد ستيوارن الكسندر		مفتش الشرطة ومصلحة السير
8.	الملازم /1 مستر ترنر	Trener	ضابط النقليات (الكراج)
9.	الملازم /1 مستر ف.مكادم	Mkaredm	ضابط الرماية
10.	الملازم /1 ميشيل كوك	Kock	تولى تشكيل سرية سيارات البادية الأولى وتدريبها 1941

11. المقدم هـــ .سي.بلاكرن		قائد كتيبة المشاة الأولى 1948
12. الرائد أ.واتسون		مساعد قائد الكتيبة
13. الرائد روبرت ملفل	Melfl	استلم قيادة الكتيبة بعد بلاكرن
14. الرائد كارتر		مساعد قائد الكتيبة
15. المقدم بول فورد		قائد كتيبة المشاة الأولى 1951
16. الملازم/1 باتريك الان سكوت		سرية سيارات البادية الثانية
17. المقدم هارلتون		قائد كتيبة المشاة الثانية 1942
18. الرائد دزمونبوكانين		مساعد قائد الكتيبة
19. الرائد بوب سليد		قائد الكتيبة الثانية جرح في معركة الشيخ جراح
20. الرائد ي . ولسن		مساعد ق.الكتيبة / عمليات
21. النقيب برويج		مساعد ق.الكتيبة / إدارة
22. الرائد دزبوكانين		تولى قيادة قوة كلفت بمهاجمة الشيخ جراح وجرح في المعركة

وعندما صدرت الأوامر بإعادة الضباط الإنجليز المعارين، عاد قائد الكتيبة إلى الزرقاء في 30 أيار وتسلمها الرائد جفري لوكيت ، وعاد قائد الكتيبة الرائد سليد في آب 1948[1].

ت	الاسم باللغة العربية	الاسم باللغة الإنجليزية	المنصب
23.	الرائد بروميج		قائد الكتيبة ، استلم 1951
24.	الرائد مارتل		قائد الكتيبة ، استلم 1950
25.	المقدم آشتون		قائد كتيبة
26.	المقدم جوف بل		قائد كتيبة المشاة الثالثة 1942
27.	النقيب الان هنري واغستوس		

(1)سريحين ، تاريخ الجيش العربي الأردني ، ص 86 .

واشتركت كتيبة المشاة الثالثة اثناء وجودها في المنطقة بالمناورات التي قام بها الجيش التاسع البريطاني في تشرين الثاني 1944[1].

ت	الاسم باللغة العربية	الاسم باللغة الإنجليزية	المنصب
28.	الرائد بل نيومان		مساعد في كتيبة المشاة الثالثة 1942
29.	الرائد هنكنتيرفن		مساعد في كتيبة المشاة الثالثة/عمليات
30.	الرائد جرئ		مساعد / إدارة ثم استلم قيادة الكتيبة عام 1951
31.	الرائد سلن		كتيبة المشاة الثالثة
32.	العقيد ج.أشتون		قائد اللواء الثالث 1948
33.	العقيد بيرد		قائد اللواء الثالث / لواء السيارات المسلحة 1942
34.	الرائد جيمى جرى		اركان حرب / عمليات
35.	الرائد اسبرنج		اركان حرب / إدارة
36.	المقدم ودسين		قائد كتيبة المشاة التاسعة
37.	العقيد نورمان لاشى		قائد اللواء الثالث 1948

ت	الاسم باللغة العربية	الاسم باللغة الإنجليزية	المنصب
38	العميد برودهارست ،	Brodhorst	مساعد قائد الجيش للإدارة
39	العقيد دزمونجولدي	d.jolde	قاء لواء المشاة الأول 1948
40	الرائد كورفليد	Korfeeld	اركان حرب / عمليات
41	الرائد هايش	Hiesh	اركان حرب / إدارة
42	النقيب جونسون	Johnson	قائد كتيبة المدفعية الأولى
43	العميد سام كوك	s.kock	قائد لواء المشاة الأول 1950
44	العميد جالتيل	Jaltlee	قائد لواء المشاة الأول 1951
45	الرائد نيكولز	Necolz	الركن العسكري للواء المشاة الأول
46	المقدم هيرست	Herst	قائد كتيبة المدفعية الأولى ومعه 3 ضباط انجليز

(1)سريحين ، تاريخ الجيش العربي الأردني ، ص 86 .

			ووكيلين للإشراف على تدريب الكتيبة 1947
47	النقيب بولك	Bolk	مساعد قائد الكتيبة
48	النقيب جونسون	Johnson	قائد بطارية المدفعية الثانية من الكتيبة
49	النقيب هولمان	Holman	الركن العسكري
50	الرائد مانسل	Mansel	قائد بطارية الهأون الثقيلة الأولى 4.2 بوصة
51	العقيد سكروت	Secrot	قائد كتيبة المدفعية الأولى 49
52	العقيد تار	Tarr	
53	النقيب يونغ	Yong	قائد مدرسة الاسلحة / مدرسة الحربي
54	الرائد سمث	Smeth	قائد مدرسة التعزيز / معسكر الجيش البريطاني
55	العقيد وولدن	Wolden	امر مركز التدريب الحربي / 1950
56	النقيب هارت	Hart	قائد فئة لاسلكي 1942

إعتمد الجيش في النواحي الإدارية التي كانت شبه معدومة في ذلك الوقت وخاصة الخدمات الطبية والذخائر والتزويد الفني والتمويني على الجيش البريطاني ، أما سلاح الهندسة فشكلت وحدة هندسة الميدان بقيادة الرائد هورين (horeen) وعين النقيب و. كلي (kle) والنقيب هابرت (habrt) وفي عام 1951 صدر امر تشكيل كتيبة هندسة الميدان الأولى وكلف المقدم كونستانت بقيادتها وكان قائد السرية الأولى الرائد كوندون وقائد السرية الثانية الرائد باركر ، ووحدة الإنشاءات المركزية كان قائدها المقدم برابنت (أبو جورج) [(1)].

وشكلت قيادة اللاسلكي الاعلى عام 1947 بقيادة الرائد البريطاني روبنسون، وكان الرائد الويت ضابط اللاسلكي الاعلى ثم الرائد مارشال ، وكان الرائد بتري قائداً لقوة طيران الجيش ، مساعده الرائد تولنغ وفي نهاية العام طلبت الأردن شراء خمس طائرات أوستر ولكن بريطانيا رفضت ذلك ، وتم ايفاد عدد من الضباط الأردنيين إلى بريطانيا لتدريبهم كطيارين وفنيين في مدرسة الطيران الابتدائي في بكنجهام لقيادة وصيانة تلك الطائرات ،وكان مدربهم في عمان بعد تخرجهم الرائد تسيرهولم ، وعام 1950 كانت القوة الجوية بقيادة المقدم فيشر ويساعده الرائد دالفش، وكان نمو وتطور تلك القوة بطيئاً بسبب الصعوبات المالية ففي رسالة من

(1) السريحين ، تاريخ الجيش ، ص 303

كلوب إلى قائد قوة الطيران يخبره فيها بإسفه بأن الحكومة لم توافق على شراء خمس طائرات شيمباك والسبب ان الحكومة صرفت رصيد الميزانية الخاصة بقوة طيران الجيش في اتجاهات أخرى [1].

اما اسطول الجيش العربي ، خفر السواحل فشكل عام 1951 وكلف الملازم/1 البحري بيكون بقيادتها وتشكيلها وتم اختيار أفرادها من مرتب الأمن العام وتمركزت في منطقة كالية على البحر الميت ، وبدات الخدمات الطبية في الجيش العربي عام 1941 عندما التحق الطبيبان البريطانيين هما الرائد جونس والنقيب وست بالجيش والحقا بقوة البادية وشكلا الفرقة الصحية للبادية والحق بهما سيارة فيها بعض الأدوات الصحية من ضمادات وعلاجات (ادوية) وأخذا يجوبان الصحراء الأردنية يعالجان أفراد قوة البادية وبعض البدو واهل القرى النائية ، عام 1945 ، وتم تشكيل فئات صحية في معسكر المحطة لمكافحة الملاريا وخصص طبيب لكل كتيبة مشاة يقوم بالمعالجة الأولية ويحول المرضى بعد ذلك إلى المستشفيات التابعة للقوات البريطانية في فلسطين ، وفي عام 1946 عين ضابط طبيب بريطاني يعمل رئيس لأطباء الجيش العربي ومعه طبيبان بريطانيان [2].

قيادة الفن الاعلى : هندسة الكهرباء والميكانيك الملكية (سلاح الصيانة الملكي) كان يشرف عليها ضابط النقليات المستر ترنر ثم كلف الرائد البريطاني ستوك بتشكيل قيادة الفن الاعلى وارسلت بعثة عسكرية فنية إلى لندن للتخصص في فن الميكانيك وكان قيادة الفن الاعلى مؤلفة من الرائد هتن والرائد برايس مساعده وقائد المشاغل الوسطى والرائد جونس مساعد اداري [3]. وتم تشكيل التموين والنقل الملكي عام 1948 بقيادة الرائد كلفت ومساعده الرائد بارك وكان قائد التموين والنقل المقدم هنجرفورد[4].

([1])السريحين ، تاريخ الجيش ، ص 310

([2])السريحين ، تاريخ الجيش ، ص 314 .

([3])السريحين ، تاريخ الجيش ، ص 317 .

([4])السريحين ، تاريخ الجيش ، ص 317

ويشير الملك عبدالله الأول لتطور الجيش بقوله " ولما طرأ على الجيش من توسع وانتشار ورغبة في المحافظة على مستواه الخلقي والديني ، اذ هو يستخدم في اقطار خارجية ، فقد عين مفتٍ خاص يقوم بزيارة الوحدات الموجودة في خارج بلاد الإمارة للعناية بشعائر الدين الحنيف وبالوعظ والارشاد للجنود في معسكراتهم النائية" [1].

اما العمليات التي خاضها الجيش العربي تحت قيادة الضباط البريطان، فقد تمثلت بما يلي

1. عصيان الكورة 1921 : القوة السيارة بقيادة بيك ومساهمة الطائرات البريطانية في الحملة بقصف منزل كليب الشريد في بلدة تبنة وهي احدى قرى لواء الكورة [2]

2. الغزوات الوهابية 1922 : مساعدة قوة من مشاة الجيش العربي والمصفحات الإنجليزية لقبائل بني صخر [3].

3. حادثة العدوان 1923 : حيث تدخلت القوات البريطانية بكثافة وتم القضاء على التمرد [4].

4. دور الجيش في الحرب العالمية الثانية 1939 : تمت المباحثات بين المستر انتوني ايدن والجنرال ويفل مع الأمير عبد الله والطلب منه لمعرفة موقف مصر من المشاركة إلى جانب الحلفاء وتشكيل سرية بلغ عددها 200 جندي ارسلت إلى فلسطين وكلفت بحماية طرق المواصلات للجيش البريطاني [5].

5. دور الجيش في العراق : إنقلاب رشيد عالي الكيلاني ونزوح صاحب السمو الملكي الوصي على عرش العراق والتقاء رغبة الأمير عبدالله باستعادة عرش الهاشميين مع المصالح البريطانية لذا اتفق كلوب باشا والجنرال هنري ولسون على

([1])خطب العرش السامي ، خطاب العرش السامي في حفل افتتاح الدورة العادية الثالثة للمجلس التشريعي الخامس ، الاربعاء 15 ذو القعدة 1363 هـ ، الموافق 1 تشرسن الثاني 1944 م

([2])ظبيان ، الملك عبدالله كما عرفته ، ص 182

([3])الموسى ، امارة شرقي الأردن ص 147 .

([4]) C.O .733/68 May 1924(Extract From F G Peakes . Report On Arab Legion

([5])انظر ، سعد أبو دية ، الجيش العربي نشأة وتطور ودور القوات المسلحة الأردنية 1921 – 1997 ، ط 1 ، 1997 ، ص 302 ، وسيرد لاحقاً ، أبو دية ، الجيش العربي

مرافقة كتيبة البادية الأردنية الجمالة البريطانية الى العراق وكانت الكتيبة الأردنية تشكل دليل ورأس حربة للقوة المشتركة وبعد عدة عمليات هرب رشيد الكيلاني وانتهت المقاومة [1].

6. دور الجيش في سوريا : إتجهت القوتين الأردنية والبريطانية نحو الشمال واستولتا على مخفر السبع بيار الفرنسي واستولتا على السخنة ايضاً ثم احتلتا القامشلي واشتبكتا مع رتل فرنسي وقتل من الفرنسيين 11 فرد واسر 80 اخرين مقابل شهيد اردني واحد وجريح واحد من القوة الأردنية ودمرت 6 سيارات مدرعة و 11 رشاش وهذا الامر أدى إلى ردع القوات الفرنسية ومنعها من مهاجمة قوات الجيش العربي[2]. وقد إنسحبت قوات الجيش العربي من سوريا بعد امر جاء من لندن [3].

7. حرب عام 1948 : كانت قيادة الجيش بريطانية وكان لبريطانيا دور في إنشاء دولة إسرائيل وإصدار وعد بلفور وتشجيع الهجرة إليهودية والاستيطان وإعطاء المناطق العسكرية التي كانت لهم في فلسطين ثم عمارة النوتردام وحي القطمون والطالبية والنبي داوود والشيخ جراح مما ادى إلى استيلاء إليهود على القدس الحديثة[4].

كذلك إنسحاب القائد البريطاني الجنرال ستكوين من حيفا، وجاءت بدل منه قوات يهودية وهكذا سمحت بريطانية لليهود باحتلال حيفا التي كانت مركزاً للنفط ومركزاً لتهريب الأسلحة والمعدات والمهاجرين إليهود إلى فلسطين كذلك قام الجنرال ماكميلان ببيع معسكر صرفند لليهود وهو أكبر المعسكرات البريطانية في

([1])أبو دية ، الجيش العربي ، ص 284

([2])انظر ، الكتاب الأردني الابيض ، الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية ، المطبعة الوطنية ، 1947 م ص 30 – 31 .

([3])الملك عبدالله ، مذكراتي ، الدار الاهلية للنشر ، ص 233.

([4])انظر ، يوسف كعوش ، الجيش العربي الأردني في حرب 1948 ، ط 1 ، عمان ، 1979 ، ص 189 ، وسيرد لاحقاً ، كعوش ، الجيش العربي

فلسطين وكان لهذا أثر سيء في نفوس العرب[1]. ثم جاء قرار بريطانيا بسحب ضباطها من الجيش وكانوا 45 ضابط بينهم 30 ضابط أعارهم الجيش البريطاني للخدمة في الجيش العربي الأردني والباقي تعاقدت معهم الحكومة الأردنية بصفة شخصية وطالبت الحكومة البريطانية عدم إدخال الضباط البريطان المعارين إلى فلسطين مع ابقاءهم في شرقي الأردن للعمل في المعسكرات للإدارة والتدريب اما الضباط المتعاقدين معهم وبينهم الفريق كلوب والعميد برود هارست والعميد لاش فلا تسري عليهم تلك التعليمات وبعد موافقة مجلس الأمن يوم 29 أيار على قرار تقدمت به بريطانيا بإصدار تعليماتها بسحب جميع الضباط المعارين من منطقة العمليات خلال 24 ساعة [2].

وبعد دخول الجيش العربي الأردني تهرب القادة الإنجليز من تنفيذ رغبة الملك عبدالله في الإحتفاظ بالقدس عربية وأوقفت تقديم المساعدات المالية للجيش من قبل بريطانيا [3].

التشكيلات العسكرية :

1. كتيبة المشاة الأولى : شكلت في 16 تموز 1941 تحت اسم (لواء السيارات الأول) .
2. كتيبة المشاة الثانية : شكلت في 10 كانون ثاني 1942 تحت اسم (لواء السيارات الثاني) .
3. كتيبة المشاة الثالثة : شكلت في 15 شباط 1942 .
4. لواء السيارات المسلحة (اللواء الثالث) لواء الملك طلال ، شكل في آب 1942

([1])انظر ، قاسم محمد صالح ، الجيش العربي الهاشمي ودوره في الحرب العربية الإسرائيلية ، ط 1 ، عمان ، 1988 ، ص 176 ، وسيرد لاحقاً ، صالح ، الجيش العربي الهاشمي .

([2])أنظر ، سحر عبدالهادي المجالي ، الجيش العربي ودوره في الصراع العربي الصـــهيوني ، عمان ، الجامعة الأردنية ، رسالة ماجستير منشورة ، 1992 ، ص 190 ، وسيرد لاحقاً ، المجالي ، الجيش العربي .

([3])السريحين ، تاريخ الجيش ، ص 189.

5. الحاميات العسكرية / قيادة اللواء الرابعة الهيكلية ، شكل في حزيران 1947.

6. لواء المشاة الأول / الأميرة عالية ، شكل في حزران 1947 .

7. كتيبة المشاة الرابعة / الأمير حسن الالية ، شكلت في حزيران 1947 .

8. كتيبة مدفعية الميدان الأولى : شكلت في كانون أول 1947 [(1)].

([1])للمزيد انظر ، فاروق السريحين ، تاريخ الجيش العربي الأردني .

الخاتمة:

بعد ان تمت الدراسة يمكننا ان نخلص إلى النتائج التالية :

1. لقد تبين من خلال ما تقدم من عرض لفصول الرسالة ، ان العلاقات الأردنية البريطانية، قد شهدت احداثاً مختلفة الجوانب ، سياسية واقتصادية ، وادارية واجتماعية .
2. كان لبريطانيا اليد الطولى في التأثير على صانع القرار الأردني من خلال السيطرة المالية والتهديد أحياناً باستخدام القوى العسكرية لتنفيذ ما يخدم مصالحها في المنطقة.
3. نهضت بريطانيا بالجهاز الاداري الأردني وبعض مفاصل الاقتصاد، وإن كانت المحاولات متواضعة أحياناً وتصب في مصلحة دار المندوب السامي ومن خلفها إسرائيل أحياناً أخرى .
4. اتسمت العلاقة بين الأمير عبدالله والمسؤولين البريطانيين بالدفئ في اغلب الأوقات عدا عن بعض الاحتكاكات بينه وبين رجال السياسة البريطانية لظروف إعتبارية وطنية .
5. كانت العلاقة متباينة بين رجال السياسة البريطانية في دار المندوب السامي والمعتمد وبين المسؤولين الأردنيين حيث لعبت الجوانب الشخصية من ضعف أو قوة في تسيير الامور ودرجة السيطرة والتحكم وما نتج عن ذلك من حدوث بعض الأزمات .
6. أوضح الدعم البريطاني المشروط ووفق سياسة العصا والجزرة الذي كان منهج بريطانيا في إدارة الامور في شرقي الأردن قصوره في معالجة بعض المواقف.
7. أشارت الدراسة إلى موقف الأمير من القضايا الخلافية والنزعة البراغماتية التي كان يتحلى بها ، بين النهم البريطاني وتوق الشرق اردنيين للحرية وتقاعس بعض أصحاب الدولة عن واجباتهم .
8. كان لبعض الموظفين والضباط الإنجليز دور حاسم في مجال عملهم ، فالكولونيل كوكس إستطاع تنظيم الجهاز الإداري المتهالك ،وكذلك الجنرال كلوب الذي استطاع ايقاف الغزو وتنظيم البادية .

9.ظهر الميل الواضح والفاضح لبريطانيا تجاه إليهود المغتصبين والكيل بمكيالين في الكثير من القضايا الخلافية ومعاناة الأمير عبدالله من جراء ذلك .

قائمة المصادر والمراجع

ثانياً : الكتب العربية .

الاثار الكاملة للملك عبدالله بن الحسين ، حقبة من تاريخ الأردن ، ط4 ، مطبعة السفير ، 2008.

أوغلي ، تحرير اكمل الدين إحسان ، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، المجلد الأول ، ط 2،مكتبة الشروق الدولية ، لبنان – بيروت ، 1431 هـــــ - 2010م.

بيات ، فاضل ، الدولة العثمانية في المجال العربي، دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصراً مطلع العهد العثماني أواسط القرن التاسع عشر ، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، بيروت ، 2007.

أبو جابر ، رؤوف ، تاريخ شرقي الأردن واقتصاده خلال القرن التاسع عشر ومنتصف العشرين ، ط 1، دار ورد للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 2001 .

حغندوقه ، محمد خير ، الشركس أصلهم وتاريخهم وتقاليدهم وهجرتهم الى الاردن ، مطبعة الرفيدي ، عمان ، 1982

حمارنة ، مصطفى ،الاقتصاد الأردني المشكلات والآفاق ،ط 1 ، مركز الدراسات الاستراتيجية ،بيروت – لبنان .

حوراني ، هاني ،التركيب الاقتصادي والإجتماعي لشرقي الأردن ، مقدمات التطور المشوه 1921 – 1950 منظمة التحرير الفلسطينية ، ط 1 ، بيروت ، آب 1978.

خريسات ، محمد عبد القادر ، الأردنيون والقضايا الوطنية والقومية ، دراسة في الموقف الشعبي الأردني 1918 – 1939 ، ط 1 ، منشورات الجامعة الأردنية، عمان 1992.

خريسات ، محمد عبد القادر وجورج فريد طريف الداوود ، تقارير بريطانية عن شرق الأردن ، اعمال الدوائر الحكومة 1929/4/1 – 1939/12/31م ، ط 1 ، مطبعة السفير ، عمان ، 2007.

خريسات ، محمد عبدالقادر ، تقرير التفتيش السنوي للجيش العربي الاردني (الامن العام)لعام 1938 ، منشورات الجامعة الاردنية ، عمان ،1988 .

خير ، هاني ، خطب العرش1929 – 1972 ، مجلس النواب ، عمان .

أبو دية ، سعد ، عمان في الوثائق العثمانية والبريطانية ، ط 1 ، مطبعة السفير ، عمان 2010.

رفيع ، محمد ، عام الجراد في مأدبا 1930 ، سلسلة أوراق سامح حجازي ، ط 1 ، أيار ، مركز الرأي للدراسات والمعلومات ، عمان ، الأردن ،2005 .

الريماوي ، سهيلة ، الجمعية العربية الفتاه السرية ، دراسة وثائقية ، 1909 – 1918 ، دار مجدلأوي للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 1988 .

الزركلي ، خير الدين ، الاعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين) ، الجزء الثاني ، ط3 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1979 .

الزعبي ، امجد ، هربرت صموئيل (المندوب السامي البريطاني على فلسطين وشرقي الأردن) وتأسيس إمارة شرق الأردن 1920 -1925 ، مركز الكتاب الاكاديمي ، ط 1 ، 2002 .

السريحين ، فاروق ، تاريخ الجيش العربي ، 1921 – 1967 ، ط 1 ، عمان ، 1990 .

السعدي ، عصام محمد ، الحركة الوطنية الأردنية 1921 – 1946 ، شركة الشرق الأوسط للطباعة ، ط 1 ، 2011.

السقار ، رائد خالد صالح ، الأردن خلال سنوات الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945) ، دراسة سياسة اقتصادية اجتماعية ، مركز الكتاب الاكاديمي ، ط 1 ، الأردن ، عمان ، 2016 .

الشلبي ، سهيلا سليمان، دور توفيق أبو الهدى في السياسة الأردنية 1938-1955، اليازوري للنشر والتوزيع،2004.

أبو الشعر ، هند ، دراسات في تاريخ الأردن الاقتصادي والإجتماعي 1894 – 1938 مطبعة السفير ، ط 1 ، 2009 .

الشياب ، سلطان ، أصحاب الدولة ، سيرة حياة رؤساء الحكومات الأردنية (1921 – 2015) ، ط 1 ،إصدارات العقبة ، وزارة الثقافة ، مطبعة السفير ، 2016م.

صالح ، قاسم محمد ، الجيش العربي الهاشمي ودوره في الحرب العربية الإسرائيلية ، ط 1 ، عمان ، 1988 .

ظبيان ، تيسير ، الملك عبدالله كما عرفته ، مجلة الشريعة ، ط 3 ، عمان ، 2009م.

العبادي ، أحمد عويدي ، جون .ب. كلوب ، قصة الجيش العربي،، الدار العربية للنشر ، ط 1، عمان ،1986.

العبادي ، احمد عويدي ، السير أليك سيث كيركبرايد ، خشخشة الاشواك ، مذكرات المعتمد البريطاني لشرق الأردن 1917 – 1951 ، دار الفدين للنشر والتوزيع ، ط 1 ، المفرق – الأردن .

عبد الحق ، يوسف ابراهيم ، التخطيط والتنمية الإقتصادية في الأردن ، دار الندوة للنشر والتوزيع ، ط 1 ،القاهرة ، 2009 .

العمد هاني صبحي ، احسن الربط في تراجم رجالات السلط ، البنك الاهلي ، عمان ، 2007

فراي ، بلانتاجيت سومريست ، 1000 شخصية عظيمة ، ترجمة مازن طليمات ، دار طلاس ، سوريا ، دمشق ، ط3 ، 1999 .

الملك عبدالله ، مذكراتي ، الدار الاهلية للنشر .

عبده، ميادة ، الحكومات المحلية في شرق الأردن ونشوء الإمارة آب 1920-آذار 1921، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 1996، ص58.

عبيدات ، ميسون ، التطور السياسي لشرق الأردن في عهد الإمارة من عام 1921 – 1946 رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، عمان ، 1993 .

العساف ، عبدالله مطلق ، ثورة البلقاء ومشروع الدولة الماجدية، محرم1342هـ/ أيلول 1923، ط1، عمان الأردن ، 2015.

عليمات ، عبدالحليم عايش، المعاهدات السياسية الأردنية البريطانية (1920-1957) وتأثيرها على الحياة السياسية الأردنية، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية، 2003.

غلوب ، جندي بين العرب ، دار العلم للملايين ، ط 1 ، بيروت ، شباط 1958.

القسوس ، دراسة وتحقيق ، نايف جورج ، و غسان سلامة الشواربة ، مذكرات عودة سلمان القسوس الهلسة ، 1877 – 1943 م ، ملحق بها 3 اجزاء من الوثائق والأوراق الأردنية ، الأردن ، عمان 2006.

القفعان ، راضي ملوح ، الأمير عبدالله بن الحسين والقضية الفلسطينية في عهد الإمارة ، رسالة ماجستير ، جامعة مؤتة ، 2006 .

الكتاب الاسود في القضية الأردنية العربية ، 30 رمضان المبارك عام 1347 هـ ، و 11 مارس 1929م، طبع بمطبعة دار الايتام الاسلامية ، القدس.

كعوش ، يوسف ، الجيش العربي الأردني في حرب 1948 ، ط 1 ، عمان ، 1979

-المالكي ، عبدالله عبد المجيد ، الموسوعة في تاريخ الجهاز المصرفي الأردني ، المجلد الأول ، السياسة النقدية ، الأردنية للتصميم والطباعة ، ط 1، 1996 .

المجالي ، سحر عبد الحميد مناور ، الجيش العربي (1921 – 1951) دوره في الصراع العربي – الصهيوني ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، 1992م.

المحاسني ، زكي وغيره ، دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة ، ط 1 ، القاهرة ، منشورات جامعة الدول العربية .

المحافظة ، علي ، تاريخ الأردن المعاصر ، عهد الإمارة ، (1921 – 1946) ، الجامعة الأردنية ، ط 1 ، عمان ، 1973 .

المحافظة ، علي ، العلاقات الأردنية – البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة (1921 – 1957) ، دار النهار للنشر ، ط 1، بيروت ، 1973 .

المحافظة ، علي ، الفكر السياسي في الأردن ، منذ بداية الثورة العربية الكبرى وحتى نهاية عهد الإمارة (1916 – 1946) مركز الكتب الأردني ، ط 1 ، الجزء الأول ، 1990.

المحافظة ، علي ، الفكر السياسي في الأردن ، وثائق ونصوص (1916 – 1946) مطبعة السفير ، الجزء الثاني ، ط 1 ،1991 .

-محافظة ، محمد احمد ، إمارة شرق الأردن ، نشأتها وتطورها في ربع قرن ، دار الفرقان ، ط 1 ، عمان ، الأردن ، 1410 هـــــ - 1990م.

محافظة ، محمد احمد ، العلاقات الأردنية الفلسطينية – السياسية – الإقتصادية - الإجتماعية 1921 – 1939 ، الجزء الأول ، ط 1 ، مطابع الدستور التجارية ، 2006.

المشاقبة ، عبدالرحمن أحمد سالم، حسن خالد أبو الهدى(دراسة في تاريخ الأردن السياسي1923-1931) رسالة ماجستير، جامعة آل البيت ، 2011

- المفتي، عبدالعزيز، الأردن من الإمارة إلى الدولة (تجربة حكم في نصف قرن) 1921-1973م، آمنة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ص195.

منصور، اسماعيل حسن، التطور السياسي في شرقي الأردن في عهد الملك عبدالله ، رسالة ماجستير، الجامعة السورية ، 1955.

الموسى ، سليمان ، تأسيس الإمارة الأردنية 1921 – 1925 ، دراسة شاملة ،ط1، جمعية عمان المطابع التعاونية ، عمان / الأردن ، حزيران 1972.

الموسى ، سليمان ، دراسات في تاريخ الأردن الحديث ، مطابع الايمان ، ط 1 ، عمان ، 1999 .

الموسى ، سليمان ، صفحات من تاريخ الأردن الحديث (1946 – 1952) اضواء على الوثائق البريطانية ، ط 2 ، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع ، 2011.

الموسى ، سليمان ،غربيون في بلاد العرب ، ط 1 ، المطبعة الوطنية عمان ، ايلول 1969 .

الموسى ، سليمان ،منيب الماضي ، تاريخ الأردن في القرن العشرين (1900 – 1959) ، مكتبة المحتسب ، ط 2 ، عمان ، 1988.

موسوعة احداث القرن العشرين ، 1900-1930 ، م1 .

أبو نوار ، علي ، حين تلاشت العرب ، مذكرات في السياسة العربية 1946 – 1948 ، ط 1 ، لندن ، دار الساقي .

هياجنة ، رائد أحمد ياسين، سمير الرفاعي ودوره في السياسة الأردنية، جامعة اليرموك ، إربد، الأردن، 2002

هير شلاغ ، ز . ي ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط ، ترجمة مصطفى الحسيني ، ط 1 ، دار الحقيقة ، بيروت 1973.

ثالثاً : الصحف والمجلات .

اسماعيل ،محمد صادق ، المياه العربية وحروب المستقبل .

جريدة فلسطين ، عدد 790 ، 7 تموز 1925 .

جريدة الرأي ، العدد 7089 ، 1989/12/17 م .

جريدة الرأي ، العدد 7089 ، 1989/12/17 م .

أبو سليم ، عيسى ، انجازات شركة النفط العراقية في الأردن 1931 – 1963 ، مجلة كلية الآداب ، جامعة المنصورة ، عدد 58 ، يناير 2016 .

ثانياً : الوثائق .

الوثائق الهاشمية :

الوثائق الهاشمية ، أوراق الملك عبدالله ، المجلد الثالث ، القسم الثاني، 1415هـ/1994م، جامعة آل البيت

الوثائق الهاشمية ، أوراق الملك عبدالله ، المجلد الثامن، القسم الأول، الخط الحديدي الحجازي، 1923-1982،صدر عام 1996، جامعة آل البيت

الوثائق الهاشمية ، أوراق الملك عبدالله ، المجلد الثالث عشر ، القسم الأول، شركة نفط العراق (I.P.C)، خط حيفاء – بغداد 1931-1950، صدر عام 1420هـ 1999م

الوثائق الهاشمية ، أوراق الملك عبدالله ، المجلد الثامن عشر، القناصل في إمارة شرقي الأردن 1357-1370هـ / 1939-1951م ، صدر عام 2014

الوثائق الهاشمية ، أوراق الملك عبدالله ، المجلد العشرون، دليل المعاهدات والإتفاقات الدولية التي صادقت عليها إمارة شرقي الأردن ما بين (1931-1938) ، صدر عام 2015م

وثائق رئاسة الوزراء :

مجلس المشاورين ، سجل عقود زواج ، بلا رقم ، 25 نيسان 1921 ص4 محكمة السلط الشرعية.

مجلس المشاورين ، سجل عقود زواج ، بلا رقم ،25 نيسان 1921 ص3 محكمة السلط الشرعية .

ملف رقم 28/31

Office Of The Chief British Representative TransJordan .4479.20th March 1933

رئاسة الوزراء ملف رقم 28/31 ، وثيقة رقم رو2157/28/31 تاريخ 29 آذار 1933

ملف 31/31

chief British.Representative.Ref.No.273.Dare20Avgust1935

ملف رقم 15/

chief British. Representative .Ref.No. S/680 .Date 3rd july 114 1943

ملف رقم 7/30

chief British. Representative .Ref.No. D/129 .Date 25th january 1925

ملف رقم 2/4/30

chief British. Representative .Ref.No. 6090.Date. 16th April 1940

ملف رقم 7/30

chief British. Representative .Ref.No.D/129.Date. 25th January. 1925 .Ref.No.D/129.Date 2nd March 1925.

ملف رقم 7/30

chief British. Representative .Ref.No3979.Date. 19thnovember 1931

المقر العالي رئيس الديوان العالي ملف رقم 7/30 وثيقة رقم س/253/20/4 30 كانون أول 1931

رئيس الوزراء ملف رقم 7/30 وثيقة رقم رن /30 /7 /7121 30 كانون أول 1931 .

ملف رقم 7/30 .

chief British. Representative .Ref.No.D/129.Date. 2nd March 1925

ملف رقم 22/25.

chief British. Representative .Ref.No4001.Date. 18thnovember 1931

ملف رقم 7/30.

chief British. Representative .Ref.No4001.Date. 5thAugast 1932

رئيس الوزراء . ملف رقم 7/30 وثيقة رقم رو /30 /7 /4291 7 آب 1932

رئيس الوزراء ، ملف رقم 7/30 ، وثيقة رقم رو/4747/7/30 ، 6 تموز 1937

British Resident .Ref.No. 5640.Date. 28th june 1937

ملف رقم 7/30

British Resident ,Ref.No, 5640,Date, 7th Augast 1937

رئيس الوزراء ، ملف رقم 7/30 ، وثيقة رقم رو/6091/7/30 ، 29 آب 1937

رئيس الوزراء ، ملف رقم 16/30 ، وثيقة رقم رو/504/16/30 20 كانون ثاني 1926 .

ملف رقم 16/30

chief British, Representative ,Ref.No,D/161,Date,2nd February 1926

رئيس الوزراء ، ملف رقم 39/25 ،وثيقة رقم رو/5184/39/25 ، 19 أيلول 1932 ، ووثيقة رقم رو 5662/39/25 .5 تشرين أول 1932

ملف رقم 39/25

British Resident ,Ref,No, 874,Date, 15th October 1932

المستشار العالي ، وزارة المالية ، ملف رقم 39/25 ، وثيقة رقم 5849/6/110 ، 13 . تشرين أول 1932

وزير العدلية ، ملف رقم 39/25 ، وثيقة رقم 271 ، 17 أيلول 1932

رئيس الوزراء، ملف رقم 19/30، وثيقة رقم رو/3781/19/30،19 ايار 1938

ملف رقم 19/30

British Resident .Ref.No. 5024.Date. 24th May 1938

ملف رقم 30/

British Resident .Ref.No. 5024.Date. 15th November 1938 19

ملف رقم 21/31

British Resident .Ref.No. 3740.Date. 14th April 1931 :

ملف رقم 31/

British Resident .Ref.No .S/474/40.Date. 8th july 1938 19

ملف رقم 30/25

British Resident .Ref.No. 176.Date.1 April 1928 :
Ref.No. 77.Date. 17 september 1928 and
Ref.No. 778.Date. 30th october 1928 and
Ref.No. 1112.Date. 30th november 1928 and
Ref.No. 1112.Date. 5th febrvary 1929 .

-ملف رقم 30/25

British Resident .Ref.No. L/88.Date. 9th March 1927 :
Ref.No. L/88.Date.10th April 1927 Ref .No.L/189/5th May 1927

رئيس النظار ، ملف رقم 30/25 ، وثيقة رقم رن/2708/106/2 ، 5 أيار 1927
ملف رقم 30/25 ، وثيقة رقم رن/2820/106/2 ، 10 أيار 1927
رئيس النظار ، ملف رقم 18/25 ، وثيقة رقم رن/18/25 ، 5 أيلول 1927 -
-ملف رقم 30/25

Ref.No. 1112.Date. 30 november 1928 British Resident . :

ملف رقم 30/25

Ref.No. 1112.Date. 30 Febrvary 1924 British Resident . :

رئيس الوزراء ملف رقم 30/25 . وثيقة رقم رن /3866/30/25 20 نيسان 1931

ملف رقم 30/25

British Resident .Ref.No. 3/52.Date. 4th March 1932 :

رئيس الوزراء . ملف رقم 30/25 . وثيقة رقم رو /2231/30/25 . 25 نيسان 1932 .

رئيس الوزراء . ملف رقم 30/25 . وثيقة رقم رو /106/2 . 30 كانون أول 1933 .

ملف رقم 7/30

British Resident .Ref.No. D/129.Date. 25th January 1925 :

رئيس الوزراء . وثيقة رقم رن /4130/7/30 . 18 تموز 1931 .

رئيس الوزراء . ملف رقم 25/25 . وثيقة رقم رو /2103/25/25 . 20 نيسان 1932 .

ملف رقم 25/25

British Resident .Ref.No. 3046.Date. 6th March 1930 :

رئيس الوزراء . ملف 13/31 وثيقة رقم رن /4654/30 . 14 حزيران 1926
chief British. Representative .Ref.No .A/66.Date.28nd June 1926

ملف رقم 26/30

Ref.No. G/466/93/45.Date. 19th junly 1928 : 2Resident . British

And Ref.No. G/466/93/45.Date. 28th junly 1928 .and Ref.No. G/4661/86/45.Date. 31st juniy 1945

ملف رقم 19/29

Ref.No. 5052.Date. 27th September 1935 British Resident . :

ملف رقم 2/25

Ref.No5894.Date. 25 january 1939 British Resident . :

مجموعة القوانين والانظمة ، إتفاق مرور البضائع بالترانزيت من فلسطين إلى الأردن

مجموعة القوانين والانظمة العسكرية ، مجلد 1 ، عمان 1975 .

الكتاب الأردني الابيض ، الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية ، المطبعة الوطنية ، 1947 م.

الجريدة الرسمية :

الشرق العربي ، العدد 127 ، 11 أيار 1926 .

الشرق العربي ، العدد 135 ، 26 آب 1926.

الشرق العربي ، العدد 127 ، 19 آب 1926 .

الشرق العربي ، عمان عدد 172 (كانون أول 1927).

الشرق العربي . السنة السادسة . عدد 201 (9 أيلول 1928) .

الشرق العربي ، السنة الخامسة ،عدد 177،23 كانون ثاني1928.

الشرق العربي ، السنة الخامسة ، عدد 188 ، 19. نيسان 1928 .

الشرق العربي ، عدد 5 ، السنة الأولى ، حزيران 1923 .

الشرق العربي ، عدد 155 ، السنة الرابعة ، 1.أيار 1927 .

الشرق العربي ، عدد 29 ، السنة الأولى ، 17.كانون أول 1923 .

الشرق العربي ، عدد 136 ، السنة الرابعة ، 11.ايلول 1926 .

الشرق العربي ، عمان ، عدد 188 ، السنة الخامسة ،19. نيسان 1928.

الشرق العربي ، السنة الثالثة ، عدد 109 ،15. تموز 1925 .

الشرق العربي ، السنة الثالثة ، عدد 123 ،15. شباط 1926 .

الشرق العربي ، السنة الرابعة ، عدد 131 ،1. تموز 1926 .
الشرق العربي ، السنة الرابعة ، عدد 137 ،15. ايلول 1925 .
الشرق العربي ، السنة السادسة ، عدد 210 (3. كانون أول 1928) .
الشرق العربي ، السنة الرابعة ، عدد 137 (15. ايلول 1926) .
الشرق العربي ، السنة الثالثة ، عدد 115 (15. تشرين أول 1925) .
الشرق العربي ، السنة الثالثة ، عدد 111 ،15. آب 1925.
الشرق العربي ، السنة الخامسة ، 1،178 شباط 1928 .
الشرق العربي ، السنة الخامسة ،عدد 23،177 كانون ثاني1928.
الشرق العربي ، السنة الخامسة ، عدد 188 ، 19. نيسان 1928 .
الجريدة الرسمية ، عمان ، عدد 329 ، السنة التاسعة (26. كانون أول 1934) ، ص 518 .
ملحق الجريدة الرسمية ، مذكرات المجلس التشريعي ،عمان ، عدد 101 ، السنة الثالثة 21 تشرين الثاني 1932 ، ص 20
-ملحق الجريدة الرسمية ، مذكرات المجلس التشريعي ، عمان ، عدد 97 ، السنة الثالثة 27 تشرين |أول 1932 ، ص 560
الجريدة الرسمية ، السنة السابعة . عدد 245 ،16. كانون أول 1929، ص : 2-3
الجريدة الرسمية ، السنة الرابعة عشر عدد 564 ،1. حزيران 1937 ، ص 350.
الجريدة الرسمية ، السنة الرابعة عشر عدد 577 16. تشرين أول 1937 ، ص64
الجريدة الرسمية ، السنة الثامنة ، عدد 271 ، 9 آب 1930 ، ص 470 .

الوثائق الاجنبية .

Colonial . No . 20 (1927) . P . 66
PRO . CO .733/4 . Report by Abramson . 1 July 1921
Pro . Co .733/17B . Yong To Shuskburgh . 30 September 1921
Pro . Co .733/23 . Report On The Situation In Trans – Jordan . 1 April 1922
PRO . CO .733/4 . Report By Peake . 19 Janury 1923 The Situation In Trans Jordan

PRO . CO .733/44 . Philby To Samuel . 15 February 1923
PRO . CO .733/46 . Philby To abdullah . 16 jun 1923
PRO . CO .733/48 . Philby To Samuel . 4 August 1923
PRO . CO .733/50 Monthly Report on Trans – Jordan September 1923
PRO . CO .733/67 . Abdullah To Samuel . 5 May 1924
PRO . CO .733/73 . Thomas To Samuel . 5 June 1924
PRO . CO .733/72 . Monthly Report On Trans Jordan . July 1924
PRO . CO .733/109 . Cox To Davis . 21 january 1925
PRO . CO .733/134/5 . Cox To Plumer . 12 April 1927
PRO . CO .831/1/2 . Report On Trans Jordan 1/4/1928 .31/6/1928 – Situation Report
CO .831/1/2 . Report On Trans Jordan 1/4/1928 .31/6/1928 – Situation Report
PRO . CO .733/3 Deeds to Samuel. 2 JULY 1921
PRO . CO .733/7 Samuel To Churchill . 25 October 1921
PRO . CO .733/7 Samuel to Churchill . 25 November 1921
PRO . CO .733/45.Meeting between Abdullah and Samuel . Jerusalem. 21 may 1923
PRO . CO .733/55 Samuel to Devonchire . 5 October 1923
PRO . CO .733/69 Auditor Report . 30 March 1924 . P .12
PRO . CO .733/115 Plumer to Amery . 22 June 1926 .
colonial . no . 26. Report on trans – Jordan and Palestine . 1926 .p.71.
PRO . CO .733/116
PRO . CO .733/117 Plumer to Amery . 17 October 1926 .
PRO . CO .733/134/5 Plumer to Amery . 7 October 1927
PRO . CO .733/133/8 Cox to Symes . 13 January 1928
148.P :1935 / 77114 / 34 / 831O.C.
25.P :1939 / 77099 / 52 / 831O.C.
65.P :1939 / 77099 / 52 / 831O.C.
1933 / 17729 / 22 / 831O.C.
14.P :1932 / 97806 / 20 / 831O.C.

90-91.PP :1943 / 77103 / 58 / 831O.C.
C.O .733/2. Abramson To Samuel. 8June 1921
C.O .733/68 May 1924(Extract From F G Peakes . Report On Arab Legion.

وثائق وزارة الخارجية البريطانية (foreign office)

Office Of The Chief British Representative . Trans Jordan .4479.20th March 1933
PRO . FO .371/5121 Samuel . To FO . 24 JULY 1920
PRO . F.O .371/5289 .Samuel . To FO . 16 November 1920
PRO . F.O .371/6343 .Secert Report on middle east conference . 17 march 1921
F.O.371 – 5290 – 20 December 1920 – Samoel To Earl Gurzon.
F.O.371/10101.Lt . Cpl . F . Peak To Col . C .Cox . 11 May 1924
F.O.733/72.LT . CPL . F . PEAK TO COL . C .COX . 17 August 1924
F.O.733/72.LT . CPL . F . PEAK TO COL . C .COX . 17 August 1924
F.O.733/72.LT . CPL . F . PEAK TO COL . C .COX . 17 August 1924

التقارير الإدارية البريطانية .

Administration Reports Vol 2 1925 – 1928
Administration Reports vol.3 .1929 – 1931
Administration Reports vol.4 .1932 – 1933
Administration Reports vol 6 .1936 – 1937
Administration Reports vol 7 .1937 – 1938

المقالات الاجنبية .

Epstein Eliahu " The Bedouin Of Trans – Jordan : Their Social and Economicalprblems "Journal Of The Royal Central Asian Societ 25 April 1938
John pagot glub TeibesOf The Trans - JordanGlubb The Economic Situation" Journal Of The Royal Central Asian Society. Vol 25 .1938
Konikoff – Trans – Jordan
G.F. Walpole " Land Problems In Trans – Jordan " Journal Of The Royal Central Asian Societ 25 April 1938

الملحق (أ)

ميزانيات الأردن 1929 - 1952

ميزانيات الأردن 1929 - 1952

ميزانية 1929 – 1930[1]

الجدول الأول

فصل الواردات	المقدار
ل.ف.	
1. الجمارك والمكوس	74000
2. الرخص والضرائب الخ ...	140560
3. رسوم المحاكم أو المكاتب	25330
4. البرق والبريد والهاتف	11370
5. الواردات من املاك الدولة	4700
6. الفائدة	1000
7. متفرقة	558
8. بيع املاك الدولة	450
9. استرداد نفقات قوة الحدود	24012
10. إعانة من الحكومة البريطانية	40000
11. استرداد نصف نفقات مكافحة الجراد	5000
المجموع	326970

الجدول الثاني

فصل النفقات	المقدار
ل.ف.	
1. المقر العالي	15610
2. الدين العمومي	590
3. التشريع	3616
4. التقاعد والاكراميات	4500
5. رئيس الوزراء والداخلية	4834
6. إدارة الولايات	7760
7. وزارة العدلية	15835

---

(1) الجريدة الرسمية ، الاحد ،18 رمضان 348 16 شباط 1930 ، ع 250 ،ص53+54+55

8. المحاكم الشرعية	3936
9. وزارة المالية	16276
10. الجمارك والمكوس	7476
11. الصحة العامة	11099
12. المحجر الصحي في معان	133
13. المعارف	22350
14. الزراعة والحراج والبيطرة	6516
15. الاثار	1879
16. دائرة الاشغال العامة	4350
17. الاشغال العامة المتكررة	19790
18. البرق والبريد والهاتف	10707
19. دائرة الاراضي	10937
20. الدرك والشرطة والسجون	99439
21. نفقات عامة	12117
22. المعتمد البريطاني	6888
23. مراقبة الحسابات	3445
24. قوة حدود شرق الأردن	23662
25. الاثار (فوق العادة)	2000
26. قوة حدود شرق الأردن (فوق العادة)	350
27. المعتمد البريطاني (فوق العادة)	260
28. الاشغال العامة (فوق العادة)	9215
29. البرق والبريد والهاتف (فوق العادة)	2300
المجموع	327870

ميزانية 1930 – 1931[1]

الجدول الأول

فصل الواردات	**المقدار**
ل . ف .	
1. الجمارك والمكوس	76000

(1)الجريدة الرسمية ، الاثنين 5 رمضان 348 3.شباط 1930 ، ع 249 ، ص 46+47+48

2. الرخص والضرائب الخ....	145940
3. رسوم المحاكم أو المكاتب	27370
4. البرق والبريد والهاتف	15310
5. الواردات من املال الدولة	5000
6. الفائدة	930
7. متفرقة	600
8. بيع املاك الدولة	800
9. استرداد سدس نفقات قوة الحدود	24695
10. إعانة من الحكومة البريطانية	54000
المجموع	350645

الجدول الثاني

فصل النفقات	**المقدار**
ل.ف.	
1. المقر العالي	13572
2. الدين العمومي	590
3. التشريع	4212
4. التقاعد والاكراميات	4200
5. رئيس الوزراء والداخلية	4528
6. إدارة الولايات	7748
7. وزارة العدلية	15730
8. المحاكم الشرعية	3812
9. وزارة المالية	16580
10. الجمارك والمكوس	7964
11. الصحة العامة	11428
11. (آ) المحجر الصحي في معان	133
12. المعارف	23142
13. الزراعة والحراج والبيطرة	6783
14. الاثار	2802
15. دائرة تسجيل الاراضي	0
16. دائرة الاشغال العامة	4734

16. (آ) دائرة الاشغال العامة المتكررة	19540
17. البرق والبريد والهاتف	13165
18. دائرة المساحة	0
19. دائرة الاراضي	13750
20. الجيش العربي والشرطة والسجون	104496
21. نفقات متفرقة	11323
22. المعتمد البريطاني	6995
23. مراقبة الحسابات	3789
24. لجنة الإشراف على البدو	1100
25. قوة حدود شرق الأردن	23015
26. الاثار (فوق العادة)	200
27. قوة حدود شرق الأردن (فوق العادة)	823
27. (آ) قوة حدود شرق الأردن (مصروفات خصوصية)	857
28. المعتمد البريطاني (فوق العادة)	0
29. الاشغال العامة (فوق العادة)	8610
30. البرق والبريد والهاتف (فوق العادة)	3500
31. الصحة العامة (فوق العادة)	0
32. مكافحة الجراد	2000
33. الشرطة والسجون	5550
المجموع	346151

الميزانية العامة لسنة 1935 – 1936[1]

الجدول الأول

الصرفيات	**المقدار**
ل.ف.	
1. المقر العالي	15380
2. الديون العمومية وفائدة القروض	2383
3. المجلس التشريعي	3820

---

(1)الجريدة الرسمية ، عمان – الاحد 5 مضان 1354 1 كانون أول 1935 ، ع504 ،ص 510+511+512

4. التقاعد والتعويضات	9000
5. رئاسة الوزراء والداخلية	4113
6. إدارة المقاطعات	10075
7. وزارة العدلية	16792
8. الشرعية	3976
9. وزارة المالية	11433
10. الجمار والمكوس	8467
11. دائرة الصحة العامة	14468
12. دائرة المعارف	25343
13. دائرة الزراعة والخراج والبيطرة والمعادن	8753
14. دائرة الاثار	2810
15. دائرة النافعة	4724
16. إدارة البرق والبريد والهاتف	15112
17. دائرة الاراضي	16331
18. (آ) الشرطة	103795
18. (ب) السجون	13545
19. النفقات العامة	10017
20. دائرة تدقيق الحسابات	3722
21. لجنة الإشراف على البدو	1112
22. قوة حدود شرق الأردن	29654
23. دائرة النافعة (فوق العادة)	11571
24. الشرطة والسجون (فوق العادة)	2607
25. دائرة الزراعة (فوق العادة)	2474
26. دائرة الصحة (فوق العادة)	530
27. وزارة المالية (فوق العادة)	8675
28. دائرة البرق والبريد (فوق العادة)	900
29. قوة حدود شرق الأردن (فوق العادة)	3617
30. الصرفيات من الاعانات المأخوذة من صندوق المشاريع العمرانية لدى وزارة المستعمرات	13374
31. دائرة الاراضي (فوق العادة)	3400

32. دائرة الاثار (فوق العادة)	50
33. مشاريع الاسعاف	150
المجموع	404404

الجدول الثاني

الواردات	**المقدار**
ل.ف.	
1. الجمارك والمكوس	83350
2. الرخص والضرائب الخ ...	123572
3. رسوم المحاكم والدوائر الخ ...	31100
4. برق وبريد وهاتف	13380
5. واردات املاك الدولة	4800
6. الفوائد	1180
7. الواردات المختلفة	12940
8. بيع اراضي اميرية	1500
9. إعانة الخزينة البريطانية	60000
10. إعانة قوة حدود شرق الأردن	33271
11. الإعانة من صندوق تحسين المستعمرات	8720
المجموع	373913

الميزانية العامة لسنة 1936 – 1937(1)

الجدول الأول

الصرفيات	**المقدار**
ل.ف.	
1. المقر العالي	15708
2. الديون العمومية وفائدة القروض	241
3. المجلس التشريعي	3773
4. التقاعد والتعويضات	10400
5. رئاسة الوزراء والداخلية	4283

(1)الجريدة الرسمية ، عمان – الاثنين 1. صفر 1356 12 نيسان 1937 ، ع 190 ص 537-539

6. إدارة المقاطعات	10109
7. وزارة العدلية	16290
8. دائرة الشرعية	4019
9. وزارة المالية	11754
10. الجمار والمكوس	8945
11. دائرة الصحة	15476
12. دائرة المعارف	24770
13. دائرة الزراعة والخراج	9470
14. دائرة الاثار	2676
15. دائرة النافعة	4893
15. (آ) الاشغال العامة المتكررة	20293
16. إدارة البرق والبريد والهاتف	16564
17. دائرة الاراضي	16794
18. الجيش العربي (الشرطة)	109761
18. الجيش العربي (السجون)	1261
18. الجيش العربي (الاحتياط الاضافي)	5927
19. النفقات العامة	9120
20. دائرة التدقيق وتحقيق الحسابات	3917
21. محكمة الاستئناف العشائرية	822
22. قوة حدود شرق الأردن	30513
23. دائرة النافعة (فوق العادة)	22408
24. الشرطة والسجون (فوق العادة)	5660
25. قوة حدود (فوق العادة)	3327
26. الصرفيات من الاعانات المأخوذة من صندوق المشاريع العمرانية لدى وزارة المستعمرات	17630
27. مايصيب شرق الأردن من الديون العمومية العثمانية	32000
28. مشاريع الاسعاف	20255
المجموع	469909

<u>الجدول الثاني</u>

الواردات	**المقدار**
ل.ف.	
1. الجمارك والمكوس	108780
2. الرخص والضرائب الخ ...	94940
3. رسوم المحاكم والدوائر الخ ...	3673
4. برق وبريد وهاتف	13520
5. واردات املاك الدولة	1600
6. الفوائد	360
7. الواردات المختلفة	17940
8. بيع اراضي اميرية	350
9. إعانة الخزينة البريطانية	55000
10. إعانة قوة حدود شرق الأردن	33840
11. الإعانة من صندوق تحسين المستعمرات	22130
12. إعانة الخزينة البريطانية لتسديد الديون العمومية البريطانية	32000
المجموع	420340

<u>الميزانية العامة لسنة 1937-1938</u>[1]

الجدول رقم (1) الصرفيات

الفصل	ل ف
1. المقر العالي	15133
2. الديون العمومية وفائدة القروض	875
3. المجلس التشريعي	3764
4. التقاعد والتعويضات	10400
5. رئاسة الوزراء والداخلية	4599
6. إدارة المقاطعات	10469
7. وزارة العدلية	18085
8. دائرة الشرعية	4002

([1])الجريدة الرسمية ، الخميس 11 رجب 1356 الموافق 16 ايلول 1937 ،ع 576 ، ص 716+715+714+713

9. وزارة المالية	12774
10. دائرة الجمارك والمكوس	11798
11. دائرة الصحة العامة	15806
11. (أ) المستوصف الطبي السيار	586
12. دائرة المعارف	26443
13.دائرة الزرعة والحراج	10696
14. دائرة الاثار	2816
15. دائرة النافعة	5372
15. (أ)الاشغال العامة المتكررة	21411
16. دائرة البرق والبريد	16236
17. دائرة الاراضي والمساحة	18191
18.(أ) الجيش العربي (الشرطة)	108796
18. (ب) الجيش العربي (السجون)	12161
19.النفقات العامة	9170
20. دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات	4189
21. محكمة الاستئناف العشائرية	934
22. قوة حدود شرق الأردن	31419
23. دائرة النافعة (فوق العادة)	32955
24. الشرطة والسجون (فوق العادة)	16840
25. دائرة الصحة (فوق العادة)	250
26. وزارة المالية (فوق العادة)	10525
27. دائرة الاثار (فوق العادة)	825
28. دائرة المعارف (فوق العادة)	400
29. نفقات (فوق العادة) لسمو الأمير المعظم	2000
30. قوة الحدود (فوق العادة)	2621
31. الصرفيات من إعانة الخزينة البريطانية من مشاريع العمرانية	8075
32. ما يصب شرق الأردن من الديون العمومية العثمانية	32000
33. مشاريع الاسعاف	1000
34. البرق والبريد (فوق العادة)	4100
35. المساحة الهيدروغرافية	13000

المجموع	502732

الجدول رقم (2) الواردات

الفصل	ل ف
الجمارك والمكوس	106400
الرخص والضرائب الخ	131820
رسوم المحاكم والدوائر	40133
بريد وبرق وهاتف	15120
واردات املاك الدولة	2000
الفوائد	1090
الواردات المختلفة	11340
بيع اراضي اميرية	4340
إعانة الخزينة البريطانية	63000
إعانة قوة حدود شرق الأردن	34040
الإعانة من صندوق تحسين المستعمرات	12575
إعانة الخزينة البريطانية لتسديد الديون العمومية العثمانية	32000
إعانة خاصة للمساحة الهيدروغرافية	13000
المجموع	466858

الميزانية العامة لسنة 1938 – 1939[1]

الجدول الأول

الصرفيات	**المقدار**
ل.ف.	
1. المقر العالي	16645
2. الديون العمومية وفائدة القروض	320
3. المجلس التشريعي	3782
4. التقاعد والتعويضات	13400

(1) الجريدة الرسمية ، عمان – الاحد 10 ذو القعدة 1357 1 كانون ثاني 1939 ، ع 621 ص

5. رئاسة الوزراء والداخلية	4493
6. إدارة المقاطعات	10718
7. وزارة العدلية	20001
8. المحاكم الشرعية	4183
9. وزارة المالية	13004
10. الجمارك والتجارة والصناعة	13491
11. الصحة العامة	16198
11. (آ) المستوصف الطبي السيار	2703
12. المعارف	27874
13. الزراعة والمعادن والبيطرة	7338
13. (آ) الاشغال الانشائية المتكررة الوقوع	230
14. دائرة الاثار	2959
15. دائرة النافعة	6841
15. (آ) الاشغال العامة المتكررة الوقوع	24065
16. البرق والبريد	1779
17. الاراضي والمساحة	26992
18. (آ) الشرطة والسجون - الشرطة	116000
18. (ب)الشرطة والسجون- السجون	12297
19. النفقات العامة	9170
20. دائرة التدقيق وتحقيق الحسابات	4181
21. محكمة الاستئناف العشائرية	885
مجموع الصرفيات العادية لحكومة شرق الأردن	374479
23. الاشغال العامة (فوق العادة)	334987
24. الشرطة والسجون (فوق العادة)	6910
25. الاثار (فوق العادة)	850
26. المعارف (فوق العادة)	300
27. البرق و البريد (فوق العادة)	1123
28. الجمارك والتجارة والصناعة (فوق العادة)	200
29. الاشغال الانشائية (حفر ابار ارتوازية)	1800
34. الصحة (فوق العادة)	250

35. وزارة المالية (فوق العادة)	197
37. السلفات غير المؤقتة (فوق العادة)	4300
مجموع الصرفيات (فوق العادة) لحكومة شرق الأردن	252637
31. الصرفيات من الاعانات المأخوذة من صندوق المشاريع العمرانية	9081
32. حصة شرق الأردن من الديون العمومية العثمانية	31073
33. المساحة الهيدروغرافية	34886
36. مشاريع الري	4300
مجموع الصرفيات (فوق العادة) التي تؤدي إلى هبات أو قروض	69340
22. سدس الصرفيات العادية	30839
30. سدس الصرفيات (فوق العادة)	2558
مجموع صرفيات قوة الحدود	252637
مجموع الصرفيات	729853

الجدول الثاني

المقدار

ل.ف.

1. الجمارك والمكوس	128000
2. الرخص والضرائب	133000
3. رسوم المحاكم والدوائر الخ ...	44472
4. البرق والبريد	18120
5. واردات املاك الدولة	3000
6. الفوائد	47
7. الواردات المختلفة	6470
8. بيع اراضي اميرية	5800
مجموع الواردات	339332
9. الإعانة المالية لحكومة شرق الأردن	90000
10. الإعانة المالية لقوة الحدود	33397
11. الاعانات من صندوق المشاريع العمرانية	13581
12. الاعانات الخاصة بتسديد حصة شرق الأردن الديون العمومية العثمانية	31073
13. الاعانات الخاصة بالمساحة الهيدروغرافية	24886
14. الواردات من القروض	4300

15. الإعانة الخاصة بطريق حيفا – بغداد	200000
المجموع	397237
736569	**مجموع الواردات**

الميزانية العامة لسنة 1939 - 1940[1]

الجدول رقم (1)

الفصل	القيمة	الاجمال
ل.ف	ل.ف	
1. المقر العالي		21402
2. الديون العمومية وفوائد القروض		140
3. المجلس التشريعي (ومخصصات اعضائه)		3794
4. التقاعد والتعويضات		15000
5. رئاسة الوزراء ووزارة الخارجية		4385
6. وزارة الداخلية والدفاع		12303
7. وزارة العدلية		20186
8. المحاكم الشرعية		4980
9. وزارة المالية والاقتصاد		13691
10. الجمارك والتجارة والصناعة		13769
10. (أ) وزارة التجارة والزراعة		490
11. دائرة الصحة		16501
11. (أ) المستوصف الطبي السيار		2657

الفصل	**القيمة**	**الاجمال**
ل.ف	ل.ف	
9. المسترد من السلفات (غير الموقتة)		3800
378840		378840
10. الإعانة المالية لحكومية شرق الأردن		156000
11. الإعانة المالية لقوة الحدود		49835

---

(1)الجريدة الرسمية ، عمان : الخميس 22 ذو الحجة 1358 الموافق 1 شباط 1940، ع 661 ، 59+60 ص56-60

12. الاعانات الواردة من صندوق المشاريع العمرانية 18057

13. الاعانات الخاصة بتسديد حصة شرق 31009

الأردن من الديون العمومية العثمانية

14. إعانة لتسديد مصروف المساحة الهيدروغراقية 10000

15. الايرادات من القروض 300

16. إعانة طريق حيفا – بغداد 200000

465201 465201

844041 مجموع الواردات

الميزانية العامة لسنة 1940 - 1941 [1]

الجدول رقم (1)

الفصل	القيمة	الاجمال
ل ف	ل ف	
1. المقر العالي		21585
2. الديون المالية وفوائد القروض		000
3. المجلس التشريعي		3751
4. التقاعد والتعويضات		16500
5. مجلس الوزراء وديوان الرئاسة		7745
6. دوائر الداخلية		12522
7. دوائر العدلية		20091
8. المحاكم الشرعية		4225
9. وزارة المالية والشؤون الإقتصادية		12837
10. الجمارك والتجارة والصناعة		14099
10. (أ) وزارة التجارة والزراعة		000
11. دائرة الصحة العامه		16439

[1] الجريدة الرسمية ، عمان – السبت 15 جمادى الاخرة 1359 الموافق20 تموز 1940 ، ع 680 ،ص342-344

11. (أ) المستوصف الطبي السيار	2719
12. المعارف	28850
13. دائرة الزراعة والمعادن والبيطرة	7724
13. / آ. دائرة الإنشاءات2014	1568
14. دائرة الاثار	
15. دائرة الاشغال العامة	6729
15. (أ) الاشغال العامة المتكررة	23263
16. دائرة البرق والبريد	18840
16. (أ) وزارة المواصلات	000
17. دائرة الاراضي والمساحة	29345
18. (أ) الجيش العربي (الشرطة)	133182
18. (ب) الجيش العربي (السجون)	12669
18 (ج) الجيش العربي	53207
19. النفقات العامة	9540
20. دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات	4138
21. محكمة الاستئناف العشائرية	993
22. السلفات غير الموقتة	840
مجموع الصرفيات المادية لحكومة شرق الأردن	425807
24. الاشغال العامة (فوق العادة)	241157
25. الشرطة والسجون (فوق العادة)	8284
26 .المستوصف الطبي السيار	300
مجموع صرفيات فوق العادة لحكومة شرق الأردن	249741
27. الصرفيات من إعانة صندوق المشاريع العمرانية	10341
28. المساحة الهيدروغرافيية	1262
29 .ما يصيب شرق الأردن من الديون العثمانية	31009
مجموع صرفيات فوق العادة التي تؤدي من الاعانات	42612

- قوة الحدود –

23. سدس الصرفيات المادية	48290
30 .سدس الصرفيات – فوق العادة	3675
مجموع صرفيات قوة الحدود	51965
مجموع الصرفيات	810125

الجدول رقم (2)

الفصل	القيمة	الاجمال
ل ف	ل ف	
1. الجمارك والمكوس	136630	
2. الرخص والضرائب	155640	
3. رسوم المحاكم		50090
4. دائرة البرق والبريد		19430
5. واردات املاك الدولة		3550
6. الفوائد		260
7. الواردات المختلفة		16300
8. بيع اراضي اميرية		5100
9. المسترد من السلفات غير الموقتة		1455
مجموع الواردات المحلية		
(الاعانات)		
10. إعانة حكومة شرق الأردن		05160
11. إعانة قوة حدود شرق الادن		ذ51965
12. الاعانات الواردة من صندوق المشاريع العمرانية		10341

13. إعانة حكومة شرق الأردن لتسديد حصتها من الدين العثماني	31009
14. إعانة لتسديد مصروف المساحة الهيدروغرافية	1262
15. الايرادات من القروض	000
16. إعانة طريق حيفا – بغداد	204975
مجموع الاعانات	394662
مجموع الواردات لحكومة شرق الأردن	783117

الميزانية العامة لسنة 1942 - 1943 [1]

الجدول الأول

المقدار	**الصرفيات**
ل.ف.	
1. المقر العالي	21625
2. المجلس التشريعي	3806
3. التقاعد والتعويضات	22500
4. مجلس الوزراء وديوان الرئاسة	8337
4. (آ) دائرتا القنصليتين	2870
4. (ب) مراقبة المتبوعات	1085
5. وزارة الداخلية	14327
5. (آ) دائرة الجوزات	2657
6. وزارة العدلية	21863
7.المحاكم الشرعية	4591
8. وزارة المالية والاقتصاد	13937
9. دائرة الجمارك والتجارة والصناعة	20693

([1])الجريدة الرسمية ، عمان – الاربعاء 17 جمادى الثاني 1361 الموافق 1. تموز 1942 ، ع 743 ،ص202-204

10. الصحة العامة 20249

11. مركز العناية بالجرحى والمرضى 7495

12. دائرة المعارف 31382

13. الزراعة والمعادن والبيطرة 7678

14. دائرة الاثار 2496

15. دائرة النافعة 7224

15. (آ) الاشغال العامة المتكررة

26041

16. دائرة البرق والبريد والهاتف

21224

17. دائرة الاراضي والمساحة

35461

18. (آ) الجيش العربي – الشرطة

587168

18. (ب) الجيش العربي – السجون

15766

19. النفقات العامة

23795

20. دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات 4399

21. محكمة الاستئناف العشائرية 1407

22. السلفات الغير مؤقتة 800

مجموع الصرفيات العادية للحكومة

930876

23. الاشغال العامة (فوق العادة)

18531

24. الجيش العربي (فوق العادة)

245498

25. دائرة الصحة (فوق العادة) 200

26. دائرة البق والبريد (فوق العادة) 700

27. الجمارك والتجارة والصناعة (فوق العادة) 250

مجموع الصرفيات (فوق العادة)

265179

28. الصرفيات من إعانة صندوق المشاريع العمرانية 5000

29. ما يصيب شرق الأردن من الدين العمومي العثماني

31009

مجموع الصرفيات (فوق العادة) التي تؤدى من الامانات الخاصة

36009

مجموع الصرفيات العام

1232064

الجدول الثاني

الواردات **المقدار**

ل.ف.

1. الجمارك والمكوس

149654

2. الرخص والضرائب

176375

3. رسوم المحاكم والدوائر

61499

4. واردات دائرة البرق والهاتف

23980

5. واردات املاك الدولة 5300

6. الفوائد 350

7. واردات مختلفة

19700

8. المسترد من السلفات الغير مؤقتة 1200

المجموع

438058

9. بيع اراضي اميرية 5050

مجموع الواردات المحلية

443108

10. الإعانة حكومة شرق الأردن

740238

11. الإعانة من صندوق المشاريع العمرانية 5000

12. الإعانة لتسديد حصة شرق الأردن من الدين العمومي العثماني

31009

مجموع الاعانات

776247

مجموع الواردات العام

1219355

الميزانية العامة لسنة 1942-1943[1]

الجدول الأول

الصرفيات **المقدار**

ل.ف.

1. المقر العالي

21625

2. المجلس التشريعي 3806

3. التقاعد والتعويضات

22500

4. مجلس الوزراء وديوان الرئاسة 8337

4. (آ) دائرتا القنصليتين 2870

4. (ب) مراقبة المتبوعات 1085

---

(1) الجريدة الرسمية ، عمان : الاربعاء 17 جمادى الثانية 1361 الموافق 1 تموز 1942، ع 743 ، ص 205+204+203+202

5. وزارة الداخلية	14327
5. (آ) دائرة الجوزات	2657
6. وزارة العدلية	21863
7.المحاكم الشرعية	4591
8. وزارة المالية والاقتصاد	13937
9. دائرة الجمارك والتجارة والصناعة	20693
10. الصحة العامة	20249
11. مركز العناية بالجرحى والمرضى	7495
12. دائرة المعارف	31382
13. الزراعة والمعادن والبيطرة	7678
14. دائرة الاثار	2496
15. دائرة النافعة	7224
15. (آ) الاشغال العامة المتكررة	26041
16. دائرة البرق والبريد والهاتف	21224
17. دائرة الاراضي والمساحة	35461
18. (آ) الجيش العربي – الشرطة	587168
18. (ب) الجيش العربي – السجون	15766
19. النفقات العامة	23795
20. دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات	4399
21. محكمة الاستئناف العشائرية	1407
22. السلفات الغير مؤقتة	800
مجموع الصرفيات العادية للحكومة	930876

23. الاشغال العامة (فوق العادة)	18531
24. الجيش العربي (فوق العادة)	245498
25. دائرة الصحة (فوق العادة)	200
26. دائرة البق والبريد (فوق العادة)	700
27. الجمارك والتجارة والصناعة (فوق العادة)	250

مجموع الصرفيات (فوق العادة)	265179
28. الصرفيات من إعانة صندوق المشاريع العمرانية	5000
29. ما يصيب شرق الأردن من الدين العمومي العثماني	31009
مجموع الصرفيات (فوق العادة) التي تؤدى من الامانات الخاصةـ	36009
مجموع الصرفيات العام	1232064

الجدول الثاني

الواردات	المقدار
ل.ف.	
1. الجمارك والمكوس	149654
2. الرخص والضرائب	176375
3. رسوم المحاكم والدوائر	61499
4. واردات دائرة البرق والهاتف	23980
5. واردات املاك الدولة	5300
6. الفوائد	350
7. واردات مختلفة	19700
9. المسترد من السلفات الغير مؤقتة	1200
المجموع	438058
مجموع الواردات المحلية	443108
10. الإعانة حكومة شرق الأردن	740238
11. الإعانة من صندوق المشاريع العمرانية	5000
12. الإعانة لتسديد حصة شرق الأردن من الدين العمومي العثماني	31009
مجموع الاعانات	776247
مجموع الواردات العام	1219355

الميزانية العامة لسنة 1944/1943 [1]

(الجدول رقم (1) الصرفيات)

الفصل	ل.ف.
1. المقر العالي	15708
2. الديون العمومية وفوائد القروض	240
3. المجلس التشريعي	3773
4. التقاعد والتعويضات	10400
5. رئاسة الوزراء والداخلية	4283
6. إدارة	10109
7. وزارة العدلية	16277
8. دائرة الشرعية	4019
9. وزارة المالية	11754
10. الجمارك	8945
11. دائرة الصحة	15476
12. دائرة المعارف	24770
13. دائرة الزراعة والحراج	9470
14. دائرة الاثار	2676
15. دائرة	4893
15. -أ- الاشغال العامة المتكررة	20293
16.دائرة البرق والبريد والهاتف	16564
17. دائرة الاراضي	16794
18. - أ- الجيش العربي (الشرطة)	109143
18. - ب- الجيش العربي (السجون)	12061

([1])الجريدة الرسمية ، عمان – الثلاثاء 5 ذي الحجه 1355 الموافق16 شباط 1937 ، ع 552 ،ص

18. – ج -الجيش العربي (الاحتياط الاضافي)	5927
19. النفقات العامة	9120
20. دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات	3917
22 . قوة حدود شرق الأردن	3513
23. دائرة النافعة (فوق العادة)	22408
24. الشرطة والسجون (فوق العادة)	5660
30. قوة الحدود (فوق العادة)	3327
31. الصرفيات من الاعانات المأخوذة من صندوق المشاريع العمرانية لدى وزارة المستعمرات	17630
32. ما يصيب شرق الأردن من الديون العمومية العثمانية	32000
33. مشاريع الاسعاف	19255
المجموع	468278

(الجدول رقم (2) الواردات)

الفصل	ل.ف.
1. الجمارك والمكوس	108780
2. الرخص والضرائب الخ	94940
3. رسوم المحاكم والدوائر الخ	36730
4. برق وبريد وهاتف	13520
5. واردات املاك الدولة	1600
6. الفوائد	360
7. الواردات المختلفة	17940
8. بيع اراضي اميرية	3500
9. إعانة الخزينة البريطانية	5500
10. إعانة قوة حدود شرق الأردن	33840
11. الإعانة من صندوق تحسين المستعمرات	22030

12. إعانة الخزينة البريطانية لتسديد الديون العمومية العثمانية 32000

المجموع 420340

ميزانية 1944 – 1945[1]

الجدول الأول

الاجمال	المبلغ	الفصل وعنوانه
ل.ف	ل.ف	
	24178	1. المقر العالي
	2. المجلس التشريعي	03895
	3. التقاعد والتعويضات	47210
	4. مجلس الوزراء وديوان الرئاسة	09098
	4. آ. القنصليات	04948
	4. ب. دائرة مراقبة المطبوعات	1085
	5. وزارة الداخلية	16076
	5.آ. دائرة الجوازات	2914
	6. وزارة العدلية	23363
	7. المحاكم الشرعية	05215
	8. وزارة المالية والاقتصاد	15828
	9. دائرة الجمارك والتجارة والصناعة	24212
	10. دائرة الصحة العامة	28077
	11. مراكز العناية بالجرحى والمرضى	24626
	12. وزارة المعارف	33478
	13. دائرة الزراعة والمعادن والبيطرة	09772
	14. دائرة الاثار	02859
	15. دائرة النافعة	08068
	15. (أ) دائرة النافعة (متكررة)	49265

([1])الجريدة الرسمية ، السبت 15 رمضان 1363 الموافق 2.أيلول 1944 ، ع 801 ، ص 199+200+201

16. دائرة البرق والبريد والهاتف	25174	
17. دائرة الاراضي والمساحة	50515	
18. (أ) الجيش العربي الأردني	1852059	
18. (ب) الجيش العربي الأردني (السجون)	30377	
19. النفقات العامة	386234	
20. دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات	05381	
21. محكمة الاستئناف العشائرية	01407	
22. السلفات غير الموقتة	00800	
المصروفات فوق العادة مجموع الصرفيات المادية		2686104
23. دائرة الاشغال العامة	28208	
24. الجيش العربي الأردني	360654	
25. دائرة البرق والبريد والهاتف	00100	
26. مراكز العناية بالجرحى والمرضى	11000	
27. شراء وتركيب مقسم جديد للهاتف	06980	
28. دائرة الجمارك والتجارة والصناعة	00300	
مجموع صرفيات فوق العادة		407242
29. مصروفات المشاريع العمرانية من الخزانة البريطانية	5000	
30. ما يصيب شرق الأردن من الدين العمومي العثماني	31009	036009
المجموع العام للمصروفات		3129355

الجدول رقم (2) الواردات

	القيمة	الاجمال
الواردات المحلية	ل ف	ل ف
1. الجمارك والمكوس	290770	
2. الرخص والضرائب	200280	
3. رسوم المحاكم والدوائر	085940	
4. دائرة البرق والبريد والهاتف	036320	
5. واردات املاك الدولة	022200	
6. الفوائد	000425	

7. الواردات المختلفة	064800	
8. بيع الاراضي الأميرية	005050	
9. المسترد من السلفات غير الموقتة	001200	
مجموع الواردات المحلية	______	706985

الاعانات والقروض

10. إعانة حكومة شرق الأردن	2367381	
11. إعانة صندوق المشاريع العمرانية	51965	
12. إعانة حكومة شرق الأردن لتسديد حصتها من الدين العمومي العثماني	10341	
13. قرض لشراء وتركيب مقسم جديد للهاتف	31009	
مجموع الاعانات	____________	2410370
المجموع العام للواردات		3117355

ميزانية 1945 – 1946[1]

الجدول الأول

الفصل وعنوانه	المبلغ ل.ف	الاجمال ل.ف
1. المقر العالي	24361	
2. المجلس التشريعي	3897	
3. التقاعد والتعويضات	29200	
4. مجلس الوزراء وديوان الرئاسة	9705	
4. آ. القنصليات (وزارة الخارجية)	6271	
4. ب. مراقبة المطبوعات	1120	
5. وزارة الداخلية	15640	

(1) الجريـــدة الرســـمية ، الاثنـــين 25 شـــوال 1364 الموافـــق 1تشـــرين الأول 1945 ، ع 833 ، ص 330+329+328

5.آ. الجوازات	2919
6. وزارة العدلية	25296
7. المحاكم الشرعية	5377
8. وزارة المالية والاقتصاد	20668
9. الجمارك والتجارة والصناعة	25696
10. الصحة العامة	29528
11. مراكز العناية بالجرحى والمرضى	24807
12. وزارة المعارف	35248
13. الزراعة والمعادن والبيطرة	15522
14. الاثار	3079
15. الاشغال العامه	7381
15. (أ) الاشغال العامه (متكررة)	46815
16. دائرة البرق والبريد والهاتف	33373
17. الاراضي والمساحة	55770
18. (أ) الجيش العربي الأردني	1982321
18. (ب) الجيش العربي الأردني (السجون)	32078
19. النفقات العامة	356382
20. تدقيق وتحقيق الحسابات	5657
21. محكمة الاستئناف العشائرية	1407
22. السلفات غير الموقتة	800

مجموع النفقات العادية 2800313

النفقات فوق العادة

23. الاشغال العامة	25973
24. الجيش العربي	386000
25 .الاراضي والمساحة – تحسين اعمال التسوية	5000
26. ما يصيب شرق الأردن من الدين العمومي العثماني	31009
27. الجمارك والتجارة والصناعة	125
28. البرق والبريد والهاتف	1200

مجموع النفقات فوق العادة		449307
المجموع العام للنفقات		3249620

الجدول رقم (2) الواردات

	القيمة	الاجمال
الواردات المحلية	ل ف	ل ف
1. الجمارك والمكوس	306570	
2. الرخص والضرائب	321630	
3. رسوم المحاكم والدوائر	94950	
4. البرق والبريد	57070	
5. واردات املاك الدولة	22200	
6. الفوائد	400	
7. الواردات المختلفة	95167	
8. بيع الاراضي الأميرية	5050	
9. المسترد من السلفات غير الموقتة	240	
مجموع الواردات المحلية		903277
الاعانات والقروض		
10. إعانة حكومة شرق الأردن	2249034	
11. إعانة صندوق المشاريع العمرانية	5000	
12. الإعانة لتسديد حصت شرق الأردن من الدين العمومي العثماني	31009	
مجموع الاعانات والقروض		2285043
المجموع العام للواردات		3188320

ميزانية 1946 – 1947[1]

الجدول رقم (1)- النفقات

الفصل وعنوانه	المبلغ	الاجمال
1. المقر العالي	39748	

[1] الجريدة الرسمية ، عمان ، الاحـــد 21 محـــرم 1366 الموافـــق15 كـــانون الأول 1946 ، ع 879 ، ص 462+461+460

البند	المبلغ	المجموع
2. المجلس التشريعي	5281	
3. التقاعد والتعويضات	27200	
4. مجلس الوزراء وديوان الرئاسة	11492	
4. (أ) وزارة الخارجية	21555	
5. وزارة الداخلية	15597	
5.(أ) دائرة الجوازات	2967	
6. وزارة العدلية	36608	
7. المحاكم الشرعية	5301	
8. وزارة المالية	20574	
9. دائرة الجمارك والتجارة والصناعة	26405	
10. دائرة الصحة العامة	30225	
11. مركز العناية للمرضى والجرحى	703	
12. وزارة المعارف	37719	
13. دائرة الزراعة والمعادن والبيطرة	22439	
14. دائرة الاثار	3318	
15. دائرة الاشغال العامة	7563	
15.(أ) دائرة الاشغال العامة (المتكررة)	55550	
16. دائرة الرق والبريد العام	41660	
17. دائرة الاراضي والمساحة	55001	
18.(أ)الجيش العربي الأردني	296415	
18. (ب)الجيش العربي الأردني (السجون)	3336	
18. (ج)الجيش العربي الأردني(الشرطة والدرك والسجون والبادية)	25000	
19. النفقات العامة	464082	
20. دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات	6003	
21. محكمة الاستئناف العشائرية	1407	
22. السلفات غير موقتة	800	1478493
مجموع النفقات العادية والنفقات فوق العادة	1478493	1478493
23. الاشغال العامة فوق العادة	46754	
24. الجيش العربي فوق العادة	23607	
25.الاراضي والمساحة (اعمال التسوية)	5000	

الفصل	المبلغ	الاجمال
26. الجمارك والتجارة والصناعة	325	
27. وزارة المالية	5000	
28. البرق والبريد فوق العادة	1584	
29. البرق والبريد (شراء مقسم جديد)	17250	
30.الاراضي (لتسديد قرض مشاريع الري)	432	99952
مجموع النفقات فوق العادة	99952	1578445
المجموع العام للنفقات		

الجدول رقم (2) الواردات العامة

الفصل	المبلغ	الاجمال
1. الجمارك ومكوس	758446	
2. الرخص والضرائب	398220	
3. رسوم المحاكم والدوائر	119430	
4. دوائر البرق والبريد	105100	
5. واردات املاك الدولة	11000	
6. الفوائد	400	
7. الواردات المختلفة	179880	
8. بيع الاراضي الأميرية	5323	
9. المسترد من السلفات غير الموقتة	646	
مجموع الواردات العامة	1578445	1578445

ميزانية 1947 – 1948[1]

الجدول رقم (1)

(النفقات)

---

(1)الجريدة الرسمية ، عمان ، الخميس 27 جمادى الأولى 1366 الموافق17 نيســان 1947 ، ع 899 ، ص 761+760

الفصل وعنوانه	المبلغ	الاجمال
1. المقر العالي		46532
2. مجلس الامة		9288
3. التقاعد والتعويضات		30300
4. مجلس الوزراء وديوان الرئاسة		19794
5. وزارة الداخلية		17461
5.(أ) دائرة الجوازات		3188
6. وزارة العدلية		26864
7. المحاكم الشرعية		6396
8. وزارة المالية		20892
9. دائرة الجمارك والتجارة والصناعة		28339
10. الصحة العامة		30684
11. وزارة الخارجية		48813
12. وزارة المعارف	42387	
13. دائرة الزراعة والمعادن والبيطرة		18255
14. دائرة الاثار		3770
15. دائرة الاشغال العامة		7407
15.(أ) الاشغال العامة المتكررة		69700
16. دائرة البرق والبريد العامة		41503
17. دائرة الاراضي والمساحات		69915
18. الجيش العربي الأردني		279852
19. النفقات العامة		412182
20. دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات		5572
419	21. محكمة الاستئناف العشائرية	
————	800	22. السلفات الموقتة
مجموع النفقات العادية	1240313	1240313
(النفقات فوق العادة)		
23. الاشغال العامة فوق العادة		105000
24. الجيش العربي الأردني فوق العادة		10000
25. الاراضي والمساحات (فوق العادة)- اعمال التسوية		8000

26. الجمارك والتجارة والصناعة (فوق العادة)		300
27. البرق والبريد والهاتف (فوق العادة)		167
28. البرق والبريد والهاتف (فوق العادة) – شراء مقسم جديد		14250
مجموع النفقات فوق العادة	137717	137717
المجموع العام		1378030

الجدول رقم (2)

(الواردات العامة)

الفصل وعنوانه	المبلغ	الاجمال
ل. ف	ل. ف	
1. الجمارك والمكوس		600000
2. الرخص والضرائب		292364
3. **رسوم المحاكم والدوائر**		121100
4. **دائرة البرق والبريد والهواتف**		75950
5. **واردات املاك الدولة**		13000
6. **الفوائد**		150
7. **الواردات المختلفة**		218500
8. **بيع اراضي اميرية**		3200
9. **المسترد من السلفات**	960	
مجموع الواردات العامة	1325224	1325224

ــ ميزانية 1948 – 1949[1]

وزير المالية والاقتصاد

الجدول رقم (1) النفقات

1. النفقات العادية

الفصل وعنوانه	المبلغ	الاجمالي
	ل.ف.	ل.ف.

(1)الجريدة الرسمية ، عمان ، الاربعاء 26 جمادى الاخرة 1367 الموافق 5. أيار 1948 ، ع 944 ، ص 174+173

1. البلاط الملكي الهاشمي	48400
2. مجلس الامة	12481
3. التقاعد	21300
4. مجلس الوزراء وديون الرئاسة	19742
5. وزارة الداخلية	18403
5. أ.دائرة الجوازات	3178
6. وزارة العدلية	26763
7. المحاكم الشرعية	6839
8. وزارة المالية والاقتصاد	23117
9. دائرة الجمارك والصناعة	28879
10.الصحة العامه	32469
11. وزارة الخارجية	43605
12. وزارة المعارف	52828
13. الزراعة	21469
14. دائرة الاثار	3968
15. مصلحة الاشغال العامه	8986
15. أ. الاشغال العامه المتكررة	107050
16. دائرة البرق والبريد والهاتف	44922
17. دائرة الاراضي والمساحة	74332
18. الشرطة والدرك والسجون	326374
19. النفقات العامة	427656
20. دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات	5931
21. محكمة الاستئناف العشائرية	424
22. سلفات السيارات	1600
مجموع النفقات العادية 1380716	1380716

2. النفقات فوق العادة

23. الاشغال العامة فوق العادة	155200
24. الاراضي والمساحة فوق العادة	21075
25 . الجمارك والتجارة فوق العادة	1350

26. وزارة المالية فوق العادة	3500
27. البرق والبريد والهاتف فوق العادة	32000
مجموع النفقات فوق العادة 213125	213125
المجموع العام للنفقات 1593841	1593841

الجدول رقم (2) الواردات العامه

الفصل وعنوانه	المبلغ
	ل.ف.
1. الجمارك والمكوس	810450
2. الرخص والضرائب	349920
3. رسوم المحاكم والدوائر	127850
4. دائرة البرق والبريد والهاتف	66950
5. واردات املاك الدولة	7000
6. الفوائد	150
7. الواردات المختلفة	228361
8. بيع الاراضي الأميرية	2200
9. المسترد من السلفات غير الموقتة	960
مجموع الواردات العامه	1593841

ميزانية 1949 – 1950[1]

الجدول رقم (1) النفقات

1. النفقات العادية

الفصل وعنوانه	المبلغ ل.ف.	الاجمالي ل.ف.
1. البلاط الملكي الهاشمي		52646
2. مجلس الامة		12864
3. التقاعد والتعويضات		37363
4. مجلس الوزراء وديون الرئاسة		20704
5. وزارة الداخلية		19861
5. أ.دائرة الجوازات		04599
6. وزارة العدلية		27889
7. المحاكم الشرعية		08031
8. وزارة المالية والاقتصاد		23801
9. دائرة الجمارك والتجارة والصناعة		34336
10.وكالة وزارة الصحة		52854
11. وزارة الخارجية		70442
12. وزارة المعارف		60071
13. وزارة الزراعة		34940
14. دائرة الاثار		04068
15. دائرة الاشغال العامه		09756
15. أ. الاشغال العامه المتكررة		119950
16. البرق والبريد والهاتف		55083
17. دائرة الاراضي والمساحة		75044
18. وزارة الدفاع		03546
18. أ.الشرطة والدرك والسجون		506312
18ب. الكتيبة الملكية الهاشمية		196631

(1) الجريدة الرسمية ، عمان ، الاثنين 12 رجب 1368 الموافق 9. مايس 1949 ، ع 982 ، ص 144+143+142

19. النفقات العامة		369506
20. دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات		06378
21. محكمة الاستئناف العشائرية		00430
22. دائرة الاحصاء		03905
23. السلفات غير المؤقته		01600
مجموع النفقات العادية	1812610	1812610
2. النفقات فوق العادة		
24. الاشغال العامة		259100
25. الكتيبة الملكية الهاشمية		030000
26 . الشرطة والدرك		015000
27. الاراضي والمساحة		151922
28. الجمارك والتجارة والصناعة		001500
29. وزارة المالية والاقتصاد		004078
30. البرق والبريد والهاتف		11850
31 . الصحة العامة		08000
32. وزارة الزراعة		30342
33. البلاط الملكي		20000
مجموع النفقات فوق العادة	531792	531792
المجموع العام للنفقات	2344402	2344402

الجدول رقم (2) الواردات العامه

الفصل وعنوانه	المبلغ	الاجمالي
	ل.ف.	ل.ف.
1. رسوم الجمارك والمكوس		1202317
2. الرخص والضرائب		0594795
3. رسوم المحاكم والدوائر		0173600
4. البرق والبريد والهاتف		0101030
5. واردات املاك الدولة		011000
6. الفوائد		02600

7. واردات مختلفة		256200	
8. بيع الاراضي الأميرية		002000	
9. المسترد من السلفات غير الموقتة		000960	
مجموع الواردات العامة	2344402	2344402	

ميزانية 1950 – 1951[1]

الجدول رقم (1) النفقات العادية

الفصل وعنوانه	المبلغ	الاجمالي	
	ل.ف.	ل.ف.	
1. البلاط الملكي		55809	
2. مجلس الامة		25144	
3. التقاعد والتعويضات		36700	
4. مجلس الوزراء وديوان الرئاسة		27407	
5. وزارة الداخلية			21567
5. أ.دائرة الجوازات		5097	
6. وزارة العدلية		31639	
7. الشرعية		8507	
8. وزارة المالية والاقتصاد		25865	
9. وزارة الجمارك والتجارة		35110	
10. الصحة العامه		61421	
11. وزارة الخارجية		103941	
12. وزارة المعارف		80938	
13. وزارة الزراعة			36801
13.أ. دائرة البيطرة			17700
14. الاثار		5334	
15. وزارة الاشغال العامه		17356	
15. أ. الاشغال العامه المتكررة		158600	
16. وزارة البرق والبريد		73662	

(1) الجريدة الرسمية ، عمان ، السبت 16 رمضان 1369 الموافق 1. تموز 1950 ، ع 1027 ، ص 358+357+356

17. دائرة الاراضي والمساحة		90455
18. وزارة الدفاع (الشرطة والدرك والسجون		566807
18. آ- الكتيبة الهاشمية		198193
19. النفقات العامة		355087
20. دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات		7521
21. محكمة الاستئناف العشائرية		399
22. دائرة الاحصاء		5747
23. دائرة الاستيراد والعملة		6542
24. السلفات غير المؤقته		1600
مجموع النفقات العادية	2060949	2060949
	النفقات فوق العادة	
25. وزارة المالية (فوق العادة)		23615
26. الصحة العامة		9390
27. الزراعة		22910
28. الاثار		2800
29. الاشغال العامة		222197
30. البرق والبريد		39875
31. الاراضي والمساحة		50045
32. الكتيبة الهاشمية		25000
33 . الشرطة والدرك والسجون		10000
34. الجهاز الحكومي في الضفة الغربية		500000
35. اغاثة اللاجئين		60000
36. لجنة توحيد القوانين		5010
37. علأوة اضافية لموظفي الحكومة المدنيين		58239
38 . الحرس الوطني		100000
39. مشاريع قرض المليون جنية		1000000
مجموع النفقات فوق العادة	2130081	2130081
المجموع العام للنفقات		4191030

الجدول رقم (2) الواردات

الفصل وعنوانه	المبلغ	الاجمالي

	ل.ف.	ل.ف.
1. رسوم الجمارك والمكوس		1779500
2. الرخص والضرائب		640680
3. رسوم المحاكم والدوائر		274350
4. واردات البرق والبريد		94200
5. واردات املاك الدولة		17000
6. الفوائد		3000
7. الواردات المختلفة		279300
8. بيع الاراضي الأميرية		2000
9. المسترد من السلفات غير الموقتة		1000
10. قرض المليون جنية		1000000
المجموع العام	4091030	

ميزانية 1951 – 1952[1]

الجدول رقم (1)

(النفقات العادية)

الفصل وعنوانه	**المبلغ بالدينار**	**الاجمال**
1. البلاط الملكي الهاشمي	58299	
2. مجلس الامة	32521	
3. التقاعد والتعويضات	5500	
4. مجلس الوزراء وديوان الرئاسة	36408	
4.(أ) دائرة المطبوعات	4612	
5. وزارة الداخلية	46963	
5. (أ)دائرة الجوازات	8300	
5. (ب) حراسة املاك العدو	1946	
6. وزارة العدلية	79740	
7. المحاكم الشرعية	2258	
8. الهيئة العلمية الاسلامية	5838	
9. وزارة المالية والاقتصاد	58334	

([1])الجريدة الرسمية ، عمان ، الاربعاء 10 شعبان 1370 الموافق16 أيار 1951 ، ع 1065 ،

10. وزارة التجارة والجمارك	48802
11. وزارة الصحة	266774
11. (أ)دائرة الشؤون الإجتماعية	10375
12. وزارة الخارجية	132836
12. (أ) مكتب الارتباط الخارجي	1601
13. .... الأردنية الهاشمية	41093
14. وزارة المعارف	308194
14.(أ) دائرة الاثار	7273
15. وزارة الزراعة	56754
15. (أ)دائرة البيطرة	26728
16. وزارة المواصلات (الاشغال العامة)	65207
16. (أ) الاشغال العامة المتكررة	384250
16. (ب) الطيران المدني	9224
17. دائرة البرق والبريد والهاتف	99068
18. دائرة الاراضي والمساحة	83924
19. دائرة الحراج	35533
20. وزارة الدفاع والشرطة والدرك والسجون	1224020
20. (أ)الكنية الملكية الهاشمية	244692
20. (ب) قوة طيران الجيش العربي الأردني	244692
21. الوحدات العسكرية	6500000
22. دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات	15436
23. محكمة الاستئناف العشائرية	458
24. دائرة الاحصاءات العامة	8433
25. دائرة الاستيراد والتصدير	3839
26. دائرة مراقبة العملة	4342
27.وزارة الإنشاء والتعمير	7745
28.النفقات العامة	930815
مجموع النفقات العادية	11131727
29. وزارة المالة والاقتصاد	401615
30. وزارة التجارة والجمارك	1200

31. وزارة الصحة	24000
32. دائرة الاثار	2650
33. وزارة الزراعة	16700
34.الاشغال العامة	321021
35.الطيراني المدني	3700
36. البرق والبريد	36475
37. الاراضي والمساحة	98475
38. الحراج	1200
39. الجيش العربي الأردني	93000
40.الحرس الوطني	279689
41.لجنة توحيد القوانين	900
42. المشاريع الحكومية	10000
43.مشاريق قرض المليون دينار	511792
44.البلاط الملكي الهاشمي	20000
مجموع النفقات فوق العادة	2612417
المجموع العام	13744144

الجدول رقم (2)

الواردات

1. الجمارك والمكوس	2181500
2. الرخص والضرائب	1029520
3. رسوم المحاكم والدوائر	471890
4. البرق والبريد	195050
5. واردات املاك الدولة	34900
6. الفوائد	6000
7. الواردات المختلفة	954262
8. المسترد من السلفات غير الموقتة	1500
9. واردات امانات الطيران	36000
10. تسديد القروض	20500
11. حصة الوحدات العسكرية	6500000
المجموع	11755122

المعلومات الشخصية

الإسم : سلطان محمد حميد الرصيفان

الكلية: العلوم الإجتماعية

التخصص: ماجستير تاريخ

سنة التخرج: 2017